

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/9/Add.2
11 November 1999
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون
البند ١١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل التعذيب والاعتقال

تقرير المقرر الخاص، السير نايجل رودلي، المقدم بمقتضى قرار

لجنة حقوق الإنسان ٣٨/١٩٩٨

إضافة*

زيارة المقرر الخاص للكاميرون

* استنسخ المرفقان بالفرنسية فقط.

(A) GE.99-16028

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	مقدمة
٤	٤٦-٤	أولاً - ممارسة التعذيب: مداها وسياقها
٥	١٤-٧	ألف - قوات الشرطة
٨	٢٠-١٥	باء - قوات الدرك
١٠	٢٣-٢١	جيم - وحدة مكافحة العصابات في مروا
١٢	٤٣-٢٤	واو - السجون
١٩	٤٥-٤٤	هاء - الزعماء التقليديون
١٩	٤٦	واو - استخدام القوة من جانب الشرطة
٢٠	٦٤-٤٧	ثانياً - حماية المحتجزين من التعذيب
٢٠	٥٠-٤٨	ألف - الحبس الاحتياطي
٢١	٥٦-٥١	باء - الاحتجاز رهن المحاكمة
٢٤	٥٧	جيم - الاحتجاز الإداري
٢٥	٦٢-٥٨	دال - النظام القضائي
٢٧	٦٣	هاء - جعل التعذيب مؤخراً جريمة يعاقب عليها القانون
٢٨	٦٤	واو - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وحياته
٢٩	٧٨-٦٥	ثالثاً - النتائج والتوصيات
٢٩	٧٧-٦٥	ألف - النتائج
٣٢	٧٨	باء - التوصيات

المرفقات

٣٦	الأول - المادة ١٣٢ مكرراً من قانون العقوبات - التعذيب
٣٧	الثاني - ملخص الادعاءات

مقدمة

١- كان المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمسألة التعذيب قد طلب في عام ١٩٩٣ من الحكومة الكاميرونية، بالنظر إلى المعلومات التي كان قد تلقاها خلال الأعوام السابقة، أن تأذن له بالقيام ببعثة لتقصي الحقائق في إطار ولايته. وقد سمحت له الزيارة التي تمت في نهاية الأمر في الفترة من ١٢ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٩ بالحصول، شفويًا أو خطيًا، على معلومات من مصادر مباشرة من عدد كبير من الأشخاص الذين تحادث معهم. وهكذا استطاع أن يقيم الوضع فيما يتعلق بممارسة التعذيب وسائر ضروب سوء المعاملة في الكاميرون. وبإمكانه بالتالي أن يوصي الحكومة بعدد من التدابير التي عليها أن تعتمد ما قصد احترام ما تعهدت به من التزامات بغية وضع حد لممارسات التعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة.

٢- وأثناء الزيارة تقابل المقرر الخاص بياوندي مع السيد أوغستين كوتشو - كويميني، وزير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية، والسيد أليكسيس ديباندا - مولييه، رئيس المحكمة العليا، والسيد سامسون اينامييه إينامييه الوزير المكلف بإدارة التراب، كما تقابل مع السيد عنتر غاساغاي، سكرتير الدولة المكلف بإدارة السجون، والسيد إيميل - زفيرين نسوغا مدير الشؤون الجنائية بوزارة العدل، والسيد اندريه بولمييه مدير العدالة العسكرية، وكذلك مع أعضاء آخرين من الوزارة، والسيد لوك - رينيه بيل، المفوض العام لشؤون الأمن الوطني، وبالسيد إيمانويل ايدو سكرتير الدولة للدفاع الوطني المكلف بالدرك، والسيد جان - ماري بونغوموني مدير سجن كوندنغي؛ كما تقابل مع السيد سولومون نفور غفيه، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، وأعضاء آخرين من أعضاء اللجنة. وفي بامندا، تقابل المقرر الخاص مع الشخصيات التالية: السيد روبري نغامبي ديكوميه الأمين العام لمكتب محافظ منطقة الشمال الغربي، والسيد مويز ايلانغا أمبيلامندا، والسيد فرانسيس ميلون مبيه مفوض الإقليم لشؤون الأمن الوطني في الشمال الغربي، والجنرال كاميل نكوا - أتيناغا قائد المنطقة العسكرية؛ وفي دوالا تقابل مع الجنرال فيليب مبابي قائد المنطقة العسكرية، والعقيد بوبو أوسمانو قائد فيلق الدرك، والسيد ريغوبير مدزوغو منذرانا، مفوض الإقليم لشؤون الأمن الوطني في المنطقة الساحلية، والسيد ميشيل أنغويند وكيل الجمهورية، والسيد دانييل نجنغ مدير سجن نيوبيل. وأخيرا تقابل في مروا مع السيد فيكتور ينيه اوسومبا محافظ مقاطعة أقصى الشمال. وفي جميع هذه المدن، وكذلك في بافوسام، زار المقرر الخاص أماكن احتجاج مختلفة مثل مخافر الدرك والشرطة، وزار بشكل خاص سجن ياوندي ودوالا المركزيين؛ والتقى أيضا أشخاصا يدعون أنهم ضحايا تعذيب وأعمال سوء معاملة، وكذلك ممثلين عن عدد من المنظمات غير الحكومية، ولا سيما رابطة حقوق الإنسان والحريات، وعمل المسيحيين من أجل القضاء على التعذيب، والحركة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، ومرصد السجون الدولي - فرع الكاميرون، وهيئة خدمة الإنسان وفريق الدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة المتطوعين من أجل السجناء، ومركز الاستشارة والتعليم في مجال حقوق الإنسان.

٣- ويشكر المقرر الخاص حكومة الكاميرون على دعوتها له وعلى تعاونها الكامل معه أثناء بعثته، مما سهّل إلى حد كبير مهمته. ويشكر أيضا الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفيه على المساعدة اللوجستية التي قدموها له.

أولاً - ممارسة التعذيب: مداها وسياقها

٤- تلقى المقرر الخاص في الأعوام الأخيرة معلومات تفيد بأن عددا من الأشخاص الذين أوقفتهم قوات الأمن، أي أعضاء الشرطة أو الدرك، يزعم أنهم تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب. ويزعم أن هؤلاء الأشخاص قد تعرضوا للضرب والركل، وذلك أحيانا بسواطير وهراوات من الخشب أو من البلاستيك؛ ويزعم أن هؤلاء الأشخاص تعرضوا بشكل خاص للتعذيب بطريقة الأرجوحة والتي تسمى أيضا بطريقة "المشواة" التي تتمثل في ضرب الشخص على باطن القدمين بعد تقييد رجليه ويديه إلى قضيب من الخشب أو الحديد وتعليق هذا القضيب ثم ضرب الشخص. ولقد وجه المقرر الخاص نظر الحكومة الكاميرونية إلى ادعاءات كان قد تلقاها فيما يتصل بإيقاف وإساءة معاملة عدد من أعضاء أحزاب سياسية معارضة أثناء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ و١٩٩٧ والانتخابات التشريعية في آذار/مارس ١٩٩٢ وأيار/مايو ١٩٩٧ التي قامت إلى الحكم التجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني. ويزعم أن أنصار حزبي المعارضة الرئيسيين في المقاطعتين الناطقتين بالانكليزية في شمال غربي وجنوب غربي مقاطعة أقصى الشمال، وهما الجبهة الديمقراطية الاجتماعية والاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتقدم، كانوا الضحايا المفضلين لعمليات الاعتقال الجماعية هذه ولهذه الضروب من سوء المعاملة (انظر الوثيقة E/CN.4/1994/31، الفقرات ٧١ فما بعدها، والوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرتان ٤٧ و٤٨). وبالإضافة إلى ذلك أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات بخصوص ظروف الاحتجاز السيئة في معظم سجون الكاميرون، وهي ظروف يزعم أنها تعرض صحة المحتجزين للخطر بل وحياتهم أيضاً. ويزعم أيضاً أن مختلف مراكز الاحتجاز مكتظة، وأن المرافق الصحية أو الطبية غير متوفرة أو غير كافية وأن الغذاء الذي تقدمه السلطات غير كافٍ (انظر الوثيقة E/CN.4/1999/61، الفقرات ١٠١ فما بعدها).

٥- وتلقى المقرر الخاص، أثناء بعثته، معلومات من مصادر غير حكومية، وكذلك عدة شهادات ترد مجموعة مختارة من بينها في مرفق هذا التقرير، ويبدو أنها تشير إلى أن ممارسة التعذيب واسعة الانتشار وأنها تستخدم بطريقة عشوائية تجاه العديد من الأشخاص الموقوفين. وهكذا يبدو أن النساء والأطفال والشيوخ يتعرضون أيضاً لسوء المعاملة. ومعظم الحالات لا تبلغ مع ذلك إلى السلطات المعنية بسبب عدم العلم بها، أو بسبب عدم الثقة، أو بسبب الخوف من الانتقام لدى الضحايا وأقاربهم. وحسب هذه المعلومات فإن أفراد قوات الأمن، أي الدرك والشرطة، بل وحتى أفراد القوات من الصنف الثالث، أي الجيش، يزعم أنهم يستخدمون، عند المشاركة في حفظ الأمن، في أشكال مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة. وفضلا عن الطريقة المسماة بالأرجوحة ومختلف أنواع الضرب التي يتعرض لها الضحايا، أشير إلى أن أشخاصا محتجزين قد أصيبوا برصاص، وبشكل خاص في الرجلين، أو أنهم تعرضوا لحروق. والظاهر أن مثل هذه الأفعال تهدف إما لانتزاع الاعترافات أو لمعاقبة أو تخويف الأشخاص المشبوه بارتكابهم لجريمة أو بالانتماء لأحزاب معارضة أو لفئات اجتماعية أخرى، مثل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وأشير إلى عدد من حالات الوفاة على إثر التعذيب. أما فيما يتعلق بمسألة مستوى المسؤولية فقد أشارت مصادر غير حكومية عديدة إلى أن بعض المسؤولين المتهمين يتصرفون عن جهل فيما يتصرف آخرون لمجرد أنهم تعودوا على ذلك، وقد دأبوا على التصرف بهذه الطريقة منذ فترة طويلة دون خوف

ودون أية عواقب بالنسبة لهم. بيد أن هذه المصادر اعترفت بما أبدته الحكومة مؤخراً من رغبة في وضع حد لهذه الممارسات، ولئن كانت السبل المستخدمة لذلك لا تزال تُقاتل بحذر شديد.

٦- واعترفت كافة السلطات الرسمية التي اجتمع بها المقرر الخاص بأن حالات التعذيب وسائر ضروب سوء المعاملة ربما كانت أكثر تواتراً في الماضي، الأمر الذي لاحظته أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٤^(١). وقد أكدت جميع السلطات، وبشكل خاص وزير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية، أن الكامبيرون في مرحلة تحولات كبيرة؛ وهذه التحولات أرادها كل من الرئيس والحكومة، ولكن أيضاً الشعب الكامبيروني. مع ذلك أوضح وزير الدولة أنه وإن كان التشريع الساري في الكامبيرون منذ ما يُعرف بـ "دورة الجمعية الوطنية الخاصة بالحرية" (١٩٩٠) يضمن الحقوق والحريات الأساسية المدرجة في مختلف الصكوك الدولية والإقليمية، إلا أنه يجب مع ذلك خلق ثقافة حقيقية لحقوق الإنسان، وذلك ليس فقط لدى القوات المكلفة بحفظ النظام وإنما أيضاً في صفوف السكان. وأحاط المقرر الخاص علماً بإرادة جميع الجهات الرسمية التي تحدثت معها واستعدادها لتحسين حالة حقوق الإنسان في الكامبيرون، وبشكل خاص فيما يتعلق بموضوع ولايته.

ألف - قوات الشرطة

٧- تحول المقرر الخاص، أثناء بعثته، إلى عدة مراكز احتجاز تخضع لسلطة الشرطة. وفي جميع الزنزانات التي زارها تقريباً كان الأشخاص يرتدون ملابس داخلية فقط، الأمر الذي بررته السلطات التي كانت حاضرة هناك بضرورة منع هؤلاء المحتجزين من الانتحار. وفي الزنزانة الخاصة بالرجال في مركز الشرطة القضائية في بامندا، استطاع المقرر الخاص أن يسجل عدم وجود زجاج في النوافذ والأبواب وأنه بسبب البرد القارس داخلها أثناء الليل اشتكى سجين وصل مؤخراً إلى المركز وهو يرتجف من شدة البرد أثناء الليالي السابقة. ويشير أيضاً عدد من الشهادات على ما يبدو إلى أن ترك المحتجزين شبه عراة أثناء كامل فترة احتجازهم، بما في ذلك أثناء استجوابهم المحتمل، كان الهدف منه الحط من كرامتهم؛ علاوة على ذلك يبدو أن بعض المحتجزين يُتركون وهم يرتدون ملابس داخلية فقط في أروقة مراكز الشرطة على مرأى من الجميع (انظر خاصة المرفق الثاني). وأكد المفوض العام لشؤون الأمن الوطني أن ممارسة تجريد المحتجزين من ملابسهم ترجع إلى الحقة الاستعمارية لكن تدابير اتخذت لوضع حد لها.

٨- ولم تكن أية زنزانة من الزنزانات التي زارها المقرر الخاص تحتوي على أي أثاث، إن لم يكن أحياناً أفرشة شخصية من القش، كما هو الحال في مركز الشرطة القضائية في ياوندي؛ وبالتالي كان المحتجزون ينامون في معظم الأحيان على البلاط من الأسمنت. وعدم وجود أفرشة برره البعض، ومن بينهم مفوض الإقليم لشؤون الأمن الوطني في دوالا، بكون الأشخاص لا يُحتجزون في مراكز الشرطة إلا لفترة قصيرة لمدة الاستجواب والتحقيق الأولي فقط. ويجب هنا ملاحظة أن معظم الزنزانات التي زارها المقرر الخاص كانت نظيفة نسبياً. وفيما عدا بعض الحالات الاستثنائية القليلة، ومنها مركز شرطة الأمن العام في بامندا، بدت المرافق الصحية للمقرر الخاص وأنها على عكس ذلك غير صحية. فالمراحيض تتألف أساساً من مراحيض على الطريقة التركية ومن حنفيه، وهي في

غالب الأحيان منفصلة عن الزنانات ولكن يمكن استعمالها إما بشكل مباشر أو عند الطلب، حسب أقوال المحتجزين أنفسهم. وفي مركز الشرطة القضائية في بامندا، تستخدم المراحل في نفس الوقت كأدوات. وفي مركز الشرطة القضائية في ياوندي رأى فريق المقرر الخاص معتقلاً شاباً يصب الفضلات البشرية خارج المراحل عبر ثقب في أعلى الجدار الخارجي ويده مغطاتان بأكياس من البلاستيك.

٩- وفيما يتعلق بظروف الوضع تحت حراسة الشرطة لا يسع المقرر الخاص إلا أن يتفق مع مفوض شرطة المحافظة لذي لاحظ، أثناء الحلقة الدراسية حول تحسين ظروف الإيقاف والوضع تحت الحراسة، التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أن هذه الزنانات كريمة عموماً؛ فهي صغيرة جداً وقذرة وسينة الإنارة وغير كافية التهوية^(٢). وأكد هذا المسؤول أيضاً أنه من الملح أن توفر للشرطة الوسائل اللازمة التي تمكنها من تأمين الغذاء والرعاية الطبية للأشخاص الموضوعين تحت الحراسة، ولا سيما عندما يكون هؤلاء الأشخاص من أطفال الشوارع أو أشخاصاً ليست لهم أية روابط عائلية في المدينة التي يكونون محتجزين فيها.

١٠- وحسب مختلف السلطات التي كانت حاضرة أثناء زيارات مراكز الشرطة، يُفصل الأحداث عن الكبار ويُفصل النساء عن الرجال. وفي مركز الشرطة القضائية في بامندا، أعلن للمقرر الخاص شاب يبدو صغيراً جداً في السن، وكان موجوداً إلى جانب الكبار، أنه يبلغ من العمر ١٤ عاماً، وهذا ما كذبه في وقت لاحق المسؤول عن المركز بدون أن يكون مع ذلك بإمكانه أن يثبت أقواله. وفي مركز الشرطة القضائية في ياوندي بدأت السلطات هناك بإعلان أن المرأتين المحتجزتين آنذاك كانتا موجودتين في زنزانة مستقلة عن زنزانة الرجال؛ بيد أن فريق المقرر الخاص استطاع أن يلاحظ أن إحدى المرأتين كانت موجودة مع الرجال وقت الزيارة؛ وأكدت أنها كانت في جميع الأحوال تتقاسم زنزانة مع الرجال. أما المرأة الثانية فكانت تنام مع طفلها البالغ من العمر تسعة أشهر على فراش من القش في وسط بهو المركز (انظر المرفق الثاني). وأشار الحراس في نهاية الأمر، عندما سئلوا بهذا الخصوص، أن المرأتين كان لهما الخيار بين أمرين: إما أن تتقاسم زنزانة مع الرجال أو أن تنام في البهو. أما فيما يتعلق بوجود طفل صغير مع أمه فقال الحراس إنها قد أوقفت مع ابنها وأنها لم يكن لديها أحد تعهد إليه بالطفل.

١١- وطلب المقرر الخاص، أثناء زيارته لمركز الشرطة بدائرة دوالا العاشرة، الاطلاع على سجل الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة. وكان وكيل الجمهورية في دوالا قد أشار فعلاً إلى أن كشف الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة في مختلف أماكن الاحتجاز يحال إليه بانتظام كيما يتمكن، عن بُعد، من مراقبة شرعية الاحتجاز، ذلك أنه لا يستطيع هو أو مساعده التحول إلى عين المكان لعدم توافر الإمكانيات. بيد أن المقرر الخاص أمكنه أن يلاحظ أن السجل يبدأ بتاريخ اليوم نفسه، أي يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وهو يشير إلى أن أربعة أشخاص كانوا محتجزين؛ وقبل ذلك بدقائق كان أحد أفراد الفريق قد لاحظ أن السجل لم يكن يتضمن إلا ثلاثة أسماء. وعندئذ طلب المقرر الخاص الاطلاع على السجل السابق؛ ومساعد رئيس المركز الذي كان في حالة توتر عصبي شديد وواضح لم يكن بمستطاعه تقديم السجل لأنه على ما يبدو كان موجوداً في مكتب رئيس المركز المتغيب منذ يوم ١١ أيار/مايو. والظاهر إذن أنه لم يسجل منذ ذلك التاريخ أي كشف بحالات الوضع تحت الحراسة. وحسب شهادة أحد الأشخاص

المحتجزين، ووفقاً لسجل الوضع تحت الحراسة كانت هذه المرأة قد أوقفت لإخفاء أشياء مسروقة في ١١ أيار/مايو؛ وبالتالي لم يخطر وكيل الجمهورية باحتجازها منذ خمسة أيام، وبالتالي لم يتمكن من الأمر بتمديد فترة اللوضع تحت الحراسة. ورغم إلحاح المقرر الخاص ومفوض الإقليم لشؤون الأمن الوطني الذي كان حاضراً وقتها لم يتسن الاطلاع على السجل السابق. وأكد مفوض الإقليم للمقرر الخاص أنه سيتخذ التدابير اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك لاحظ المقرر الخاص أنه لم يحصل أي شيء طوال زيارته، مساء يوم السبت، في مركز الشرطة هذا الذي يوجد في حي شعبي. وأخيراً قدم مفوض الإقليم في يوم الاثنين ١٧ أيار/مايو للمقرر الخاص السجل السابق لحالات الوضع تحت الحراسة، الذي أضيفت إليه بطريقة غير موفقة صفحات سُجِّل فيها كشف حالات الوضع تحت الحراسة في الفترة ما بين ١١ و ١٤ أيار/مايو. وفيما يتعلق بهذه الحادثة فإن المقرر الخاص على يقين من أنه تمت محاولة إخفاء شيء ما عنه برفض تقديم السجل الحقيقي لحالات الوضع تحت الحراسة.

١٢- ولاحظ فريق المقرر الخاص، أثناء زيارة مركز الشرطة القضائية في ياوندي، أن الأغلبية العظمى من الأشخاص الذين كانوا محتجزين آنذاك قد تعرضوا للتعذيب وتعرضوا، بشكل خاص، للضرب بالسواطير. وكان هؤلاء الأشخاص يحملون علامات سوء معاملة حديثة أحياناً، وخاصة على القدمين والرجلين والذراعين والظهر؛ وكانت على البعض منهم جروح لا تزال مفتوحة والظاهر أنها ناتجة عن الضرب بالسواطير. وأعلن بعض المحتجزين أنهم على إثر نقلهم إلى مركز ياوندي كانوا قد اشتكوا من سوء المعاملة في مراكز الشرطة التي كانوا قد احتجزوا بها سابقاً؛ فقليل لهم عندئذ إن التعذيب لم يعد يمارس في الكاميرون. ولم يتلق محتجز واحد على ما يبدو علاجاً فيما عدا الحالة التالية. لقد أعلن أحد الأشخاص الحاضرين (يعرف المقرر الخاص اسمه) أنه ضُرب على كتفيه بساطور وعلى رأسه بعقب سلاح، الأمر الذي تسبب في نزيف شديد؛ واستطاع والداه اللذان سُلِّمَ إليهما أن ينقلاه، رفقة شرطي، إلى المستوصف الذي خيطة له فيه عدة غرز كانت لا تزال ظاهرة أثناء مقابلاته. ومن جهة أخرى كانت أظافر قديمي أحد الأشخاص المحتجزين قد اقتلعت حديثاً؛ فيما لم يتلق شخص آخر أصيب منذ شهرين برصاصات في قدمه وركبته أي علاج. ولم يرغب كافة الأشخاص المحتجزين في هذا المركز تقريباً في أن ينشر المقرر الخاص شهادتهم علناً، وذلك خوفاً من الانتقام؛ وحسب هؤلاء الأشخاص فإن ضروب المعاملة هذه ترمي إلى انتزاع شهادات منهم؛ ويبدو أن البعض من هؤلاء الأشخاص قد وقَّعوا على محاضر رغم إرادتهم.

١٣- وسأل المقرر الخاص مديري الشرطة أثناء لقاءاته معهم عما إذا كانوا على علم بحالات انتهاكات من جانب مرؤوسيه. وأوضحوا كلهم في البداية أن قوات الشرطة إنما هي أجهزة مساعدة للنواب العامين وأنها بالتالي تتصرف تحت إشراف النواب العامين؛ وهكذا قُدِّمَ النواب العامون كضامنين لحسن سلوك رجال الشرطة. وأكد مفوض الإقليم لشؤون الأمن الوطني في بامندا للمقرر الخاص أنه منذ توليه لمهامه، أي منذ ثمانية أشهر، لم تصل إلى علمه أية حالات انتهاك من جانب العناصر الخاضعة لسلطته. غير أنه أكد للمقرر الخاص أنه في حالة حدوث انتهاكات يعاقب الأشخاص المتورطون في ذلك على الفور. وشرح للمقرر الخاص بالإضافة إلى ذلك أنه يوجد تحت تصرفه عدد من المساعدين المكلفين بمراقبة مختلف أماكن الاحتجاز الخاضعة لولايتيه القضائية وأن كل الجهود تبذل من جهة أخرى من أجل السهر على رفاه الأشخاص المحتجزين. وأوضح مفوض الإقليم لشؤون الأمن الوطني في دوالا أنه سجلت، منذ تعيينه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، حالات انحراف من جانب مرؤوسيه، وهي حالات كانت

موضع تحقيقات وجزاءات. ولم يُشر إلا إلى حالات سوء معاملة واحدة ولكن هذه الحالة لم يؤكدتها التحقيق الذي تبّع ذلك. وخلص مفوض الإقليم فضلا عن ذلك إلى أن مثل هذه الحالات لم تحصل بالتأكيد ضمن حدود ولايته القضائية، نظرا لأن سكان الكامبيرون يعرفون حق المعرفة لمن يمكنهم التظلم، أي إما لمفوض شرطة المحافظة أو لمساعدته الرابع المسؤول عن الأمن المدني والتحقيقات ضد رجال الشرطة، وأنه لا علم له بوجود أية شكاوى من هذا القبيل.

١٤- وأوضح المفوض العام لشؤون الأمن الوطني للمقرر الخاص أنه على وعي بالمشوار المتبقي لتتقيف قوات الشرطة في مجال حقوق الإنسان وتغيير العقلية الموروثة عن الفترة السابقة (١٩٦٦-١٩٩٠) وعن فترة الانتقال اللتين استخدمت فيهما عموماً الطريقة المتشددة. وأوضح أن برامج مدرسة الشرطة قد عدّلت وأصبحت الآن تراعي هذا البعد؛ وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أيضاً تحسين ظروف عمل رجال الشرطة. وأوضح كذلك أن جهداً مالياً ومادياً يُبذل قصد تجديد بعض الزنانات التي اعترف بأنه يضيق فيها النفس. ويوجد على قائمة الأولويات، إلى جانب التهوية، توريد الماء ومسألة مرافق النوم. وأكد المفوض العام أن على الشرطة أن تتحلّى بالاستقامة وأنه لا يُقبل أي تسامح إزاء تقصير أفراد قوات الأمن؛ وهكذا فإن كل خطأ يعاقب عليه. وإذا كان الخطأ يستتبع إجراءات جنائية فإن مفوضاً للشرطة القضائية يكلف بالتحقيق و، عند الاقتضاء، يحال الشخص المعني إلى النيابة. ويوجد أيضاً داخل الشرطة مجلس تأديبي تتمثل سلطته الأخيرة في عزل العون المعني. ولم تقدم للمقرر الخاص أية إحصاءات عن الإجراءات المتخذة تجاه رجال الشرطة، وذلك على الرغم من طلباته. وذكر في نهاية الأمر أن السكان المدنيين يجب تتقيفهم أيضاً لإطلاعهم ليس فقط على حقوقهم وإنما أيضاً على سبل الانتصاف المتاحة لهم في حالة انتهاك هذه الحقوق.

باء - قوات الدرك

١٥- زار المقرر الخاص أيضاً أماكن احتجاز خاضعة لسلطة الدرك. والملاحظات العامة المتعلقة بظروف الاحتجاز المبينة أعلاه بخصوص أماكن الاحتجاز الخاضعة لسلطة الشرطة تسري أيضاً على الدرك. وفي دوالا زار المقرر الخاص فرقة التفتيش. وكان ستة أشخاص يُزعم أنهم غير خطيرين موجودين في مكتب مفوض الشرطة المسؤول آنذاك. وفي الزنزانة الموجودة في وسط الساحة كان هناك شخصان محتجزان منذ اليوم السابق؛ وكانت هذه الزنزانة الصغيرة (قاربة ١,٥٠ متر على مترين) وبأرضية من الخشب تعج بالصراصير والنمل وغير ذلك من الحشرات، وكانت مضاءة باستمرار بمصباح وقليلة التهوية؛ ولم تكن هناك إلا فتحة صغيرة فوق الباب كانت تسمح بالتهوية؛ ويوم الزيارة كانت حرارة خانقة تسود الزنزانة. وفي الزنزانة المجاورة لها، وهي شبيهة جداً بسابقتها ولكنها كانت تحت مسؤولية لواء البر للمنطقة الساحلية، كان هناك شخصان محتجزان منذ خمسة أيام وأربعة أيام على التوالي. وحسب أقوالهما فإنهما لم يحالا بعد إلى النيابة ولو أن استجوابهما قد انتهى على ما يبدو؛ كما أنهما يجهلان أمر القبض الذي بموجبه احتجزا. كما ذكرا للمقرر الخاص أنه حصل منذ احتجازهما في هذه الزنزانة الصغيرة أن زُج بسبعة أشخاص آخرين في نفس الزنزانة في آن واحد، الأمر الذي جعل التنفس صعباً ومنع المحتجزين من الاضطجاع. وأخيراً علم المقرر الخاص بعد ذلك أنه عندما كان متواجداً في بداية زيارته بمكتب

المفوض المسؤول آنذاك أخرج محتجزون من الزنزانتين المشار إليهما أعلاه؛ ولكنه لم يتمكن من التأكد من صحة هذه المعلومة.

١٦- وزار المقرر الخاص أيضاً زنزانة مكافحة العصابات بكنة درك ياوندي المسماة بـ "فرقة البحيرة": وطول هذه الزنزانة ٤ أمتار تقريباً وعرضها ١,٥٠، وهي مظلمة جداً، ذلك أن فتحة صغيرة فوق الباب لا تترك إلا القليل جداً من النور يمر؛ وكان يوجد بها عشرة أشخاص وقت الزيارة، لكن المحتجزين أكدوا أنهم قضوا بها الليلة السابقة وعددهم ستة عشر شخصاً. وأكدت السلطات المتواجدة هناك أن ستة مشبوهين آخرين كانوا يقومون بأعمال خارجية ذات منفعة عامة. وبالتالي كانوا قد حاولوا النوم بالتناوب إما واقفين أو جالسين. وأشار أيضاً المحتجز لأطول مدة، والذي كان محتجزاً بهذه الزنزانة منذ أكثر من شهر، أنه سبق أن كان ثلاثة وعشرون شخصاً محتجزين بها في نفس الوقت. وما أن أُقفل الباب أحس المقرر الخاص بالحرارة الخانقة فعلاً السائدة في هذه الزنزانة. وحسب المحتجزين لم يكن بإمكانهم الخروج كل يوم من زنزانتهم للقيام بالحركات ذات الصلة بنظافتهم الجسدية. وقد اضطروا إلى قضاء حاجاتهم الطبيعية في زجاجات وفي أكياس من البلاستيك يرمونها بعد ذلك خارج الزنزانة؛ واستطاع المقرر الخاص أن يتأكد من صحة أقوالهم.

١٧- وكانت على أغليبيتهم العظمى أورام حديثة العهد وعلامات ضرب بالسواطير والسيياط. وحسب شهاداتهم يبدو أنهم يتعرضون للضرب ويخضعون بانتظام للطريقة المسماة بالأرجوحة قصد انتزاع اعترافات منهم. وفي أحد المكاتب التي يتم فيها الاستنطاق اكتشف المقرر الخاص سواطير مخفاة بعض الشيء تحت كيس؛ وفي مكتب آخر رأى عدداً كبيراً جداً من الأحزمة. ولما سئل رجال الدرك عن سبب وجود هذه السواطير وهذه الأحزمة ردوا بأنها عناصر إثبات؛ غير أن أيًا منها لم يكن يحمل بطاقة تعرف به وتسمح للمقرر الخاص بالخلوص إلى أن الأمر يتعلق فعلاً بعنصر إثبات.

١٨- وحسب قائد المنطقة العسكرية وقائد فرقة الدرك في دوالا، لم تسجل أية حالة تعذيب أو وضع تحت الحراسة فيما يتجاوز الفترة القانونية منذ توليها لمهامها منذ سبعة أشهر. أما فيما يتعلق بآجال الوضع تحت الحراسة فيزعم أن النواب العامين يؤدون دورهم بمراقبة شرعية الاعتقالات وبتحديد فترات الاحتجاز عند اللزوم؛ لذلك الغرض توضع يومياً سجلات مستوفاة. وقد كان لمكافحة درك دوالا للجريمة أيضاً هدف إحالة المتهمين إلى النيابة بأسرع ما يمكن. والشكاوى الوحيدة المسجلة ضد رجال الدرك تتعلق بحالات فساد. ومرة أخرى وضع القائدان التأكيد على ضرورة تثقيف الموظفين في مجال حقوق الإنسان، في ظل قيام الديمقراطية. وأشارا بالإضافة إلى ذلك إلى أنه بتواجد وسائل الإعلام المستعدة للإبلاغ عن أي أدنى حادثة، بل وحتى المبالغة في ذلك، أصبح على قوات الأمن أن تتفادى أي وضع غير سوي وأن تعتمد بالتالي سلوكاً لا مأخذ عليه. ومرة أخرى تم التأكيد على أن رجال الدرك، مثل رجال الشرطة، إنما هم مساعدون للنواب العامين ويعملون تحت إشرافهم ورقابتهم.

١٩- وأوضح سكرتير الدولة للدفاع المكلف بالدرك للمقرر الخاص أن بعض الوحدات الخاضعة لمسؤوليته موجودة في مناطق بعيدة جداً عن العاصمة؛ وبالتالي فإن الإصلاحات التي وضعت في الأعوام الأخيرة ربما وُجدت

صعوبة في تنفيذها في هذه الوحدات. وأوضح أيضاً أن الجزء الأخير عندما يكون هناك خطأ من جانب أحد مرؤوسيه، ألا وهو الطرد، ليس في جميع الأحوال خياراً متاحاً للمسؤولين في المناصب العليا. فعلاً فإن سياسة عدم التوظيف السريع منذ بضعة أعوام، وكذلك قلة عدد الرجال في ملاك الدرك حالياً، يمنعان أحياناً من التخلص من العناصر السيئة. وأكد سكرتير الدولة أيضاً أن النواب العامين لا يقومون، في رأيه، بما يكفي من الزيارات لمختلف أماكن الاحتجاز قصد التأكد من شرعية عمليات الوضع تحت الحراسة.

٢٠- ولا بد هنا من ملاحظة أن الأغلبية العظمى من الأشخاص الذين تحتجزهم الشرطة ويحتجزهم الدرك، الذين تقابل معهم المقرر الخاص، لا تعرف لا أسباب وضعها تحت الحراسة ولا السلطة التي أمرت بتمديد فترة وضعهم تحت الحراسة. وعملياً لم يكن أحد يعرف حقوقه، ولا سيما منها الحقوق المتعلقة بالدفاع عن النفس بالاستعانة بمحام، أو الإجراءات القضائية؛ ولقد استجوبوا جميعاً ووقعوا على اعترافات أو محاضر محررة بعبارات لم يكونوا موافقين عليها في جميع الأحوال، وذلك بغياب محام. ونادرون هم الأشخاص الذين استمع إليهم نائب عام؛ وما زال العديدون محتجزين بدون الإحالة إلى النيابة. وحسب المنظمات غير الحكومية فإن ضحايا التعذيب وسائر ضروب سوء المعاملة، ولا سيما أثناء فترة الوضع تحت الحراسة أو الحبس الاحتياطي، يجهلون الإجراءات التي تسمح لهم برفع شكوى؛ وقد أكد ذلك فعلاً عدد من الشهادات المباشرة. وعديدون هم الضحايا الذين لا يجرون على الشكوى أو حتى على الشهادة خوفاً من الانتقام، وذلك حتى لدى المنظمات غير الحكومية؛ وقد ركزت جميع هذه المنظمات على مسألة التنقيف والإعلام.

جيم - وحدة مكافحة العصابات في مروا

٢١- تلقى المقرر الخاص، قبل بعثته^(٣) وأثناء زيارته لمروا، معلومات فيما يتعلق بتصرفات وحدة خاصة لمكافحة العصابات تخضع لقيادة العقيد بوم وهي مكلفة بمكافحة قطاع الطريق، أي العصابات المسلحة التي تعيثُ فساداً على طرقات شمال البلاد وتشن غارات على المسافرين وتجردهم من نقودهم وأمتعتهم وتقتلهم. ويزعم أن وحدات مكافحة العصابات تحتجز الأشخاص بشكل تعسفي وتعذبهم وتعدمهم بدون محاكمة عندما تشتبه في كونهم من قطاع الطريق أو في حيازتهم لمعلومات عن قطاع الطريق (انظر خاصة المرفق الثاني). وفي بعض الحالات يبدو أن الأمر يتعلق أيضاً بتصفيات حسابات شخصية وبوشايات كاذبة، ذلك أن وحدات مكافحة العصابات، حسب المعلومات الواردة، لا تكثر إطلاقاً بإجراء تحقيقات في قلة الأدلة. ويبدو أن هذه الوحدة الخاصة قد أرسلت إلى مقاطعتي الشمال وأقصى الشمال في آذار/مارس ١٩٩٨؛ وكانت تتألف من زهاء أربعين شخصاً من أفراد الجيش والدرك يرتدون ملابس مدنية ومدججين بالسلاح، ويمتد مجال عملها ليشمل المقاطعات الشمالية الثلاث. ووحدة مكافحة العصابات هذه تعمل على ما يبدو خارج نطاق القانون وتفلت من العقاب تماماً. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن مناخاً من الخوف يسود المنطقة وهذا ما يفسر أن أقارب الضحايا لا يجرون على رفع شكوى خوفاً من الانتقام. ويبدو أن حاكم المنطقة، وكذلك القائد العسكري لمنطقة أقصى الشمال، قد أشار في عدة مناسبات إلى أنهما لا سلطة لهما على العقيد بوم ورجاله. ويبدو أن أعضاء المنظمة غير الحكومية الرئيسية في مروا التي تجمع المعلومات عن التجاوزات التي ترتكبها هذه الوحدة، قد تعرضوا مراراً وتكراراً لتهديدات وتخويفات من جانب وحدة مكافحة

العصابات. ويبدو مثلاً أنهما علما، في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩، أن كميناً نُصب على إحدى الطرقات بهدف منعهما من التحول إلى الموقع الذي اكتشفت فيه جثث زهاء خمسة عشر شخصاً يبدو أن رجال وحدة مكافحة العصابات قد أعدموهم. ومن جهة أخرى أفيد بأن مصوراً من مروا، كان يعمل لهذه المنظمة غير الحكومية بتزويدها بصور جثث الأشخاص الذين يعثر عليهم مقتولين، قد اختفى أيضاً في بداية عام ١٩٩٩.

٢٢- وحسب المعلومات الواردة من مصادر مختلفة تحول المقرر الخاص إلى مدخل مروا حيث كان يوجد منزل خاص محاط بسور تعلوه شقف من الزجاج على طوله. وحسب المعلومات الواردة أيضاً فإن الأشخاص الموقوفين أو المستجوبين على أيدي وحدات مكافحة العصابات يبدو أنهم محتجزون في هذا المنزل. ولما وصل وفد المقرر الخاص، المكون من أشخاص من بينهم مفوض شرطة المحافظة، إلى هذا المنزل طلب السماح له بالدخول. فأجاب رجلان يرتديان زياً عسكرياً ولكن مسلحين برشاشين بأنه لا يمكن لها أن يسمحا للوفد بالدخول دون إذن صريح من العقيد بوم. ولم يجحدا في أي وقت من الأوقات أنهما ينتميان إلى وحدات مكافحة العصابات أو أن أشخاصاً كانوا محتجزين في هذا المنزل. وتجدر ملاحظة أنهما بدأا هادئين جداً واثقين من نفسيهما وعلى بينة من حقهما في رفض السماح للمقرر الخاص بالدخول. وفي الوقت الذي كان فيه جزء من الوفد ينتظر أمام المنزل توجه آخرون إلى العقيد بوم مسبقين بسيارة للتنقل في الأماكن الوعرة تابعة لوحدة مكافحة العصابات. ولئن كان أن العقيد على علم ببعثة المقرر الخاص إلا أنه رفض التنقل للقاء المقرر الخاص الذي ظل ينتظر أمام المنزل المذكور؛ ورفض بالإضافة إلى ذلك إصدار أمر بفتح المنزل بحجة أنه عليه أن يستشير قبل ذلك رؤساءه في ياوندي الذين لم يكن بإمكانه الاتصال بهم في تلك اللحظة. غير أن ذلك كذبه في وقت لاحق مصدر رسمي. ومن جهة أخرى أطلعته مفوض شرطة المحافظة المرافق لوفد المقرر الخاص على رسالة من سكرتير رئاسة الجمهورية يطلب فيها من جميع السلطات المعنية توفير كل التسهيلات اللازمة لبعثة التحقيق، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز. وأوضح مدير إدارة المنظمات الدولية، وهو جهة الوصل بوزارة الخارجية، الذي اتصل به هاتفياً أحد أفراد وفد المقرر الخاص، أن المقرر الخاص ما عليه إلا أن يسجل رفض العقيد بوم.

٢٣- وحسب سكرتير الدولة للدفاع المكلف بالدرك فإن عمل وحدة مكافحة العصابات في مروا، التي تشكل جزءاً مما يسمى بـ "الاحتياطي الوزاري" أو تجمع تدخل الدرك المتعدد القوى، يخضع مباشرة لإشراف وزير الدولة للدفاع وإشراف رئيس الجمهورية، وإن كانت الوحدة تخضع لسلطته الإدارية. وهذا "الاحتياط الوزاري"، الذي مقره في ياوندي، تتمثل وظيفته في تعزيز قوات النظام عندما تتجاوز الاضطرابات العامة الطاقة المحلية، وذلك هو الحال في شمال البلاد بسبب تواجد قطاع الطريق. وبعد حادثة المنزل المذكور أشار سكرتير الدولة إلى أنه لا علم له برفض العقيد بوم. وبالإضافة إلى ذلك بدا مندهش لكون المقرر الخاص قد تلقى معلومات تفيد بأن وحدة مكافحة العصابات في مروا تحتجز أشخاصاً، نظراً لأنها لا تملك إلا صفة عملية ألا وهي تعزيز قوات النظام المتواجدة في المقاطعات الشمالية الثلاث. وحسب سكرتير الدولة فإن هذه الوحدة الخاصة ليست بالتالي مفوضة للتحقيق أو لاحتجاز الأشخاص؛ واعترف بأن وحدة مكافحة العصابات التابعة للعقيد بوم لها بالتأكيد سلطات مفرطة ولكن يجوز له، عند الاقتضاء، أن يتخذ إجراءات تأديبية ضدها، ويجوز لوكيل الجمهورية أن يرفع دعاوى جنائية ضدها. وهكذا فإنه تم، في إطار قضية ابتزاز المال ذات الصلة بسرقة سيارات، اتخذت إجراءات تأديبية تجاه عدد من أفراد هذه

الوحدة ورُفعت ضدهم دعوى جنائية أخذت مجراها. وأخيرا أكد سكرتير الدولة للمقرر الخاص أن أوامر أصدرت لكافة الوحدات المعنية لعدم عرقلة سير بعثته، وأن العقيد بوم ملزم بالسماح له بدخول المنزل المذكور. والمقرر الخاص يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لم يسمح له بالدخول في الواقع بهدف منعه من اكتشاف دلائل قد تثبت صحة الادعاءات الواردة من قبل بخصوص معاملة الأشخاص المحتجزين هناك.

واو - السجنون

٢٤- إن وصف وتحليل ظروف الاحتجاز بشكل مستفيض لا يندرجان ضمن إطار ولاية المقرر الخاص. وفي حالة الكامبيرون، التي وقّعت فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية اتفاقاً مع الحكومة للقيام بزيارات منتظمة في جميع أماكن الاحتجاز، لم يعتبر المقرر الخاص أن الوضع في السجنون يشكل جزءاً من أولوياته. غير أنه انتهز فرصة وجوده في البلاد، كما فعل في زيارته لبلدان أخرى، لزيارة السجنين المركزيين في دوالا وياوندي وذلك أساساً لمقابلة أشخاص يمكن أن يشهدوا على ضروب المعاملة التي تعرضوا لها قبل نقلهم إلى السجن.

٢٥- وقد سبق أن لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٤ الظروف غير الصحية أحيانا التي يُحتجز فيها الأشخاص في الكامبيرون، وكذلك وجود حالات من التعذيب^(٤). وتفيد المعلومات الواردة قبل البعثة بأن السجناء، الذين يبدو أن أغليبيتهم أشخاص مشبوهون فقط، محتجزون في ظروف تعرض صحتهم، بل وحياتهم، للخطر وتشكّل معاملة لا إنسانية أو مهينة. وأفيد بأن الاكتظاظ ورداءة المرافق الصحية، وكذلك قلة الأدوية والافتقار للحصص الغذائية، هي من أوجه التقصير الرئيسية التي يعاب عليها نظام السجنون الكامبيروني. وهذه الظروف لا تعزى وحسب إلى قلة الموارد المالية أو المادية وإنما ترجع أيضا إلى سياسات متعمدة أو لإهمال خطير من جانب السلطات المعنية^(٥). وحسب المنظمات غير الحكومية فإن الأحداث المحتجزين في هذه السجنون يتعرضون على ما يبدو لاعتداءات جنسية من جانب المحتجزين الآخرين والحراس ويسخرون لخدمة المحتجزين الآخرين تحت طائلة الضرب بالعصا. ومع ذلك فإن المادة ٢٩ من قانون العقوبات الكامبيروني تنص على أن الأحداث دون سن الثامنة عشرة يجب أن يقضوا عقوبتهم السالبة للحرية في مؤسسات خاصة.

٢٦- وتحول المقرر الخاص إلى السجن المركزي بنيو بيل في دوالا يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٩. وحسب آخر إحصاء يرجع تاريخه إلى ١٤ أيار/مايو كان ٣٩٣ ٢ شخصاً، من بينهم ٦٠٤ أشخاص في الحبس الاحتياطي، محتجزين في هذه المؤسسة التي مساحتها هكتار واحد والتي كانت مصممة أصلاً لإيواء ٨٠٠ محتجز. وإن كان هذا السجن مقسماً رسمياً إلى عدة أجنحة لمختلف فئات المحتجزين (مع فصل المحكوم عليهم عن المشبوهين، والأحداث عن الكبار، إلخ.)، إلا أنه في الواقع فضاء مفتوح يمكن فيه للسجناء التنقل من جناح لآخر؛ وحسب مدير السجن فإن المحكوم عليهم بالإعدام والنساء والأحداث يبقون مع ذلك في الأجنحة الخاصة بهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم المحتجزين، ولا سيما المحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدة، يعيشون في الواقع في مأوى مؤقتة معدة بلا استعداد بمساعدة الحراس وتسمى "كيتو" في وسط الساحة المركزية. وحسب المدير فإن الأمر يتعلق بالسجن الوحيد في كامبيرون الذي أفرزت فيه قلة الهياكل الأساسية هذا الحل المتمثل في "الكيتو". ولو أنه يتم كل مساء نداء الأسماء في

كل جناح من الأجنحة إلا أنه من المستحيل عملياً، خلال النهار، فصل المدانين عن المشبوهين. ويوجد ٦٥ حارساً مكلفاً باستمرار بالسهر على الانضباط والمراقبة. وبدأت المرافق الصحية من أدواش ومراحيض المقرر الخاص غير صحية ولا تسمح بأي خلو، ذلك أن المراحيض ليست لها أبواب والأدواش موجودة في الهواء الطلق. وقال المحتجزون إنهم كان عليهم، حتى زيارة قامت بها مؤخراً لجنة الصليب الأحمر الدولية، أن يدفعوا مبلغاً نقدياً للتمكن من استعمال المراحيض. وأوضح مدير السجن أن المحتجزين يتلقون حصة غذائية في اليوم تتألف من فاصولياء وذرة وزيت نخيل، فيما تتلقى النساء ويتلقى الأحداث والمحكوم عليهم بالإعدام قدراً من الرز أيضاً.

٢٧- وزار المقرر الخاص زنزانة كانت توجد فيها أسرة من الخشب مركبة بعضها على بعض، وزهاء عشر حشايا وبعض الأفرشة من القش: وحسب المحتجزين الموجودين بها كانت هذه الزنزانة تأوي كل ليلة قرابة ١٤٠ شخصاً ولم يكن من الممكن إلا لـ ٩٠ شخصاً النوم على هذه الأسرة، فيما ينام الآخرون على البلاط أو في الساحة أمام الزنزانة، إذا سمحت الأحوال الجوية بذلك. وحسب شهادة المحتجزين الموجودين من الصعب جداً التنفس أثناء الليل، ذلك أن الهواء يدخل بشكل أساسي من باب الزنزانة الذي يُترك مفتوحاً. واستطاع المقرر الخاص أن يلاحظ أن الوضع هو نفس الوضع تماماً في الزنزانات الأخرى.

٢٨- لاحظ المقرر الخاص أن المستوصف الذي كانت توجد به قاعة مراقبة المرضى تضم أربعة أسرة كان بسيطاً جداً. وأخبره الممرض بأن كمية الأدوية الموضوعة تحت تصرفه غير كافية على الإطلاق كما أكد له أن من الصعب نقل المرضى الذين هم في حالة خطيرة إلى المستشفى لأن هذا الأخير لا يقبل سوى المرضى القادرين على دفع التكاليف الطبية ويشترط تعيين حارس في المستشفى لمراقبة السجناء المرضى. وأكد المدير أن للسجن ميزانية للأدوية فقط وليست له أموال لإرسال المحتجزين إلى المستشفى. وتوفي في الصباح ذاته طفل مصاب بالسل حسب أقوال المدير لأنه لم يتلق علاجاً. وزار المقرر الخاص بعد ذلك الجناح الذي يحتجز فيه المرضى، خاصة المصابون منهم بالسل: ولاحظ أن الظروف السائدة هناك ظروف يرثى لها وغير صحية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المتوفين في سجن نيوبيل منذ بداية العام بلغ ٣٠ سجيناً حسب الإحصاءات التي قدمها المدير (انظر المرفق الثاني بوجه خاص).

٢٩- وزار المقرر الخاص جناح القاصرين الذي كان يضم ٢٢ سريراً فقط لـ ٤٢ طفلاً: وقال أصغرهم سناً إنه يبلغ من العمر ١٢ عاماً وأنه ضرب على رأسه بساطور في مفوضية الشرطة الذي تم فيها استجوابه؛ وكان على قمة رأسه بالفعل أثر جرح حديث. ومعظم القاصرين الذين تم استجوابهم اعتقلوا بسبب السرقة وذكروا أنهم وقعوا المحاضر بعد تعرضهم للضرب بسواطير أو سوط، أو للتهديد.

٣٠- وكان جناح النساء يضم ٢٥ سريراً فقط لـ ٢٧ محتجزة ٦ منهن قاصرات. وكانت حالتهم المادية أفضل بكثير من حالة الرجال. وكانت أغليبتهم محتجزة رهن المحاكمة منذ أشهر كثيرة. ولم يبلغن عن تعرضهن لمعاملة سيئة أثناء حبسهن الاحتياطي أو احتجازهن رهن المحاكمة في مفوضيات الشرطة أو مراكز الدرك التي اعتقلن فيها.

٣١- واشتكى عدة سجناء من سوء معاملة الحراس لهم خاصة بعد محاولتهم الفرار (انظر المرفق الثاني). وذكر السجناء أنهم تعرضوا لهذه المعاملة السيئة بأمر من المدير أو بموافقة على أي حال. واعترف المدير، في حالة واحدة على الأقل، بأنه أمر بجلد المحتجز ليخلصه، حسب ما قال، من ملاحقة الحراس له (انظر المرفق الثاني).

٣٢- وزار المقرر الخاص أيضاً سجن كودنغي المركزي بياوندي، في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩. وكان هذا السجن آنذاك يضم زهاء ٢ ٧٠٠ محتجز منهم حوالي ٢ ٥٠٠ محتجز رهن المحاكمة، في الوقت الذي يتسع فيه هذا السجن رسمياً لـ ٨٠٠ شخص. وشدد المدير على التحسن الأخير لظروف الاحتجاز ولكنه بين حالاً أن المشكلة الرئيسية تكمن في الاكتظاظ. وتجدر الإشارة، على سبيل المثال، إلى أنه لا يوجد في هذا السجن سوى ستة عشر مرحاضاً ومرشة اغتسال. ويرى المدير أن من الممكن حل مشكلة الاكتظاظ جزئياً بنقل بعض المحتجزين إلى سجون أخرى في البلد، ولكنه لا يستطيع القيام بذلك ما دام هؤلاء الأشخاص تحت التحقيق من جانب النيابة العامة لبياوندي. وأكد المدير أيضاً أن الإجراءات القضائية أمام هذه النيابة تستغرق في معظم الأحيان وقتاً طويلاً، وأن طول فترات الاحتجاز رهن المحاكمة يضعه في موقف صعب فيما يخص إيواء المحتجزين بصورة مقبولة.

٣٣- وعلى عكس ما يجري في سجن نيوبيل، يفصل بين مختلف فئات السجناء بصورة صارمة في سجن كودنغي. وهكذا لاحظ المقرر الخاص أن النساء، مثلاً، يُفصلن عن الرجال وتراقبهن حراسات عندما يحضرن أنشطة الرجال الرياضية التي تتم في الساحة المركزية. ويدير كل جناح بعض المحتجزين الذين يقومون بدور الوسيط بين المحتجزين والحراس؛ ويشرف على القاصرين، بوجه خاص، كبار يفرضون عليهم، حسب ما قال المدير وبناء على طلبه، نظاماً صارماً إلى حد ما لتهديبهم. وفيما يخص نظام المراقبة الذاتية هذا، أخبر بعض المحتجزين المقرر الخاص بوجود "سريات" حقيقية مشكلة من محتجزين يحكمون باسم المدير ولا يترددون في استخدام العنف، ومع ذلك لم يقبل أي سجين أن يشهد صراحة على وجود هذا النظام خوفاً من الانتقام. وعندما سئل المدير بشأن هذا الموضوع نفى تماماً وجود أفرقة محتجزين من هذا القبيل مكلفة بفرض النظام، وقال إن الأمر يتعلق على العكس من ذلك ببيت روح المسؤولية في السجناء بتعيين رئيس زنانة ورئيس جناح يتعاونان معه مباشرة، وبين المدير بعد ذلك أن هؤلاء يُخلعون من منصبهم إذا مارسوا العنف أو تجاوزوا صلاحياتهم.

٣٤- وفضلاً عن ذلك، أكد المدير أن موظفيه أصبحوا بفضل العقوبات المتكررة والتوعية يعون مسؤولياتهم وأن حالات إساءة استعمال السلطة قلت جداً. وفيما يخص العقوبات التأديبية المفروضة على المحتجزين وضع المدير للمقرر الخاص النظام الذي وضعه قائلاً إنه يسمع رواية كل من المسؤول عن النظام والمحتجز المعني للأحداث المنسوبة إلى هذا الأخير ثم يحدد بنفسه العقوبة التي تشمل أشكالها منع الزيارات لمدة بضعة أيام والحبس في زنزانية تأديبية (لفترة أقصاها ١٥ يوماً) والتكليف بأشغال أكثر مشقة مثل الأشغال المتصلة بالحفاظ على النظافة الجماعية. وبين المدير أن صلاحيات موظفيه تقتصر بالتالي على معاناة خطأ السجين والإبلاغ عنه. وذكر فضلاً عن ذلك أنه نظم مجموعة من الأنشطة الاجتماعية - الثقافية والرياضية كما شرع في عقد حلقات تنقيفية لتبادل الآراء يمكن للمحتجزين أن ينتقدوا فيها بينتهم والمشرفين عليهم. وأخيراً أطلع المدير المقرر الخاص على المشاريع التي أعدها لتوعية الرأي العام بمشاكل الحياة في السجن، مثل "أسبوع السجين".

٣٥- وزار المقرر الخاص عدة زنانات. والأولى، التي كانت مرتبة جيداً، كانت تضم إثني عشر سريراً لأحد عشر محتجزاً: ويتعلق الأمر بزنانة تطبق فيها قواعد صارمة جداً، في رأي المدير، وضعها المحتجزون أنفسهم، الأمر الذي يفسر قلة عدد المحتجزين فيها. أما في الزنانتين الأخريين فكان هناك على التوالي ١٥ سريراً لـ ٤٢ شخصاً و ١٤ سريراً لـ ٤٠ شخصاً. وبين السجناء الحاضرون أن معظمهم ينامون على الأرض إذ يستأثر أقدمهم بالأسيرة. ويوجد، حسب ما قاله المدير، زهاء ٤٠٠ سرير لـ ٢٧٠٠ محتجز. وزار المقرر الخاص بعد ذلك جناح المحكوم عليهم بالاعدام وجناح النساء. وكانت حالتهم المادية تبدو أفضل بكثير من حالة المحتجزين الآخرين: وبالتحديد لم تكن هناك مشاكل اكتظاظ في هذين الجناحين. وتفيد معلومات واردة من مصادر غير حكومية بأن السجن ينقسم في الواقع إلى عدة أجنحة مخصصة بحسب الفئة الاجتماعية ومن ثم بحسب الموارد المالية للمحتجزين. ولكي يحتجز الشخص في جناح خاص أي جناح "غير شعبي" ينبغي له دفع مبلغ من المال يحدد بحسب نظافة الجناح وتنظيمه^(٦). وذكر السجناء أنفسهم أن كل شيء قابل للتفاوض داخل السجن.

٣٦- وزار المقرر الخاص ما يسمى بزنانتين "الفرز" اللتين يحتجز فيهما الأشخاص مؤقتاً عند وصولهم فلاحظ أنه لا يوجد فيهما أي أثاث، الأمر الذي برره المدير قائلاً إن القادمين الجدد يقضون ليلة واحدة فقط فيهما. غير أن بعض النزلاء أكدوا أنهم محتجزون فيهما منذ يومين أو ثلاثة أيام. وكانت الزنانة الثانية تضم ثلاثة أشخاص عارين تماماً يجلسون في الظلام شبه التام منقبضين على ذاتهم وكأنهم في حالة صدمة: ويتعلق الأمر بثلاثة أشخاص متهمين بقتل شرطي كانوا قد وصلوا لتوهم إلى سجن كودنغي بعد استجواب رجال الدرك لهم لمدة أسبوعين. وبين المدير، رداً على استفسار المقرر الخاص، الذي لم يخفِ اندهاله لما رآه في هذه الزنانة، أنه كان يجهل وجود هؤلاء الرجال الثلاثة في هذه الحالة؛ وأوضح أن أمر تجريدهم من ثيابهم أمر صدر بالتأكيد عن حارس، وأمر بأن تُعطاهم ملابس. وبين للمقرر الخاص أنه سيتخذ بالتأكيد الإجراءات اللازمة لمعاينة الحراس المسؤولين عن هذا الفعل. وأقر المدير أيضاً بأن هناك مشاكل على مستوى التناوب الإداري أحياناً ومن ثم فإنه لا يعلم دائماً بما يجري في مختلف الزنانات. وأضاف قائلاً إنه يقوم بتفتيش يومي كلما سمح له الوقت بذلك.

٣٧- وكانت الزنانة التأديبية تضم ٢٣ محتجزاً: وكان اكتظاظ هذه الزنانة، التي كانت تسودها عتمة شديدة وجو خانق، واضحاً. وذكر السجناء أنهم لم يغادروا أبداً هذه الزنانة التأديبية طوال فترة العقوبة؛ وأنهم يقضون حاجاتهم الطبيعية في أكياس من البلاستيك أو قنينات. وطوال زيارة المقرر الخاص ظل شخصان أو ثلاثة أشخاص، كان ضعفهم الشديد ورداءة صحتهم جليين، ممددين على الأرض. وأكد عدة سجناء، عند استجوابهم، أنهم مسجونون في هذه الزنانة منذ أكثر من ١٥ يوماً، وهو عدد الأيام الأقصى حسب المدير. فضلاً عن ذلك، كان معظم السجناء يجهلون عدد الأيام المحكوم عليهم بها. وذكر سجين أن العقوبة في حالة مشاجرة هي الحبس في الزنانة التأديبية لمدة ٣٠ يوماً. وعندما رجع المقرر الخاص إلى مكتب المدير لم يتمكن من الاضطلاع على سجل العقوبات الذي تقيّد فيه مددها وأسبابها لأن المسؤول عن مكتب التأديب كان غائباً. وأقر المدير بأنه نسي في الزنانة التأديبية محتجزاً كان من اللازم الإفراج عنه منذ ثلاثة أيام. وكان هذا السجين، وهو شخص محكوم عليه بالاعدام نقل مؤخرًا من سجن تشوليري إلى سجن كودنغي، قد عوقب على كسر الاغلال التي كانت تقيد رجليه بدون إذن من المدير. والواقع

أن أرجل المحكوم عليهم بالإعدام مقيدة في معظم السجون، ما عدا سجن كودنغي وبضعة سجون أخرى كما أكدت المنظمات غير الحكومية.

٣٨- وحصل المقرر الخاص، خلال مهمته، على معلومات عن سجن غاروا المركزي. وتفيد هذه المعلومات بأنه مكون من ست زنانات يبلغ حجمها زهاء ٧٢ متراً مربعاً؛ وتضم كل واحدة منها ما بين ١٠٠ و ١٥٠ محتجزاً ينامون في الأسرة بالتناوب؛ ويقال إن بعضهم لقي حتفه مخنوقاً أو من التعب أو الجوع. ويزعم أن بعض المحتجزين يعاقبون بإجبارهم على النزول إلى حفرة المرحاض مما يسبب لهم أمراضاً جلدية تؤدي بحياتهم لأنها لا تعالج. وتفيد بعض المصادر بأن عدد السجناء الذين كانوا يلقون حتفهم يومياً ما بين عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ كان يتراوح بين ٣ و ٧ أشخاص. على أن هذه المصادر نفسها أشارت إلى أن الوضع قد تحسن منذ وصول المدير الجديد في عام ١٩٩٨. وتفيد مصادر غير حكومية بأن بعض السجون، ومنها سجن كومبا وسجن ميسامينا؛ تفتقر إلى مراحيض وتوجد فيها فقط حفر تستخدم لهذا الغرض.

٣٩- وفيما يخص مشكلة اكتظاظ السجون أخبر المقرر الخاص بأن الإدارة المركزية ووزارة العدل أصدرت تعميماً أمرت فيه بالاحتجاز إلا الأشخاص الذين لا بد من احتجازهم أثناء التحقيق. ويجب، في الواقع، ألا يلجأ إلى الاحتجاز رهن المحاكمة إلا بصورة استثنائية، حتى وإن كان قد اعترف بأن الحرية المشروطة ما زالت تشكل إجراء لا يفهمه السكان جيداً خاصة بسبب مشكلة الفساد. وإيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة ضرورة الاحتجاز رهن المحاكمة سيمكن من خفض عدد نزلاء السجون بصورة كبيرة. وتفيد المنظمات غير الحكومية التي تمت مقابلتها بأن قضايا عدد كبير جداً من المحتجزين هي فضلاً عن ذلك قضايا من اختصاص القضاء المدني. وأرسل تعميم آخر إلى النواب العامين طُلب فيهم منهم ألا يحتجزوا متهمين أكثر من عام أو ستة أشهر في ياوندي ودوالا؛ يجب إحالة كل شخص محتجز رهن المحاكمة إلى العدالة في غضون هذه الفترة. وكذلك أوصي النواب العامين بإجراء زيارات منتظمة للسجون للتحقق من حالة المحتجزين رهن المحاكمة ولكنهم لا يفعلون حسب المعلومات التي تم الحصول عليها. وأخيراً أشارت السلطات التي تمت مقابلتها في وزارة العدل إلى أن بعض السجون في المناطق النائية للبلد فارغة حتى وإن كان صحيحاً أن بناء السجون في رأيها لم يواكب النمو الديمغرافي الأخير وارتفاع الإجرام الذي تلاه. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الفصل بين الكبار والقاصرين والمتهمين والمدانين، المنصوص عليه في المادة ٢٠ من المرسوم رقم ٩٢-٥٢ الصادر في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٢ بشأن نظام السجن فسي الكامبيرون، إجراء غير مطبق.

٤٠- وهناك بعض المسائل الأخرى المتصلة بظروف الاحتجاز في السجون ينبغي التطرق إليها^(٧). ينص مرسوم آذار/مارس ١٩٩٢، على "حق السجناء في حصة طعام يومية. ويجب أن تكون هذه الحصة متوازنة وكافية لتجنب إصابة المحتجزين بنقص تغذوي، وتزويدهم بالطاقة اللازمة لصحتهم... (المادة ٢٩)". وأكد معظم المحتجزين الذين تمت مقابلتهم أن حصة الطعام، وإن كانت يومية، لا تغطي على الإطلاق احتياجاتهم. على أن معظمهم يتلقى طعاماً من أسرهم ويتقاسمون مع المحتجزين معهم الذين لا يمكن لأسرهم أن تزودهم بمثل هذه المساعدة بسبب البعد. غير أن وزير شؤون الإدارة المحلية بين أن بإمكان أي محتجز أن يطلب نقله إلى سجن قريب من المكان الذي جاء منه

كي يتسنى له الحصول على طعام من أسرته. وفيما يخص المرقد يوفر "لكل محتجز مدان [...] سرير مزود بحصير وبطانية وأحياناً بمرتبة ووسادة". (المادة ٣٠). ولاحظ المقرر الخاص أن الأغلبية العظمى للمحتجزين ليس لها أسرة: وينام معظمهم في فراش من القش على الأرض. وفضلاً عن ذلك، تنص المادة ٣٠ نفسها على أن "يتلقى كل محتجز مدان بدلة موحدة يجب عليه أن يرتديها في الأماكن العامة" ولكن ذلك غير مطبق. وأخيراً تنص المادة ٣٢ على أن يخضع كل محتجز جديد لفحص طبي عند إدخاله السجن ولكن المقرر الخاص لاحظ من جديد أن عدداً من المحتجزين الوافدين مؤخراً من مراكز الشرطة أو الدرك لم يتلقوا أي علاج مناسب لحالتهم الصحية التي بدت للمقرر الخاص مقلقة جداً بالنسبة لبعضهم. وكان عدد كبير من المحتجزين الجدد يعاني من جروح مفتوحة ومتقيحة أحياناً، ويزعم أن طلباتهم على العلاج قد رفضت. واعترف مدير سجن كودنغي بأنه يستقبل أحياناً محتجزين مصابين بالرصاص ولكنهم لا يعالجون بسبب نقص الموارد المالية أو الموظفين الطبيين. وتبدو الحالة الصحية العامة للسجناء سيئة جداً حيث يعاني عدد كبير منهم من أمراض جلدية أو مشاكل هضمية. وفيما يخص التدريب والوسائل الترفيهية تجدر الإشارة إلى أن نظام السجون ينص على هذين الحقين ولكن السجون تفتقر إلى الهياكل والمشرفين معاً. وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد، بأي سجن من سجون الكامبيرون، حسب المعلومات الواردة، قاعات للاستقبال تتيح للمحتجزين فرصة للاختلاء بأسرهم أو محاميهم.

٤١- وتنص المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات الكامبيروني على المعاقبة بالاعدام على عدد من الجرائم منها القتل العمد وأعمال العنف ضد الموظفين العامين بقصد قتلهم أو السرقة المشددة. وعدل القانون رقم ٠٦١/٩٠ الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ قانون العقوبات، خاصة فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة حيث نص على ألا تفرض عقوبة الاعدام إلا على السرقة المقرونة بعنف يؤدي إلى وفاة الغير أو إصابته بجروح خطيرة. وحتى عام ١٩٩٧، أي العام الذي نفذ فيه حكم الاعدام في شخص بموكولو، لم يكن قد سجل أي إعدام في الكامبيرون منذ عام ١٩٨٨. وتقيد المعلومات الواردة بأن هناك حالياً أكثر من مائة محكوم عليه بالاعدام في السجون الكامبيرونية، خاصة سجون كل من ياوندي ودوالا وغاروا وتشانغ وتشوليري. ويبدو أن المحكوم عليهم بالاعدام مقيدون بسلاسل، ما عدا في سجن ياوندي ودوالا. وأكد مدير سجن كودنغي ذلك في حالة سجين وصل مؤخراً إلى تشوليري. كذلك إلى شخص آخر محكوم عليه بالاعدام ومسجون في سجن نيوبيل بشهادة أكد فيها أنه ظل مقيداً بسلاسل من آب/أغسطس ١٩٩٥، تاريخ القبض عليه في نجومبي وإيداعه سجن كومكسابا إلى بداية شهر أيار/مايو ١٩٩٩، تاريخ نقله إلى سجن نيوبيل. وأثناء زيارة المقرر الخاص، كانت هناك بعد آثار ظاهرة بوضوح حول عروقيته. والسبب المساق لتبرير الإبقاء على هؤلاء السجناء مغلولين هو عدم وجود سجون للحراسة المشددة في الكامبيرون وضرورة السيطرة على السجناء الخطيرين. وكانت على معظم المحكوم عليهم بالاعدام آثار جروح أصيبوا بها حسب أقوالهم أثناء احتجازهم رهن المحاكمة عندما استجوبوا وضربوا. وبعد عدة سنوات من ذلك ظل بعضهم يعاني من جروح هامة لم تتدمل. وكان هناك بوجه خاص شخصان محكوم عليهما بالاعدام في نيوبيل (يعرف المقرر الخاص إسمهما) يعانيان من جروح متقيحة، وكانت جروح الأول ناجمة عن حروق أصيب بها قبل خمس سنوات أثناء احتجازه في مباني الهندسة العسكرية بدوالا بينما كانت جروح الثاني ناجمة عن الرصاص الذي أطلقه شرطي على ساقه عند اعتقاله في دوالا.

٤٢- وقد حكم على بعض السجناء الذين تمت مقابلتهم بالاعدام في أواخر السبعينيات أو مستهل الثمانينيات. ومع ذلك لم تبدل عقوباتهم أبداً بالسجن مدى الحياة أو لمدة ٢٠ عاماً. وهناك آخرون أدينوا لارتكابهم سرقة مشددة ولكنها غير مصحوبة بعنف ولا يفهمون السبب في عدم تخفيف عقوبتهم بعد تعديل القانون الجنائي مع أنهم يعلمون أن قانون عام ١٩٩٠ ليس بقانون ذي أثر رجعي. غير أن المقرر الخاص يود أن يذكر بأن الفقرة الفرعية ١ من المادة ١٥ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه الكامبيرون ينص على أنه "إذا حدث، بعد ارتكاب الجريمة، أن صدر قانون ينص على عقوبة أخف، وجب أن يستفيد مرتكبو الجريمة من هذا التخفيف". ولا يفهم المحكوم عليهم بالاعدام الذين قبلوا في نيوبيل أيضاً سبب تفسير السلطات السجون والنيابة العامة بدوالا المرسوم رقم ٢٥٤/٩٢ الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن إبدال عقوبة الاعدام بالسجن لمدة عشرين عاماً بأنه ينص على أن يبدأ حساب عدد السنوات اللازم قضاؤها في السجن ابتداء من تاريخ توقيع المرسوم وليس ابتداء من تاريخ اصدار الأمر بالقبض عليهم. وهكذا لا يؤخذ في الاعتبار عند حساب العشرين عاماً عدد السنوات التي قضاوها في السجن. ويبدو أن بعضهم مضطرب بسبب عدم اليقين الذي يحيط بمصيرهم بينما ذكر آخرون أنهم روضوا أنفسهم على انتظار تنفيذ الاعدام فيهم أو قضاء حياتهم في السجن. ويبدو أن ظروف احتجازهم، خاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ، أفضل نسبياً من ظروف احتجاز السجناء الآخرين. واشتكى الكثير منهم من بطء القضاء، خاصة أثناء إجراءات الاستئناف، ومن عدم وجود نقض في الواقع؛ واشتكى بعضهم أيضاً من ضياع ملفهم أثناء الاستئناف.

٤٣- وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٩٩، زار المقرر الخاص المستشفى الإقليمي لبافوسام الذي كان يعالج فيه عدد من السجناء حسب المعلومات التي تلقاها. وكان أول جناح زاره يضم ستة محتجزين مصابين، حسب أقوالهم، بالسل: وكانوا مقيدون زوجاً زوجاً إلى سريرهم بواسطة سلسلة مربوطة إلى أرجلهم ولا تترك لهم مجالاً كبيراً للتحرك. ويزعم أن اثنين منهم كانوا محتجزين في هذه الظروف منذ ٤ أشهر، واثنين منذ شهرين وواحداً منذ شهر والأخير منذ أسبوع. وقالوا إن علاجهم من السل سيدوم ستة أشهر. ومن المفروض أن يمر حارس في الساعة السابعة من صباح كل يوم لفك قيودهم للسماح لهم بالاعتسال ولكنه لا يمر كل يوم حسب أقوالهم، فيقضون حاجاتهم الطبيعية بقية الوقت في أكياس من البلاستيك أو قنينات رآها المقرر الخاص أثناء زيارته. والكمية القليلة من الطعام المتوفرة لهم تأتيهم من أسر السجناء من سكان المنطقة. أما الجناح الثاني فكان يضم ستة محتجزين آخرين مقيدون جميعاً إلى أسرتهم، منهم طفل يبلغ من العمر ١٦ سنة، ومحتجزاً سابغاً غير مقيد ومكلفاً بشراء الطعام للآخرين، ويزعم أن هذا الأخير يقيم في المستشفى منذ ٢٢ شهراً في انتظار وسائل لنقله إلى ياوندي حيث يتعين إجراء عملية جراحية لخدع المصاب بتضخم واضح. ولم تتلق أغلبية السجناء أدوية ولم تكن تعرف طابع مرضها بالضبط. ولما عاد المقرر الخاص إلى مكتب الاستقبال في المستشفى، طلب التحدث إلى الطبيب المسؤول عن هذين الجناحين أو أي شخص آخر مكلف بالمستشفى فكان الرد أن لا أحد موجود. وبدأت حالة هؤلاء المحتجزين الصحية للمقرر الخاص مقلقة جداً وتتطلب علاجاً مناسباً بصورة عاجلة.

هاء - الزعماء التقليديون

٤٤- تلقى المقرر الخاص معلومات عديدة تفيد بأن بعض الزعماء التقليديين، الذين يطلق عليهم اسم "لاميدو" أو "سلطان" حسب الأقاليم، مسؤولون عن الاحتجازات التعسفية والمعاملة السيئة خاصة فيما يتعلق بالمعارضين السياسيين (انظر المرفق الثاني على وجه الخصوص). ويزعم أن ذلك يحدث بصورة رئيسية في شمال البلاد حيث ما زالت السلطة التقليدية لهؤلاء الزعماء تمثل واحداً من المقومات الهامة للمجتمع. وكان العديد من المعلومات يتعلق بلاميدو ري - بوبا بأقليم مايو - ري، الذي هو زعيم تقليدي ما زال قويا يملك حرسا خاصا يبرر وجوده بانعدام الأمن السائد في الاقليم. لكن السلطات الحكومية تزعم أنه لا يوجد في اقليم مايو - ري مكان للاحتجاز يخضع لسلطة هذا اللاميدو. غير أن مصادر غير حكومية أفادت بأن بعض الاشخاص، من المعارضين السياسيين خاصة، اعتقلوا واحتجزوا في سجون خاصة توجد داخل القصر. ويزعم أن هناك زعماء آخرين يفعلون نفس الشيء (انظر المرفق الثاني على وجه الخصوص). فضلا عن ذلك، أفيد بأن قوات الأمن تنفذ أوامر بعض الزعماء التقليديين فتعتقل وتسيء معاملة الأشخاص الذين يحددهم هؤلاء الزعماء والذين ينتمون إلى المعارضة السياسية في معظم الأحيان (انظر المرفق الثاني على وجه الخصوص). وبين الوزير المكلف بالإدارة المحلية أن المفروض في هؤلاء الزعماء، مع ذلك، هو أن يكونوا مجرد حلقة وصل بين الحكومة والسكان، وأنهم لا يملكون بأي حال من الأحوال سلطة إلقاء القبض على الناس أو احتجازهم أو محاكمتهم. وإذا حصل ذلك فإن الوزير سيتدخل على الفور حسب ما قاله للمقرر الخاص. فضلا عن ذلك أكد وزير الخارجية أن الحكومة المركزية تسيطر سيطرة فعلية على كل الأراضي الكاميرونية على عكس ما يلمح إليه البعض أحيانا: فالأقاليم التي تخضع لسلطة "اللاميدا" ليست مناطق مغلقة لا مكان فيها لدولة القانون. وأخيراً أشار الوزير المكلف بالإدارة المحلية إلى أهمية التعليم الذي لم يقلص سلطة الزعماء التقليديين على السكان فحسب بل دفع هؤلاء أنفسهم إلى تبني سلوك أكثر تماشياً مع دولة القانون. غير أنهم إذا تجاوزوا سلطتهم، فإن من الممكن للوزير الذي يخضعون له أن يستدعيهم لتأنيبهم؛ لأنهم معينون طبقاً للتقاليد المحلية ولكن تعيينهم تعيين تقره الإدارة المحلية.

٤٥- ومن الصعب جداً، بل من المستحيل، حسب عدد من المصادر غير الحكومية والشهادات، رفع دعوى ضد الزعماء التقليديين بسبب مركزهم والحماية التي يتمتعون بها؛ لا سيما وأنهم لا يذهبون إلى النيابة العامة عندما تستدعيهم. وذكر كاتب الدولة للدفاع المكلف بالدرك أن الأوامر بالحبس التي تصدر عن مدع عام تنفذ دائماً ولكنه اعترف بأن بعض الزعماء التقليديين أشخاص يخافهم الناس ويحترمونهم بسبب التقاليد. ويكفي عندئذ، على حد قوله، حشد العدد اللازم من قوات الشرطة لتنفيذ أوامر القبض عليهم هذه.

واو - استخدام القوة من جانب الشرطة

٤٦- تفيد المعلومات التي تم الحصول عليها بأن الشرطة بالغت في استخدام القوة بصورة مفرطة عدة مرات، خاصة أثناء المظاهرات السياسية التي نظمتها المعارضة خلال الفترات السابقة للانتخابات. ويزعم أن بعض المتظاهرين أصيبوا بجروح خطيرة سببتها جملة أمور منها الرصاص، وأن بعضهم توفي من جراء جروحهم.

واستُخدمت قنابل متفجرة في بعض الحالات. واستعملت القوات المسلحة، التي استُعين بها، القوة أيضاً (انظر المرفق الثاني على وجه الخصوص). وقيل للمقرر الخاص أيضاً إن رجال قوات الشرطة يستخدمون أسلحتهم لإلقاء القبض على الأشخاص حتى في الحالات التي لا يهدد فيها هؤلاء الأشخاص أمنهم الخاص. وأدلى عدة أشخاص بشهادات أكدوا فيها إطلاق الرصاص عليهم أثناء إلقاء القبض عليهم.

ثانياً - حماية المحتجزين من التعذيب

٤٧- يوجد في جمهورية الكاميرون نظامان قانونيان: نظام مستوحى من القانون العام والآخر من القانون المدني يطبقان على التوالي في الإقليمين الناطقين باللغة الإنكليزية والأقاليم الثمانية الناطقة باللغة الفرنسية. غير أنه تم إصدار عدة قوانين تسري على كل البلد كان أولها، بالتأكيد، قانون الإجراءات الجنائية ولكنه ما زال على المشرع أن يوائم بين قانوني الإجراءات الجنائية. ويستخدم الإقليمان الناطقان باللغة الإنكليزية حالياً "القانون الوضعي للإجراءات الجنائية" (Criminal Procedure Ordinance) الصادر في عام ١٩٥٨ بينما تستخدم الأقاليم الناطقة باللغة الفرنسية "قانون الإجراءات الجنائية" لعام ١٩٨٣. غير أن هذين القانونين اللذين عدّلا عدة مرات، متشابهان جداً على الرغم من وجود بعض الاختلافات بينهما.

ألف - الحبس الاحتياطي

٤٨- يمكن، بموجب المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية الكاميروني، أن يدوم الحبس لدى الشرطة القضائية، الذي يقر في بداية التحقيق القضائي، للبحث عن أدلة على ارتكاب الجريمة أو بعد إلقاء القبض في حالة التلبس بالجريمة، ٢٤ ساعة. ويمكن أن يأمر به المدعي العام أو وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أو ضابط الدرك أو صاحب الرتبة بين رجال الدرك أو رئيس مركز الدرك أو قائد مفرزة أو مدير الأمن أو ضابط الشرطة. وينبغي أثناء هذه الـ ٢٤ ساعة الأولى أن تحال قضية المشتبه به إلى وكيل الجمهورية الذي يجوز له أن يجدد هذه المدة ثلاث مرات. وتفيد المعلومات الواردة من مصادر غير حكومية بأن القانون الذي ينص على تقديم المحبوسين احتياطياً إلى النائب العام قانون لا يحترم في التطبيق. وبعد انتهاء مدة الحبس الاحتياطي يجب أن يُنقل المشتبه به إلى المحكمة لتوجه إليه التهمة رسمياً، أو يطلق سراحه. وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن مبدأ الإحضار أمام المحكمة، أي الحق في رفع استئناف إلى سلطة قضائية، كي تبت في مدى قانونية الاحتجاز، مبدأ مطبق في الإقليمين الناطقين باللغة الإنكليزية.

٤٩- وتفيد المنظمات غير الحكومية بأن مدد الحبس الاحتياطي المحددة لا تحترم أبداً. ولما تمكن المقرر الخاص من الاطلاع على سجل عمليات الحبس هذه تبين له أنها مددت بقرار من مدع عام. غير أن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين استجوبوا في مختلف مفوضيات الشرطة ومراكز الدرك التي تمت زيارتها أكدوا أنهم اعتُقلوا قبل ثلاثة أيام ولم يقدّموا إلى النيابة العامة ولا إلى المدعي العام. وتجدر الإشارة من جديد إلى أن جميع الأشخاص الذين

قولوا تقريباً كانوا لا يعرفون بالضبط من هي السلطة التي أمرت بالإبقاء عليهم قيد الاحتجاز ولا يعرفون حقوقهم، وبالأخص حقهم في الاستعانة بمحام.

٥٠- وفيما يخص إمكانية استعانة المحبوسين احتياطياً بمحام أو مستشار قانوني أو الاتصال بأفراد أسرهم في الساعات الأولى التي تلي إلقاء القبض عليهم، يبدو أن القانون الكاميروني لا يحظر على المحتجز الاتصال بالخارج إلا في الحالة التي تقرر فيها النيابة العامة عزله غير أنه لا يوجد أي حكم قانوني يضمن له هذا الحق صراحة. وفعلاً، يبدو أن ذلك متروك، في التطبيق لتقدير المسؤول عن مكان الاحتجاز. وقال جميع المحتجزين الذين قولوا في مفوضيات الشرطة ومراكز الدرك تقريباً إنهم استُجوبوا في غياب محام أو شخص آخر. وبذلك لا يحضر عمليات الاستجواب أي شخص من الخارج لضمان القيام بها طبقاً للقانون الكاميروني. وفضلاً عن ذلك، أكد بعض المحتجزين أن أسرهم أو محاميهم تعرضوا للمضايقة بل وللتهديد عندما حاولوا زيارتهم أثناء الحبس الاحتياطي. وقال أحد المحتجزين في مفوضية شرطة مثلاً إن رجال الشرطة هددوا محامية صديقة له عندما جاءت إلى المفوضية وأنه بالإضافة إلى ذلك، لا يعرف ما إذا كانت قد أُخبرت بنقله الأخير إلى مركز آخر. وفي الواقع لا يزور المحامون أماكن الاحتجاز لرؤية موكلهم وإنما يتوجهون مباشرة إلى السلطة التي تحتجزه لمعرفة وقائع القضية التي يتكفلون بها حسب ما قال محام قابله المقرر الخاص. وأكد ذلك أشخاص آخرون منهم محام عام بالمحكمة العليا وعضو في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات. وينص مرسوم ٢٦ شباط/فبراير ١٩٣١ المتعلق بالتحقيق الأولي على أنه لا يحق للأشخاص المحبوسين احتياطياً الحصول على محام قانونياً إلا عند تقديمهم إلى المحكمة. وعلى القاضي الذي يحقق في القضية، في الواقع، أن يخبر المتهم بحقه في اختيار مستشار من بين المحامين المسجلين في نقابة المحامين. وذكر نفس المحامي أن النيابة العامة تقوم من تلقاء نفسها بإحضار الأشخاص المحبوسين احتياطياً أو إرسال أحد مساعدي النائب العام إلى عين المكان. وبين، مستنداً إلى تجربته، أن الشرطة تفرج عن المحتجز فوراً عندما تعلم أن قضيته رفعت إلى النيابة العامة، ما عدا في الحالات التي يمكن فيها حقاً ملاحقته قضائياً. غير أنه أكد أن بإمكان الأسر دائماً، وبصورة عامة، أن تتصل بالمحتجزين ولو لتزويدهم بالطعام.

باء - الاحتجاز رهن المحاكمة

٥١- يمكن أن يدوم الاحتجاز رهن المحاكمة^(٨) الذي هو من اختصاص النيابة العامة، بالتالي، المدة التي يتطلبها التحقيق. ولا يوجد في الواقع أي إطار قانوني يحدد مدة هذا الاحتجاز. غير أن الإدارة المركزية لوزارة العدل أصدرت، كما ذكر أعلاه، تعليمات بهدف خفض مدة الاحتجاز رهن المحاكمة إلى عام على الأكثر وستة أشهر بالنسبة لمحاكم ياوندي ودوالا. وتنص الفقرة الفرعية ١ من المادة ٥٣ من قانون العقوبات في حالة الحكم بالحرمان من الحرية على أن تخصم مدة الاحتجاز رهن المحاكمة من مدة هذه العقوبة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الفصل الثامن من قانون الإجراءات الجنائية ينص على إمكانية الإفراج مؤقتاً عن السجين في أية لحظة أثناء الإجراءات ولكن ينبغي أن يتم ذلك بناء على طلب من المتهم. وتعتمد شروط الإفراج المشروط عندئذ على ضمانات مثول المتهم وشخصيته وخطورة الجريمة. كذلك يمنح التشريع الحالي المتهم إمكانية الطعن في حالة رفض طلبه، الأمر الذي يمكن أن يؤخر الإجراءات. وشددت جميع السلطات التي تمت مقابلتها على ضرورة أن يكون الاحتجاز رهن

المحاكمة استثناء والإفراج المشروط قاعدة. غير أن وكيل الجمهورية بدوالياً يتبين أن من اللازم إصدار أوامر بالاحتجاز رهن المحاكمة في حالة الاعتداء الذي يسبب ضرراً جسدياً واختلاس أموال الدولة والسرقعة (مما عدا إذا كان الضرر ضئيلاً) وخيانة الأمانة (خاصة إذا تمت هذه الخيانة بقصد السرقعة وكان حجم الضرر كبيراً). ووضح أيضاً أن ضابط الشرطة القضائية غير ملزم بتطبيق الأمر بالحبس الاحتياطي الصادر عن المدعي العام إذا قدم الشخص ضمانات المثل وإذا لم يكن هناك احتمال أن يرشي الشهود أو يتلف الأدلة. والواقع أن المدعي لا يطلب سوى حضور الشخص عند إحالته أمام النيابة العامة، وعلى ضابط الشرطة القضائية عندئذ أن يبيت فيما إذا كان من اللازم الإبقاء على الشخص المعني قيد الاحتجاز خلال هذه الفترة. وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن القانون الكاميريوني لا ينص على منح تعويض عن الضرر الذي يلحق بالمحتجز تعسفاً. وهناك استثناء واحد فقط يرد في الفقرة الفرعية ٢ من المادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن يتحمل القاضي الذي يرتكب خطأً يؤدي إلى تمديد مفرط لفترة الاحتجاز رهن المحاكمة تكلفة تعويض الضحية. غير أن تعقد هذا الإجراء يوحي بأن عدد المتقاضين الذين يمكن لهم مباشرة هذا الإجراء ويملكون الإمكانيات للقيام بذلك قليل.

٥٢- ولا يوجد في الكاميرون، حسب المعلومات الواردة، أي مركز للاحتجاز مخصص للمتهمين على الرغم من أن المادتين ٦٠٣ و ٦٠٤ من قانون التحقيق الجنائي تنصان على أن تكون مراكز الاحتجاز المخصصة لاستقبال المتهمين منفصلة عن السجون المخصصة لقضاء العقوبات. وهكذا يحتجز المتهمون في مراكز الشرطة أو الدرك التي يقادون إليها بعد إلقاء القبض عليهم أو ينقلون إلى السجون. وهذا الخيار الأخير خيار منصوص عليه في القانون ولكنه غير مطبق دائماً بسبب نقص الإمكانيات. وقد بين المفوض الإقليمي لشؤون الأمن الوطني في بامندا للمقرر الخاص أن العديد من المتهمين محتجزون في أماكن احتجاز تخضع لسلطته على الرغم من أنه كان من اللازم نقلهم إلى السجون منذ فترات طويلة أحياناً وذلك بسبب نقص السيارات والموظفين. وتفيد إحصاءات المنظمات غير الحكومية، التي أكدت الإحصاءات التي قدمها مدير سجن نيوبيل وكودنغي بأن ٨٠ في المائة تقريباً من المحتجزين الموجودين حالياً في السجون الكاميريونية ينتظرون المحاكمة. ويبدو من الشهادات العديدة المدلى بها أن مدد الاحتجاز تتجاوز في معظم الأحيان ما يمكن اعتباره معقولاً وتحول الاحتجاز رهن المحاكمة نفسه إلى معاملة لا إنسانية. وهكذا يزعم أن بعض الأشخاص بقوا محتجزين رهن المحاكمة لمدة أكثر من سبع سنين. غير أن السلطات المعنية لم تتمكن من تقديم إحصاءات بشأن ذلك. واعترف الوزير المعني بالإدارة المحلية الذي تخضع السجون لسلطته بأن طول مدة الاحتجاز رهن المحاكمة هو سبب مشكلة الاكتظاظ.

٥٣- وفضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للمتهمين الاستفادة من تخفيف العقوبات في حالات العفو الرئاسي. وأخيراً تنص المادة ٦٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على تقادم الدعوى العامة بعد ١٠ سنوات فيما يخص الجرائم الجنائية و ٣ سنوات فيما يخص الجرح؛ وإذا بوشرت الإجراءات من غير أن يتبع ذلك حكم فإن المدة تبدأ اعتباراً من آخر تحقيق أو آخر إجراء قضائي. ويبدو أن الحالات من هذا القبيل كثيرة جداً. وختاماً يبدو من المعلومات الواردة أن الاحتجاز رهن المحاكمة لا يُستخدم من أجل تحقيق أهدافه الأولى أي لكي يسود النظام والأمن ويُسرّع في التحقيق وإنما هو إجراء يعتبره كل من السكان وقوات الشرطة عقاباً. وقد أشار رئيس دائرة إقليمية للأمن الوطني في حلقة عمل نظمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات إلى أن بعض المسؤولين حولوا

مفوضيات الشرطة ومراكز الدرك إلى اصلاحيات ويؤمر بالحبس الاحتياطي في هذه المراكز بخصوص نزاعات لا تمت بصلة إلى النزاعات الجنائية^(٩). لاحظ المقرر الخاص بالفعل، خلال زيارته لمختلف أماكن الاحتجاز، أن عدداً هاماً من القضايا يقع ضمن اختصاص المحاكم المدنية. وأكد المفوض العام للأمن الوطني أن هذه الممارسات تنتهك القانون الكاميروني.

٥٤- وقال جميع المسؤولين عن مختلف مراكز الشرطة والدرك التي زارها المقرر الخاص إن نظام الزيارات التي يقوم بها نائب عام لهذه المراكز يضمن عدم احتجاز المقبوض عليهم تعسفياً وعدم إساءة معاملتهم. والواقع أن للنواب العامين سلطة الأمر بالإفراج فوراً عن كل شخص محتجز تعسفياً. وبين النائب العام بدوالا للمقرر الخاص أنه يجري عمليات تفتيش معلن عنها ومفاجئة في مختلف أماكن الاحتجاز الخاضعة لولايته وأن الأمثل هو، حسب التوجيهات الداخلية، أن يقوم هو ونوابه بعمليات التفتيش المنتظمة هذه مرة في الأسبوع على الأقل. غير أنه مضطر، بسبب نقص الموظفين (يوجد تسعة نواب للمدعي العام فقط في دوالا بينما يوجد اثنان وعشرون في ياوندي) والإمكانات المادية، خاصة وسائل النقل، إلى أن يضع ثقته في المسؤولين عن أماكن الاحتجاز الذين يتعين عليهم أن يقدموا إليه بصورة منتظمة تقريراً عن الحالة فيما يخص عمليات الحبس الاحتياطي. والواقع أن لدى وحدات الاحتجاز سجلاً بأسماء الأشخاص المحبوسين احتياطياً، يسمى أيضاً محضر إيداع المساجين، الذي يجب أن تقيّد فيه جملة أمور منها تاريخ وساعة الحبس وهوية المشتبه به وسبب الحبس ومدته؛ وينبغي أن يفحص المسؤول عن الوحدة هذا السجل يومياً عند بدء عمله. كذلك لكل مشتبه به الحق في فحص طبي عند اعتقاله ومن ثم ينبغي أن يقوم المسؤول كل صباح بملء بطاقة صحية للأشخاص المحبوسين احتياطياً. وينبغي أن ترسل نسخة من هذه السجلات إلى وكيل الجمهورية كي يتسنى له متابعة تطور حالة المحتجزين. وبذلك يمكن له، واستناداً إلى هذه التقارير، أن يتحقق من قانونية الاحتجاز. غير أن النائب العام لدوالا بين أنه غير مكلف بمراقبة ظروف الاحتجاز ولا يمكن له، فضلاً عن ذلك أن يلاحق قضائياً، من تلقاء نفسه، شرطياً يمارس التعذيب إذ يجوز للضحية وحدها أن ترفع شكوى. وبالمقابل يوقف البحث في قضية ويُفرج عن الشخص المعني إذا ثبت أن اعترافاته اعترافات تم الحصول عليها تحت التعذيب. والواقع أن قانون العقوبات يؤكد أن الاعترافات المحصل عليها بالإكراه غير مقبولة أمام المحكمة. ولاحظ المقرر الخاص أن الحالات الوحيدة التي تمت فيها بالفعل ملاحقة ممارسي التعذيب قضائياً حالات توفت فيها الضحية ونُظمت مظاهرات عامة على إثر هذه الوفاة.

٥٥- وفيما يتعلق بتسجيل المشتبه بهم في سجل الأشخاص المحبوسين احتياطياً أو محضر إيداع المساجين بيّنت المنظمات غير الحكومية أن هذا السجل لا يستكمل إلا نادراً. ويبدو أنه لا يجري تسجيل عمليات القبض على عدد من الأشخاص واحتجازهم. وذكر محام قابله المقرر الخاص أن الشرطة تُفرج عن الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية أو تخفيهم عندما تعلم بأن النائب العام سيقوم بزيارة للمركز. وينبغي التنكير هنا بأن المقرر الخاص لم يتمكن خلال عدة زيارات، خاصة زيارته لمفوضية شرطة الدائرة العاشرة بدوالا، من رؤية السجلات أو الملفات الكاملة للمحبوسين احتياطياً أو المتهمين؛ وبذلك لم يستطع التحقق مما إذا كانت هذه السجلات والملفات مستكملة حسب الأصول وما إذا كانت الوثائق الأمرة بتمديد الاحتجاز ووثائق صادرة فعلاً عن النيابة العامة. وفيما يتعلق بتواتر زيارات النواب العامين لمختلف أماكن الاحتجاز تجدر الإشارة مثلاً إلى أن المسؤولين في مراكز الشرطة

القضائية في ياوندي يتنوا أن آخر زيارة قام بها نائب عام كانت قبل أكثر من خمسة أشهر. وأخيراً أكدت أغلبية السلطات المسؤولة عن أماكن الاحتجاز، أي كانت هذه الأماكن، أنها تثق بمأموريها كما أكدت للمقرر الخاص أن هؤلاء يعملون طبقاً للقانون الكاميروني الذي يحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. غير أن المقرر الخاص وجه انتباه هذه السلطات إلى عدم وجود هياكل مؤسسية تمكن من ضمان احترام القانون في جميع الحالات.

٥٦- وبين المسؤولين في مفوضيات الشرطة ومراكز الدرك أن الأسر أو الأصدقاء الذين عليهم أن يزودوا أقاربهم بالماء والطعام عند احتجازهم، إذ لا توفر أية مؤونة، يضمنون أيضاً معاملة هؤلاء المحتجزين معاملة طيبة. على أنه ينبغي أيضاً الإشارة إلى أنه لا يمكن دائماً لهذه الجهات أن تصل مباشرة إلى المحتجزين وأن الخوف من الانتقام، كما ذكر في الفقرات ٥ و ١٢ و ٢٠ و ٢١، يمنع عدداً منها من رفع شكوى ضد أفراد الشرطة. فضلاً عن ذلك ذكرت مصادر غير حكومية عديدة أن السكان لا يعرفون حتى الآن جيداً حقوقهم وإجراءات رفع الشكاوى؛ ويجهل الضحايا وأقاربهم في معظم الأحيان حتى إمكانية رفع شكوى ضد موظفي الدولة. وفيما يخص التزويد بوسائل العيش تجدر الإشارة إلى عادة يبدو أنها منتشرة خاصة في الأقاليم الناطقة باللغة الإنكليزية ألا وهي ما يسمى "new man tax" والمتمثلة في قيام كل وافد جديد إلى زنزانة بدفع مبلغ من المال لرئيس الزنزانة ليشترى به الحراس بعض المواد الضرورية (الأغذية أو ورق المرحاض مثلاً) لجميع المحتجزين. وتفيد المعلومات التي تم الحصول عليها بأن جزءاً من النقود المجمعة يُدفع إلى الحراس. كذلك أشير في عدة شهادات إلى أن رؤساء الزنزانات يمارسون العنف لحمل المحتجزين على دفع هذه الضريبة وذلك بموافقة الحراس.

جيم - الاحتجاز الإداري

٥٧- بمقتضى القانون رقم ٥٤/٩٠ الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن الحفاظ على النظام، يجوز للسلطات الإدارية أن تصدر أمراً باحتجاز أشخاص إدارياً بهدف الحفاظ على النظام العام أو إعادته في إطار مكافحة الجريمة المنظمة. ويجوز للمحافظ أو حاكم المقاطعة أن يصدر أمراً بهذا الاحتجاز لفترة ١٥ يوماً قابلة للتجديد؛ ولا يحدد القانون عدد المرات التي يمكن فيها اتخاذ هذا الإجراء مجدداً. ويفيد الوزير المكلف بإدارة الأقاليم أنه يجوز للمحافظ إبطال قرار صادر عن حاكم المقاطعة، كما يجوز للوزير نفسه إبطال قرار صادر عن المحافظ إذا ما رأت السلطات العليا أن الأسباب التي تم التذرع بها لاعتقال أحد إدارياً ليست وافية. وذكر الوزير أن عدد الاعتقالات الإدارية أخذ في الهبوط الشديد منذ بضع سنوات، وإن لم تتوفر لديه إحصاءات محددة. وأقر كذلك بأنه، في الماضي، عندما لم يكن قانون العقوبات ينص على الاحتجاز رهن التحقيق، فإن السلطات القضائية ذاتها كانت تصدر أحكاماً بالاحتجاز الإداري تفادياً للإجراءات المتصلة بالدعاوى القضائية. وفي كثير من الأحيان، لم تتح للمقرر الخاص، أثناء زيارته لمختلف معتقلات الشرطة أو الدرك، إمكانية البت فيما إذا كان المعتقلون محتجزين إدارياً؛ وفي الواقع أنه لم يتسن للمسؤولين، في معظم الأحيان، تقديم السجلات ذات الصلة. وذكر مندوب المقاطعات لدى جهاز الأمن الوطني في بامندا أنه لم يعلم بحدوث أية حالة من حالات الاحتجاز الإداري منذ توليه ذلك المنصب منذ ثمانية أشهر. وأكد ذلك مدير دائرة التحقيق القضائي في ياوندي؛ غير أنه بين أن عشرين شخصاً من بين الأشخاص الثمانية وخمسين المحتجزين يوم زيارة فريق المقرر الخاص كانوا محتجزين بأوامر صادرة عن حكام مقاطعات أو

محافظين. وهو يرى أن هذا الاحتجاز ليس إدارياً، حيث إن الاحتجاز الإداري لا يتم إلا في حال سريان قوانين حالة الطوارئ. ويبدو أنه يجري اللبس نوعاً ما بين الاحتجاز الإداري والاحتجاز الذي يتم بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٧/٩٠ الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن حالة الطوارئ. ويجيز هذا القانون لحكام المقاطعات والمحافظين أن يأمرؤا بإلقاء القبض، في منطقة أعلنت فيها حالة الطوارئ، على أي شخص قد يشكل خطراً على الأمن العام، وذلك لفترة سبعة أيام بالنسبة لحكام المقاطعات وخمسة عشر يوماً بالنسبة للمحافظين. وبمقتضى المادة ٦ من القانون المذكور، يجوز كذلك لوزير الإدارة الإقليمية أن يصدر للأسباب ذاتها أمراً بإلقاء القبض على أي شخص لفترة شهرين، قابلة للتجديد مرة واحدة. وبينما قد تتغير الجهة التي تصدر القرار، فإن الموقوفين يخضعون كافة لنظام واحد ويحتجزون في أوضاع مماثلة ومؤسسات مماثلة.

دال - النظام القضائي

٥٨- إن مصادر عدة، من بينها المنظمات غير الحكومية، قد أعربت في مناسبات عديدة عن شكها في استقلالية السلطة القضائية^(١١). وأفيد أن السياسة والفسادة يؤثران تأثيراً قوياً في إقامة العدل. وسيقت في هذا الشأن أمثلة عديدة أمام المقرر الخاص. غير أن دستور الكامبيرون الذي اعتمد في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ قد أرسى سلطة قضائية يكفل استقلالها رئيس الدولة، الذي يتولى تعيين القضاة بمشورة المجلس القضائي الأعلى. غير أن مصادر قضائية ذكرتها إحدى المنظمات غير الحكومية قد أفادت أن القضاة يتلقون تعليمات من السلطات بشأن الموقف الواجب اتخاذه في القضايا الحساسة. وعليه، فقد تبين أن القضايا "الحساسة سياسياً" تعالج بعناية، وعلى نحو مؤات عادة للسلطة الحاكمة^(١٢). كما أن الفساد، الذي أقرت المصادر الرسمية وغير الحكومية بأنه مشكلة رئيسية في الكامبيرون، قد ذكر أيضاً بوصفه مصدراً من مصادر الجور. وأقر المدعي العام للجمهورية في دورالاً بأن من المؤكد أنه يوجد في جميع هيئات الدولة من هم قدوة سيئة، إلا أنه قد تم اتخاذ تدابير على صعيد العدالة، حيث أوقف عن العمل بعض القضاة، من بين أشخاص آخرين.

٥٩- وصدر مرسوم جمهوري في نيسان/أبريل ١٩٩٧، يقضي بأن ما يرتكب من مخالفات في المؤسسات العسكرية أو بواسطة أسلحة نارية أو حربية، لا سيما حالات قطع الطرق والجريمة المنظمة، تنظر فيها المحاكم العسكرية. فقد شُرح للمقرر الخاص أن طبيعة المواد المستخدمة لا يمكن تقييمها تقييماً صحيحاً إلا من قبل العسكريين. ومع ذلك فإن القضاة العسكريين يتلقون التدريب ذاته الذي يتلقاه قضاة المحاكم المدنية. وأفاد مسؤولو وزارة العدل الذين التقى بهم المقرر الخاص أن المحاكم العسكرية لا تصدر أحكاماً أشد قسوة من المحاكم المدنية. وعلاوة على ذلك، يمكن استئناف هذه الأحكام أمام المحاكم المدنية. ولا يجوز إلا لوزير الدفاع أن يرفع دعوى عامة أمام محكمة عسكرية. ومن الجدير بالملاحظة أن رجال الدرك، الذين يشكلون جزءاً من القوات المسلحة، يخضعون لأحكام القضاء العسكري في حال ارتكابهم مخالفات أثناء أدائهم وظائفهم، في حين أن المخالفات التي يرتكبها أفراد الشرطة تخضع للأحكام القضائية المدنية.

٦٠- ولا توجد هيئة مستقلة مكلفة بالتحقيق في الادعاءات عن مخالفات ارتكبتها أفراد قوى حفظ النظام. فكل من الهيئتين، الدرك أم الشرطة، تتولى التحقيق في الادعاءات المتصلة بأفرادها. ومع ذلك، فقد أكدت جميع السلطات الرسمية أنه عند التحقيق في ادعاءات ضد قوى حفظ النظام، يتولى رجال الشرطة أو الدرك المعنيون إجراء ذلك التحقيق بكل نزاهة. ويكفل ذلك المدعي العام الذي تجري هذه التحقيقات نيابة عنه. وأفاد مسؤولو وزارة العدل أن التعاون الوثيق الذي قد يكون قائماً في الحالات العادية بين المدعين العامين وأفراد قوى حفظ النظام يتوقف حالماً يتم الخروج عن الإطار القانوني. ويتعين بالتالي على المدعي العام أن يبذل جهداً مضاعفاً في سبيل الإشراف على حسن سير التحقيق الجاري مع معاونيه المعتادين. وأفاد المسؤولون أن خضوع المدعي العام لرقابة من رؤسائه يكفل التحقيق بنزاهة تامة. وتفيد المعلومات الواردة أنه نادراً ما يتم التحقيق مع أفراد قوى حفظ النظام أو إدانتهم بشأن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وقد أعربت المنظمات غير الحكومية عن شكها في إمكانية التوصل إلى أية نتيجة في هذه التحقيقات، حيث يسعى كل فرد إلى حماية زملائه تضامناً معهم. غير أن جميع المسؤولين الذين اجتمع بهم المقرر الخاص قد أكدوا أنه يتم إبلاغ النيابة العامة بجميع حالات التعذيب قيد الاحتجاز، وأنه يجري التحقيق في هذه الحالات. ولم يتلق المقرر الخاص إحصاءات بهذا الشأن أو معلومات محددة عن القرارات القضائية المتخذة في هذه الحالات، مع أن السلطات المعنية قد أكدت حدوث بضع حالات من هذا القبيل. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن الإفلات من العقاب هو، مع ذلك، القاعدة في هذه الحالات، وإن كانت تقرر بحدوث قدر من التحسن في هذا المضمار. وكما ذكر آنفاً، يبدو أيضاً أن مشكلة الإفلات من العقاب تعود جزئياً إلى عدم قيام الضحايا برفع شكاوى عن إساءة معاملتهم، لعدم درايتهم بحقوقهم والإجراءات الواجب اتباعها، كما تعود إلى عدم ثقتهم في جهاز العدالة، وخوفهم من الانتقام. ولاحظ المقرر الخاص أثناء مقابلاته أن كثيراً من الضحايا لم يتقدموا بشكاوى لهذه الأسباب. واكتفى بعض الضحايا بعرض حالاتهم على منظمات غير حكومية محلية؛ ولم تنصحهم تلك المنظمات دوماً بتقديم شكاوى رسمية، مقتصرة في أكثر الأحيان على توجيه رسائل إلى السلطات المسؤولة. وفضلاً عن ذلك، أحاطت المنظمات غير الحكومية المقرر الخاص علماً بمشكلة محددة تتصل بالدفاع عن المعوزين. فقد أفادت أن المحامين المعيّنين رسمياً يُدون قدراً من التردد في معالجة القضايا الموكلة إليهم معالجة جادة، نظراً لقلّة ما يتقاضونه من أتعاب. ونتيجة لذلك، فإن كثيراً من الأشخاص لا يستطيعون توكيل محام جيد لافتقارهم إلى الموارد، وتصدر بحقهم أحكام شديدة على جنح صغيرة.

٦١- كما يتلقى المقرر الخاص معلومات عن دعاوى مقامة بحق أفراد قوى حفظ النظام متهمين بالتعذيب. ففي حالة أحد قضاة محكمة المرافعات الذي أفيد أنه تعرض لإساءة المعاملة أثناء قيامه بتنفيذ أوضاع المحتجزين قيد التحقيق في أحد مخافر الشرطة في ياونديه في عام ١٩٩٥، أفيد أن رجال الشرطة الذين حوكموا على ما قاموا به، في جملة أمور أخرى، من اعتقال وحبس غير مشروعين وامتناع عن النجدة وإلحاقهم إصابات جسدية، قد أصدرت بحقهم محكمة ياونديه الرئيسية في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ أحكاماً بالسجن لمدة تتراوح بين ١٠ أعوام و١٥ عاماً. وأفيد أن محكمة الاستئناف المركزية (التي تتخذ ياونديه مقراً لها) قد خففت بعد ذلك هذه الأحكام إلى السجن لفترات أقصاها عامان. وفي حالة المدعو بول انجودومغني، الذي توفي على أثر ما تعرض له من تعذيب في ليلة ٧/٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في مخفر الشرطة بالدائرة الخامسة لمدينة ياونديه، أفيد أن اثنين من رجال الشرطة، هما مفتش وحارس أمن، قد وجهت إليهما اتهامات بالتعذيب. واتهم رئيسهم، وهو مفوض شرطة، بالتحريض على

التعذيب. وأفيد أن محكمة ياونديه الرئيسية قد خففت هذين الاتهامين على التوالي، إلى إلحاق إصابات قاتلة والامتناع عن النجدة، وحكمت عليهم في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بالسجن مدة خمسة أعوام وواحد آخر مع وقف التنفيذ. وأفيد أن محكمة الاستئناف المركزية قد أيدت في نهاية المطاف إدانة رجلي الشرطة، مع إقرارها بوجود "أسباب تخفيفية"، وحكمت بعدم تجريم رئيسهما لعدم وجود أدلة؛ وحكم على الشرطيين بالسجن مدة عامين وبثلاثة أعوام مع وقف التنفيذ، وبأن يدفعوا، مع جمهورية الكاميرون، تعويضات بمبلغ ١٠ ملايين من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي. وفي حالة المدعو إميل مَعا انجوك، الذي توفي إثر ما تعرض له من تعذيب، لا سيما الحرق بواسطة مكواة، في مخفر الشرطة بالدائرة الثالثة لمدينة ياونديه، أفيد أن محكمة امفوندي الرئيسية قد حكمت على مفوض ومفتش في الشرطة بالسجن مدة ٦ أعوام و ١٠ أعوام وأدانتهما، على التوالي، بالتحريض على التعذيب والتعذيب. وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، خففت محكمة الاستئناف المركزية إدانة المفوض إلى الامتناع عن النجدة وخففت عقوبته إلى السجن مدة عام موحد وغرّمته مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، وخففت عقوبة المفتش الذي أُدين بالتعذيب إلى السجن مدة ٨ أعوام. كما حكم عليهما معاً بدفع ١٠ ملايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لأسرة الضحايا. وأعلنت المحكمة أن المسؤولية المدنية تتحملها المفوضية العامة للأمن الوطني.

٦٢- وفيما يتعلق بتلكو خطى العدالة وعدم فعاليتها، مما يفضي إلى طول فترات الاعتقال الاحتياطي، بيّن المسؤولون أن السبب الرئيسي لذلك هو قلة الموظفين، ولا سيما قلة الموارد، وبدرجة أقل، قلة تدريب القضاة. وحاول مرسوم عام ١٩٧٢ إيجاد حل لمشكلة قلة الموظفين القضائيين بإعطائه المدعين العامين صلاحية المقاضاة والتحقيق. بيد أن هذا الإصلاح لا يبدو أنه قد أسفر عن النتائج المرجوة منه، بل إنه، على نقيض ذلك، قد أثار مشكلة عدم وجود قاض مستقل مكلف بالتحقيق القضائي، الذي تقوم به بالتالي النيابة العامة ذاتها المقيمة للدعوى. كما أنه لا يوجد قاض يتولى تنفيذ الأحكام، نظراً لأن المحكوم عليهم يخضعون لإدارة السجون، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من وزارة إدارة الأقاليم. كما أن حالات إرجاء النظر في القضايا عديدة للغاية. فعلى سبيل المثال، بين المدعي العام للجمهورية لدى المحكمة الابتدائية في بوبا أثناء حلقة دراسية نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في عام ١٩٩٦ أنه، عند تقديم طلب استئناف حكم صادر في قضية جنائية، فإن الفترة الزمنية التي تنقضي إلى حين الفصل فيه هي من الطول بحيث يكون مقدم طلب الاستئناف قد أمضى أضعاف مدة العقوبة المحكوم بها بانتظاره البت في طلبه^(١٢). كما أفيد بأن ثمة حالات احتجاز تمتد أمدتها إلى ما يتجاوز كثيراً قضاء السجين الفترة المحكوم بها عليه أو الإفراج عنه إثر تبرئته، حيث إن الأحكام القضائية لا تصل دوماً في حينها إلى إدارة السجن؛ ويضطرون المحتجزون إلى الحصول عليها بأنفسهم. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن بعض الملفات تُفقد وكثيراً ما يمضي محتجزون احتياطياً سنوات قيد الاحتجاز قبل أن يُفرج عنهم نظراً لانعدام البيانات التي تدينهم.

هاء - جعل التعذيب مؤخراً جريمة يعاقب عليها القانون

٦٣- إن المادة الجديدة ١٣٢ مكرراً من قانون العقوبات^(١٣) وعنوانها "التعذيب"، الذي يماثل تعريفه (البند ٥) التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤)^(١٤) تعتبر التعذيب جريمة. فهي تضع، لأعضاء قوى حفظ النظام الذين يدانون

لارتكابهم أفعالاً من هذا القبيل، نظاماً من العقوبات التي تتوقف شدتها (البند ١ إلى ٤) على جسامته ما يحدثونه من إصابات جسدية أو عقلية. ووفقاً لأحكام القانون الدولي، فإن الظروف الاستثنائية، من قبيل حالة الحرب أو التهديد بالحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي والدفاع بناءً على أوامر صادرة عن رؤساء، هي أسباب لا تأخذ بها المادة المذكورة. وهي تعتبر التعذيب جريمة دولية بسماعها للمحاكم الوطنية محاكمة أي مواطن كاميروني أو أي شخص مقيم في الكاميرون ارتكب في الخارج أفعالاً من هذا القبيل، سواء كان يعاقب على هذه الأفعال في البلد الذي ارتكبت فيه أم لم يكن يعاقب عليها. أما المواطن الأجنبي الذي يدخل الكاميرون بعد ارتكابه أفعالاً من هذا القبيل في بلد آخر، فهو يتعرض لتسليمه إلى البلد الذي ارتكب فيه الأفعال بعد إخضاعه لتحقيق أولي بغية التحقق من الوقائع (المادة ٢٨ مكرراً من القانون رقم 64/LF/13 المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٦٤). غير أن القانون الكاميروني الخاص بتسليم المجرمين (١٩٦٤) ينص على عدم إبعاد أي شخص إلى بلد تكون فيها حياته أو سلامته الجسدية عرضة للخطر. والإجراء المتبع في حالات الإبعاد يكفل ذلك. ويحال ملف الإبعاد إلى وزارة العدل بإيعاز من محكمة الاستئناف التي تتحقق من استيفائه الشروط شكلاً ومضموناً. ويتم الإبعاد في نهاية المطاف بمقتضى مرسوم جمهوري. ومن الجدير بالذكر أن رئيس الجمهورية ملزم بقبول كل ما يصدر عن محكمة استئناف من قرارات غير مؤتية. وتعكف وزارة العدل على دراسة مشروع يتضمن الحق في عدم الإبعاد جميع الحقوق الأساسية.

واو - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وحرياته

٦٤- أنشأت جمهورية الكاميرون مؤخراً مؤسسة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وحرياته، التي استحدثت بمقتضى المرسوم رقم ١٤٥٩/٩٠ المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، لكنها لم تبدأ عملها إلا في شباط/فبراير ١٩٩٢. وهي تتولى تلقي الشكاوى المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عن ذلك إلى رئيس الجمهورية وغيره من السلطات المختصة، وزيارة المعتقلات بأنواعها كافة، والاقتراح على السلطات العامة ما يتعين اتخاذه من تدابير في ميدان حقوق الإنسان، فضلاً عن تنظيم برامج تدريبية. وهذه الوظيفة الأخيرة تعتبر ذات أهمية قصوى نظراً لقلّة الوعي بين العامة وعناصر قوى حفظ الأمن في هذا الميدان. والولاية الواسعة نسبياً التي أسندت إلى اللجنة تتيح لها التصرف في عدد كبير من الحالات، على الرغم من قلّة موظفيها. وكثيراً ما يتم إرسال وفد إلى المعتقلات ليحاول وضع نهاية لما يحدث من انتهاكات لحقوق الأفراد. غير أن رئيس اللجنة قد لاحظ أن السلطات العامة لم تضع بعض توصيات اللجنة موضع التنفيذ. وبإمكان اللجنة أيضاً تقديم مساعدة قضائية غير رسمية. ومن الجدير بالملاحظة أن اللجنة لم تتلق منذ مطلع عام ١٩٩٩ سوى سبعة ادعاءات بالتعذيب، وإن كان أعضاؤها يقرّون بأن عدد الحالات لا بد أن يكون أعلى من ذلك بكثير. وما برحت أنشطة اللجنة حتى هذا التاريخ ذات طابع سري بصفة رئيسية، ولم تتح توصياتها إلا للسلطات المعنية. ومع ذلك، فقد قررت اللجنة جعل جزء من أنشطتها علنية فشرعت في نشر تقرير عن أنشطتها يتناول فترة الخمس سنوات من شباط/فبراير ١٩٩٢ إلى شباط/فبراير ١٩٩٧. وستعمل مستقبلاً على نشر تقاريرها سنوياً.

ثالثاً - النتائج والتوصيات

ألف - النتائج

٦٥- لقي المقرر الخاص تعاوناً ممتازاً من الحكومة من حيث تواجد معظم كبار الموظفين الرسميين وغيرهم من المسؤولين الذين سعى إلى الاجتماع بهم، بما في ذلك على المستوى الوزاري. وكان الاستثناء الوحيد عن ذلك هو وزير الدولة لشؤون الدفاع، الذي لم يمنح المقرر الخاص المقابلة التي كان يسعى إلى إجرائها معه. كما تجلّى التعاون إجمالاً في تيسير زيارة المقرر الخاص للمؤسسات الرسمية، بما فيها السجون وثكنات الدرك ومخافر الشرطة، سواء في زيارات مقررة أو غير معلنة. وهنا أيضاً، كان الاستثناء الوحيد هو رفض السماح له بزيارة الوحدة الخاصة "لمكافحة العصابات"، التي أفادت جميع المصادر الرسمية التي تحدث إليها بأنها تخضع للسلطة المباشرة لوزير الدولة لشؤون الدفاع.

٦٦- إن الكامبيرون، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى في منطقة أفريقيا الوسطى، تحوي قوى متصارعة تجعل حكم الدولة أمراً مستعصياً. وتتنافس الولاءات القبلية مع الولاء إلى الوطن. والتحول في عام ١٩٧٢ من دولة اتحادية إلى دولة وحدوية قد أحدث استياء لدى أجزاء كبيرة من الشطر الناطق باللغة الانكليزية من الاتحاد الأصلي. إن بعض عناصر المعارضة السياسية، وإحدى مظاهرها الرئيسية الجبهة الديمقراطية الاجتماعية، التي تحظى بتأييد واسع في المناطق التي تسود فيها الأقلية الناطقة بالانكليزية، تعتقد بأن نتائج انتخابات عام ١٩٩٢ الرئاسية والبرلمانية لم تكن تجسيدا دقيقاً لأدائها الانتخابي، وبأن الشيء ذاته يسري على انتخابات عام ١٩٩٧ البرلمانية. وقد قاطعت الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧، بحجة أن غياب لجنة انتخابية مستقلة قد عمل على تقويض الثقة بالنتيجة النهائية. ويتمتع المقرر الخاص عن الإدلاء عن أي رأي بشأن صحة هذه الشبهات؛ ويكتفي بالتنويه بها بوصفها من الحقائق السياسية التي تؤثر في حكم البلد.

٦٧- كما أن ليس لدى المقرر الخاص ما يدعو إلى الشك فيما أحدثته المشكلة الكبيرة التي تطرحها الجريمة، وبعضها منظمة، من انعدام في الأمن. ومن المؤكد أن مشكلة السطو على المركبات على الطرق الرئيسية في المقاطعات الشمالية، وهي مشكلة تزيدها تعقيداً الاتصالات عبر الحدود مع تشاد ونيجيريا، تشكل معضلة لأية حكومة. غير أنه، قياساً بمعايير المنطقة، يتمتع البلد بقدر لا بأس به من الاستقرار. ومن الواضح أن هذا أمر يدعو إلى الارتياح المشروع من جانب الحكومة، لا سيما نظراً إلى ما يفضي إليه هذا الاستقرار من دور يحظى بالاحترام نسبياً في المنطقة.

٦٨- من الواضح أن قانون الكامبيرون يعتبر التعذيب جريمة، مستوحياً من تعريف التعذيب الوارد في المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وثمة أحكام أخرى مختلفة من القانون تقضي بالمعاقبة على غير ذلك من ضروب إساءة المعاملة المحظورة. بيد أنه يتضح من بعثة المقرر الخاص أن المسؤولين من الشرطة والدرك يتجاهلون أحكام القانون تجاهلاً صارخاً. فالعدد الكبير من

الأماكن في مناطق شتى من البلد حيث التقى المقرر الخاص بأشخاص ما زالت تظهر على أجسامهم علامات لا يمكن إلا أن تكون أثراً لتعذيب جسدي حديث العهد، فضلاً عن كثيرين غيرهم أدلوا بشهادات مقنعة مدعين بتعرضهم للتعذيب لدى إلقاء القبض عليهم لأول مرة (ولكن ليس بالضرورة لدى احتجازهم في وقت لاحق رهن التحقيق في السجون أو حتى في غيرها من مؤسسات الشرطة أو الدرك) هي أمور تحمل المقرر الخاص على استنتاج أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون يلجأون إلى التعذيب على نطاق واسع وعلى أساس منتظم. وعدم السماح له بزيارة مقر وحدة "مكافحة العصابات" الواقعة في ماروا، وإخفاء سجل المعتقلين بمخفر شرطة الدائرة العاشرة في دوالا، وما أبداه المقرر الخاص في وقت لاحق من دواعي القلق البالغ إزاء ما قد يكون قد حدث لمن يحتمل أن يكونوا قد اعتقلوا في تلك الأماكن، هي أمور ليس من شأنها إلا أن تؤكد ما تسنى له رؤيته بأمر عينه وأدركه بحواسه الأخرى.

٦٩- ويستخدم التعذيب عادة للأغراض المعتادة للحصول على معلومات ذات صلة بإنفاذ أحكام القانون وحفظ النظام العام، وانتزاع اعترافات بارتكاب جرائم ممن يُستبّه في أنهم ارتكبوها، ومن أجل المعاقبة الآتية بلا محاكمة. كما أنه يبدو أن لا صغر السن ولا كبره هما عاملان يؤثران في حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم من المعاملة اللاإنسانية.

٧٠- وتبقى مسألة المستوى الذي تنشأ فيه المسؤولية السياسية. فليس لدى المقرر الخاص من شك في أن التعذيب يتم التفاوضي عنه، إن لم يكن يلقي تشجيعاً، لدى رؤساء المعتقلات التي يحدث فيها. ولا بد من الافتراض أن رؤساء الشرطة والدرك المحليين، الذين يكونون عادة قد تدرّجوا في صفوف هاتين القوتين، هم على علم بهذه الممارسة ويتسامحون بها. وإذا كان كبار قادة القوى ورؤساؤهم المسؤولون سياسياً لا يعلمون ما تسنى لوفد المقرر الخاص اكتشافه في غضون بضعة أيام، فالسبب الوحيد لذلك هو عدم الرغبة في معرفة ذلك. وعلاوة على ذلك، فعندما تحدث اضطرابات شديدة في النظام العام، سواء كانت ذات طابع سياسي، على غرار ما حدث في المقاطعات الناطقة بالانكليزية في الفترتين ١٩٩١-١٩٩٢ و ١٩٩٦-١٩٩٧، أو عندما ترتكب جرائم عنف كبيرة، على غرار ما حدث مؤخراً في المقاطعات الشمالية التي تخضع للولاية القضائية لوحدة "مكافحة العصابات" الخاصة التي تتخذ مقرها في ماروا، يتضح أن ثمة ما يحمل قوى الأمن، العسكرية منها والتابعة للدرك، على الاعتقاد، اعتباراً من مستوى لا يقل عن المستوى الوزاري، بأن حكم القانون، الذي يتضمن محرمات من قبيل حظر التعذيب، بل وحتى القتل، على ما يبدو، لا يعتبر عبء أمام هدف إعادة النظام العام، وهو الهدف ذو الأولوية. بيد أنه قد حدثت تطورات إيجابية، من بينها ما جرى في عام ١٩٩٧ من اعتماد للمادة ١٣٢ مكرراً من القانون الجنائي التي تقضي بأن التعذيب يعد جريمة، والقرار الذي اتخذ مؤخراً بالسماح لموظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة المعتقلات. فربما يدل ذلك على إرادة سياسية في مواجهة المشكلة.

٧١- ويمكن تحديد عدد من العوامل التي تسهم في هذه الحالة، وهي عوامل جهازية وقانونية - مؤسسية على السواء. فعلى صعيد الجهاز، كثيراً ما كان من قبلهم المقرر الخاص، سواء من مسؤولين رسميين أو جهات غير رسمية، يوجهون نظره إلى الفساد، سواء داخل الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون أو أجهزة إقامة العدل (مكتب المدعي العام والهيئة القضائية)، بوصفه عاملاً أساسياً من هذه العوامل. وكان ثمة عامل آخر هو تجميد التجنيد والتوظيف،

مما حدا بالرؤساء أن يؤثروا الإبقاء على مرؤوسيه غير الانضباطيين بدلاً من تسريحهم. وعلى الرغم من قضية أو قضيتين بارزتين حوكم فيهما موظفون مكلفون بإنفاذ القانون، حيث قتل معتقلون قيد التعذيب مما أثار احتجاجاً كبيراً بين عامة الناس، كان يسود على ما يبدو مناخ من الإفلات من العقاب. كما ساد اعتقاد عام بأن القضاة ووكلاء النيابة هم من موظفي وزارة العدل ويعتبرون أنفسهم كذلك، وأنهم يخضعون بالتالي لأمرة السلطة التنفيذية.

٧٢- وعلى وجه العموم، فلا يمكن للحالة المشروحة أعلاه أن تستمر إلا في مناخ يعتبر فيه الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون أنهم يتمتعون بالحصانة على أفعالهم. أما الحالات القليلة التي جرت فيها محاكمات، فكانت تتعلق بإساءة معاملة أحد قضاة التحقيق وبقضيتي وفاة بارزتين قيد الاحتجاز. وحتى في القضيتين الأخيرتين، وهما قضيتان فاضحتان، بدت الهيئة القضائية غير مستعدة لإدانة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بممارسة التعذيب في حد ذاته، وغير مستعدة بالتالي لإصدار أحكام تتناسب مع تلك الجريمة.

٧٣- وظهر أن ثمة عدداً من المشاكل القانونية - المؤسسية، أولها أن وجود أسباب مختلفة للتوقيف والاعتقال (الإداري، وللتحقيق الأولي، وللتوقيف رهن التحقيق بأمر يصدره وكيل النيابة في مخفر للشرطة أو الدرك، فضلاً عن الاحتجاز في معتقل) قد أسفر عن وجود سجناء كثيرين لا علم لديهم بالسلطة الرسمية المسؤولة عن حرمانهم من الحرية. وثمة عامل آخر هو التأخر في إتاحة إمكانية للاتصال بمحام، إذ لم يكن لمعظم المعتقلين محام يدافع عنهم، ولا الوسائل المادية لتوكيل محام، ولم تكن لديهم ثقة المحامين المعيّنين رسمياً، حتى المعتقلين الذين كانوا يعلمون بحقوقهم في توكيل محام. ونظراً لأنه لا يتم عادة تقديم طعام، يتم تشجيع الأسر على إحضار الطعام. ولكن حتى عندما يكون للأسر ما يكفي من الموارد ويكون مكان إقامتها من القرب إلى المعتقل بما يكفي لإحضار طعام، لا يسمح بالضرورة بزيارة المعتقل؛ كما أنها لا تحاط علماً، في معظم الحالات، بكيفية التظلم أو الجهة التي يتعين التوجه إليها في سبيل ذلك إذا ما كانت تخشى أنه قد حدث لمعتقلها أي سوء، حتى وإن لم تكن تخاف كثيراً على نفسها أو على قريبها المعتقل على رفع أصواتها في هذا الشأن.

٧٤- في أي حال، من الواضح أيضاً أن النظام لا يتيح سبل انتصاف وافية. ووجد المقرر الخاص أن ثمة ثقة رسمية مشتركة عموماً، لكن من الواضح أن لا مبرر لها، في قدرة سلسلة القيادة على ضمان سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون سلوكاً مناسباً. وعلى نحو ما ذكر أعلاه، فإن سلسلة القيادة، في الحالات التي لا يكونون متورطين فيها تورطاً مباشراً، لا يظهرون عادة إرادة جدية لمنع التجاوزات وتقويمها.

٧٥- كما نقاعس وكلاء النيابة عن النهوض بمسؤولياتهم. فالمفترض منهم إجراء زيارات تفقد بشكل منتظم للتأكد من أن المعتقلين محتجزون وفقاً لأحكام القانون. وأقر المدعون العامون بافتقارهم إلى الموارد اللازمة للقيام بذلك بقدر ما يرغبون، كما أن ما يتم القيام به من زيارات تفقد لا يتسع نطاقه بالضرورة ليشمل استعراضاً لكيفية معاملة المحتجزين. فمجرد استعدادهم لإصدار أوامر للاحتجاز في ظل الأوضاع السيئة السائدة في معظم أماكن الحرمان من الحرية يوحي بأنه لا بد لهم من أن يكونوا ميالين إلى القبول بدرجة ما من العوز على أنه مجرد واقع ملازم

للاحتجاز. كما أن قضاء المدعين العامين معظم حياتهم المهنية متعاونين مع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في المناطق الخاضعة لولايتهم هو عامل يثنيهم بالتأكيد عن اتخاذ مواقف مواجهة إزاء من يتعاونون معهم عادة.

٧٦- إن الزيارات التي قام بها المقرر الخاص إلى سجنين وإلى جناح للمساجين في أحد المستشفيات المدنية لم تكن مستوفية للشروط المطلوبة لإجراء تقييم شامل لأوضاع الاعتقال. ولعل أبرز العوامل وأوضحها كان الاكتظاظ المروع، لا سيما في الأقسام التي كان يحتجز فيها معاً السجناء الذين صدرت أحكام بحقهم والذكور البالغون الموقوفون رهن التحقيق معهم أو إلى حين محاكمتهم، حيث لم يتم الفصل بين هاتين الفئتين من المعتقلين. وعزى ذلك إلى قلة الموارد. وأورد السبب ذاته لتعليل قلة المرافق الطبية. غير أنه اتفق في هذا الشأن على أن الحالات الأكثر خطورة تكون مؤهلة لإرسالها إلى مستشفى مدني. وفي الواقع أنه كان يبدو أن بعض المستشفيات لم تكن تقبل معالجة سجناء دون دفع نفقات معالجتهم - ولم تكن لدى سلطات السجون الموارد اللازمة لذلك. وفي أي حال، فإذا كانت أوضاع المعالجة التي وجدها المقرر الخاص في مستشفى بافوسام نموذجاً لأوضاع المعالجة السائدة في سائر المستشفيات، يكون نقل المعتقلين المرضى إلى تلك المستشفيات من أجل معالجتهم أمراً مشكوكاً في منفعته. وأخيراً، فإن ادعاءات السجناء بشأن تعسف مأموري السجون (من قبيل إساءة استخدام سلطتهم الانضباطية ولجؤهم المباشر إلى الاعتداء الجسدي) قد أكدها على ما يبدو مدير أحد السجون، حيث أقر بأنه أصدر أمراً بأن يضرب بالعصا سجين كان قد فر ثم أُلقي القبض عليه مجدداً. وعلل مدير السجن ذلك بتوخييه الحيلولة دون إقدام مأموري السجن على ما قد يكون أفسى من ذلك. ومما أكد تلك الادعاءات كذلك وجود ثلاثة سجناء متهمين بقتل أحد رجال الدرك محتجزين عراة في زنزانة كبيرة ومظلمة ومجردة من أي شيء تستخدم لفرز المحتجزين، بينما كانت الزنزانة الأخرى المستخدمة للغرض ذاته مكتظة ببقية المحتجزين حديثاً.

٧٧- وعلى نحو ما لوحظ أعلاه، فثمة عامل إيجابي في الحالة الكينية المشروحة في الفقرات السابقة هو الترتيب الذي اتخذ مؤخراً والذي يتيح للجنة الصليب الأحمر الدولية زيارة المعتقلات في الكاميرون بشروطها هي. ولم تبدأ اللجنة العمل على هذا النحو إلا في شباط/فبراير ١٩٩٩. وستكون تقاريرها وتوصياتها المقدمة إلى السلطات سرية، متشياً مع أساليب عملها الاعتيادية. ومن شأن اللجنة، بروحها المهنية المعهودة، أن تصبح في موقف يتيح لها توجيه نظر السلطات الحكومية العليا فوراً إلى مسائل كتلك المشروحة في هذا التقرير. أما ما قد يأتي به عملها من منافع فسيتم تقييمه على امتداد فترة لا بأس بها من الزمن.

باء - التوصيات

٧٨- وبناء على ذلك، يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية بوصفها خطوات أساسية أولى تستخدم في سبيل التقليل المنهجي من ممارسة التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة المحظورة.

(أ) ينبغي للسلطات السياسية العليا أن تعلن في بيانات عامة وتعليمات حكومية داخلية أنه لن يتم التغاضي عما يرتكبه الموظفون الرسميون العامون من تعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وأن من يتبين أنهم

قد تورطوا في ارتكاب أفعال من هذا القبيل أو التغاضي عنها سيفصلون فوراً من الخدمة العامة ويحاكمون بكامل قوة أحكام القانون؛

(ب) ينبغي وضع استثناءات من أية سياسات تقيد توظيف الموظفين الرسميين العامين، بما يجيز التوظيف لملء الشواغر التي تحدث نتيجة لإقالة أشخاص على ارتكابهم جرائم من هذا القبيل؛

(ج) ينبغي إنشاء هيئة منفصلة من المدعين العامين تتاح لها كامل الموارد، مع ما يلزمها من موظفي تحقيق مستقلين متخصصين، من أجل النظر في الجرائم الخطيرة، من قبيل التعذيب، التي يرتكبها الموظفون العامون أو يتغاضون عنها؛

(د) ينبغي أن تخوّل هيئة مثل اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان السلطة وأن تتاح لها الموارد لتقوم، حيثما تشاء وحسب الضرورة ودون إشعار، بتفتيش أي مكان من أماكن الحرمان من الحرية، سواء كان معترفاً به رسمياً أو مشتبهاً به، ونشر ما تخلص إليه من نتائج بانتظام، وتقديم أدلة عما يحدث من سلوك جنائي إلى هيئة المقاضاة ذات الصلة والرؤساء الإداريين للسلطة العامة التي تكون أفعالها موضع شبهة؛ ويمكن أن تشارك في هذه الوظائف منظمات غير حكومية حسنة السمعة، يقدم بعضها أصلاً مساعدة إنسانية في بعض المعتقلات؛

(هـ) ينبغي أن يُسمح لأسر المحرومين من حريتهم ولمحاميتهم بزيارتهم بلا رقابة في غضون ٢٤ ساعة أو، كحد أقصى، في حالات استثنائية، في غضون ٤٨ ساعة؛

(و) ينبغي توفير مرافق طبية من أجل قيام طبيب مستقل عن جهة الاعتقال بفحص أي شخص محروم من حريته في غضون ٢٤ ساعة من حرمانه من الحرية؛

(ز) ينبغي وضع وحدة "مكافحة العصابات" الخاصة التي يوجد مقرها خارج ماروا تحت سيطرة سياسية وإدارية فعالة، إن لم يكن ينبغي حلها، وينبغي التدقيق في سجل موظفيها، بمن فيهم قائدها، بغية ملاحقة أي من أعضائها يكون قد تورط في التعذيب أو القتل ومحاكمته؛

(ح) ينبغي للدرك والشرطة إقامة خدمات خاصة للتحقيق في الشكاوى المتصلة بالإيذاء الخطير، من قبيل التعذيب، واستئصاله؛

(ط) يلزم تخصيص موارد كبيرة من أجل تحسين المعتقلات بما يكفل حداً أدنى من الاحترام لإنسانية وكرامة كل من تحرمهم الدولة من حريتهم؛

(ي) ينبغي الإفراج عن جميع الجانحين أو المشبوهين المحتجزين لأول مرة على إتيانهم جنحاً لم يستخدموا فيها عنف، وخاصة إذ كانت ثقل أعمارهم عن ١٨ عاماً؛ كما أنه لا ينبغي حرمانهم من حريتهم إلى أن يتم إيجاد حل لمشكلة اكتظاظ السجون؛

(ك) ينبغي إلغاء الممارسة المتمثلة في استخدام المعتقلين كقوة انضباطية مساعدة؛

(ل) ينبغي توجيه دعوة لزيارة البلد إلى المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين. ولعله ينبغي التركيز بوجه خاص في تلك الزيارة على إحجام المدعين العامين والقضاة أو عجزهم عن رصد معاملة المعتقلين، وخاصة على أيدي رجال الشرطة والدرك، وعن محاكمة وإدانة المسؤولين عن التعذيب من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وعن فرض الأحكام المتعلقة بذلك.

الحواشي

(١) "تأسف اللجنة لتعدد حالات التعذيب وسوء المعاملة والإعدام خارج نطاق القضاء والاحتجاز غير المشروع، التي تعرض لها، بصفة خاصة، الصحفيون والخصوم السياسيون. ويبدو أن قوات الأمن تمارس التعذيب وإساءة المعاملة بشكل منتظم، كما تسببت وحشيته، في عدد من المناسبات، في وفاة الضحايا" (CCPR/C/79/Add.33، الفقرة ١١).

(٢) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، "تقرير الحلقة التدريبية حول تحسين ظروف الإيقاف والوضع تحت المراقبة"، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الصفحة ٩.

(٣) انظر: منظمة العفو الدولية، "الكاميرون" حالات الإعدام بدون محاكمة في مقاطعتي الشمال وأقصى الشمال"، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(٤) "وتأسف [اللجنة] كذلك لممارسة هذه الوحشية في السجون، ولعدم احترام أحكام المادة ١٠ من العهد في مراكز الاحتجاز، حيث يجمع الرجال والنساء، والسجناء المدانون وغير المدانين، والمجرمون الكبار والأحداث معا في نفس الزنزانات، التي تفتقر بشكل عام إلى الشروط الصحية" (C CPR/C/79/Add.33، الفقرة ١٢).

(٥) منظمة العفو الدولية، "الكاميرون: استخفاف صارخ بحقوق الإنسان"، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الصفحة ٣٣.

(٦) الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، "Cameroun: arbitraire, impunité et répression" أيار/مايو ١٩٩٨، الصفحة ٣٢ من النص الفرنسي.

(٧) انظر على الخصوص المرصد الدولي للسجون، الدراسة التي أعدها فيليب س. أكوا بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنونة "Etude sur la situation des prisons au Cameroun".

الحواشي (تابع)

- (٨) للحصول على معلومات عن الاحتجاز رهـن المحاكمة انظر Antoinette EKAM, "Considérations sur la détention préventive", Cahier africain des droits de l'homme, no. 1, Novembre 1998, Association pour la promotion des droits de l'homme en Afrique centrale, p. 89-111.
- (٩) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات "Rapport de l'atelier sur l'amélioration des conditions d'arrestation et de garde à vue", كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الصفحة ١٢ من النص الفرنسي.
- (١٠) United States Department of State, "Country Reports on Human Rights Practices for 1998", - vol I, April 1999, p. 46.
- (١١) Fédération internationale des ligues de droits de l'homme, "Cameroun: arbitraire, impunité et répression", mai 1998, p. 6.
- (١٢) Comité national des droits de l'homme et des libertés, "Rapport de séminaire de formation des juristes sur les droits de l'homme", janvier 1996; p. 22.
- (١٣) ١٩٩٧ Loi No. 97-9 du 10 Janvier 1997 (انظر المرفق الأول)
- (١٤) يلاحظ أنه، في اليوم ذاته، خول القانون رقم ٩٧-٧ رئيس الجمهورية تصديق اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. للاطلاع على دراسات أكثر تعمقاً للمادة ١٣٢ مكرراً من قانون العقوبات الكاميروني، انظر Edouard Kittio, "Observations sur le nouvel article 132 bis du Code pénal relatif a la torture" et Félix Onana Etoundi, "La responsabilité des membres de la police judiciaire depuis le nouvel article 132 bis du Code pénal sur la torture", op. cit., 35-52 et 133-146.

Annexe I

Article 132 bis du Code pénal

Torture

- "1. Est puni de l'emprisonnement à vie, celui qui, par la torture, cause involontairement la mort d'autrui.
2. La peine est un emprisonnement de dix (10) à vingt (20) ans lorsque la torture cause à la victime la privation permanente de l'usage de tout ou partie d'un membre, d'un organe ou d'un sens.
3. La peine est un emprisonnement de cinq (5) à dix (10) ans et une amende de 100 000 à 1 000 000 de francs lorsque la torture cause à la victime une maladie ou une incapacité de travail supérieure à trente (30) jours.
4. La peine est un emprisonnement de deux (2) à cinq (5) ans et une amende de 50 000 à 200 000 francs lorsque la torture cause à la victime soit une maladie ou une incapacité de travail égale ou inférieure à trente (30) jours, soit des douleurs ou des souffrances mentales ou morales.
5. Pour l'application du présent article :
 - a) Le terme 'torture' désigne tout acte par lequel une douleur ou des souffrances aiguës, physiques, mentales ou morales, sont intentionnellement infligées à une personne, par un fonctionnaire ou toute autre personne, agissant à titre officiel ou à son instigation ou avec son consentement exprès ou tacite aux fins notamment d'obtenir d'elle ou d'une tierce personne des renseignements ou des aveux, de la punir d'un acte qu'elle ou une tierce personne a commis, ou est soupçonnée d'avoir commis, de l'intimider ou de faire pression sur elle ou d'intimider ou de faire pression sur une tierce personne, ou pour tout autre motif fondé sur une forme de discrimination, quelle qu'elle soit.
 - b) Le terme 'torture' ainsi défini ne s'applique pas à la douleur ou aux souffrances résultant de sanctions légitimes, inhérentes à ces sanctions ou occasionnées par elles.
 - c) Aucune circonstance exceptionnelle, quelle qu'elle soit, qu'il s'agisse de l'état de guerre ou de menace de guerre, d'instabilité politique intérieure ou de tout autre état d'exception ne peut être invoquée pour justifier la torture.
 - d) L'ordre d'un supérieur ou d'une 'autorité' publique ne peut être invoqué pour justifier la torture.
 - e) Les conditions prévues à l'alinéa 1 de l'article 10 du présent Code ne sont pas applicables à la torture."

Annexe II

Résumé des allégations */

1. Charles Tchuigoua, membre de l'Union nationale pour la démocratie et le progrès (UNDP), aurait reçu deux balles dans le pied gauche, tirées par des militaires depuis une voiture banalisée dans le quartier de Madagascar à Douala, lors des "opérations villes mortes", le 27 juin 1991. Il aurait eu le tibia broyé et aurait dû recevoir des soins médicaux pendant plus de trois ans. Il se serait adressé à toutes les autorités compétentes pour recevoir des moyens financiers destinés à ses soins médicaux, mais n'aurait jamais rien reçu. Au moment de l'interview (16 mai 1999), il continuait à souffrir et il était toujours question de l'amputer.
2. Des membres du Social Democratic Front (SDF) auraient été attaqués par un groupe de gendarmes et de policiers armés alors qu'ils revenaient d'une réunion politique à Bamenda, le 2 octobre 1991. Ces gendarmes et policiers, ainsi que d'autres militaires dans des hélicoptères, auraient tiré sur la foule et auraient lancé des gaz lacrymogènes et des grenades. Un certain nombre de personnes auraient été grièvement blessées et auraient dû être amputées : Joseph Awah Ade aurait été amputé de la main droite, Gerald Fobin, d'une jambe, Hilary Babila, de la main droite, Charles Neba Achuchu et Simon Kissey, des deux mains. Ils n'auraient jamais reçu aucune aide de l'État.
3. Soixante-deux personnes originaires de Balikumbat (dont la plupart des noms sont connus du Rapporteur spécial) auraient été arrêtées le 2 mars 1992 suite aux incidents (destructions, incendies, divers autres actes de violence, etc.) ayant suivi la proclamation des résultats des élections législatives. Elles auraient été accusées d'avoir participé à ces incidents. Elles auraient été frappées lors de leur arrestation; certaines, dont Lebga Voma Philip et Sama Lucas Bah Sunday, auraient été roulées dans de la cendre brûlante; d'autres, dont Yebah Nomuh Paul, Mayo Dongo et Dohsamta Nicholas Bagwoh, auraient été brûlées à l'aide de pneus. La plupart de ces personnes auraient été détenues jusqu'au 6 janvier 1993 à la gendarmerie dite up-station, où elles auraient été soumises à divers mauvais traitements : toutes auraient commencé par être déshabillées et laissées à moitié nues dans leur cellule. Elles auraient été privées de nourriture durant les premiers jours de leur détention et auraient été battues à plusieurs reprises, à raison d'une fois par mois au minimum. Certaines auraient reçu des coups de machette, en particulier Simon Kometa Shighonwi et Gwandi Richard Ninkah. Ulsai Etien aurait perdu la vue d'un oeil suite aux mauvais traitements qu'il aurait subis. Mallam Dewa aurait eu la main cassée suite aux coups de matraque qu'il aurait reçus. La plupart auraient été frappées sur la plante des pieds avec des cannes ou des matraques en bois ou en plastique. Certaines autres auraient été enfermées dans une cellule remplie d'eau pendant la nuit. Selon leurs témoignages, les séances d'interrogation auxquelles elles auraient été soumises auraient entre autres eu pour but de les obliger à impliquer les dirigeants du SDF dans l'organisation de ces incidents. Leurs conditions de

*/ Pour en simplifier la lecture, ces allégations sont présentées par ordre chronologique.

détention se seraient améliorées suite à la visite du Comité national des droits de l'homme et des libertés. Aucun n'aurait eu connaissance des charges pesant contre lui. Nombreux sont ceux qui ont obtenu un certificat médical (dont le Rapporteur spécial possède des copies) qui semble corroborer leurs dires.

4. Lors des mêmes élections législatives de 1992, **Doba Henry Kohtem**, un candidat de l'UNDP, aurait reçu, le 1er mars 1992, quatre balles tirées par le Fon de Balikumbat en présence d'un officier de police qui l'aurait immédiatement conduit aux urgences de l'hôpital de Ndop. Le même jour, il aurait été transféré à l'hôpital de Shisong, où il aurait subi deux opérations (les 2 et 12 mars 1992) pour retirer les divers éclats de balles. Un certificat médical (dont le Rapporteur spécial possède une copie) confirme la présence de 23 éclats de balles. Il serait resté deux mois à l'hôpital. Il aurait encore des éclats de balles dans la jambe gauche, mais n'aurait pas l'argent nécessaire pour recevoir de nouveaux soins. Le Fon aurait reconnu dans une déclaration écrite (dont le Rapporteur spécial possède une copie) qu'il avait ordonné à l'un de ses serviteurs de tirer "accidentellement" sur Doba Henry Kohtem. Le policier présent lors des coups de feu aurait débuté une enquête criminelle contre le Fon. Selon les informations reçues, il aurait été prématurément mis à la retraite moins de deux ans après cet événement. Cette affaire aurait finalement dû être entendue en avril 1994 par la Cour suprême, mais le Fon, en raison de son immunité parlementaire, aurait refusé de se présenter devant la Cour.

5. La communauté Ndu de Wimbun aurait été conviée à un rassemblement du SDF, le 6 juin 1992. Un contingent de gendarmes accompagné par le préfet qui, à la dernière minute, aurait refusé que le rassemblement ait lieu, serait arrivé au marché de Ndu vers midi. De nombreuses personnes auraient alors été arrêtées au hasard, ce qui aurait provoqué une violente réaction de la part de la population, à laquelle les gendarmes auraient répondu en tirant et en lançant du gaz lacrymogène. S'en seraient suivies des émeutes pendant lesquelles de nombreuses personnes, dont **Glory Ngeh**, **Hilary Njeta**, **Anthony Tangiri** et **Shey Yongla**, auraient trouvé la mort. Le 8 juin 1992, des renforts de gendarmes seraient arrivés de Nkambe, Bamenda et Bafoussam, qui auraient arrêté et frappé un certain nombre de personnes, dont en particulier les personnes suivantes (le Rapporteur spécial possède une liste plus complète de toutes les supposées victimes) : **Mary Bienna** aurait été frappée et du piment aurait été introduit dans son vagin; elle aurait été libérée le 2 octobre 1992; **Mama Abiba Muyang**, âgée de 94 ans, aurait été frappée au quartier de Njipluh le 9 juin par les gendarmes et serait morte des suites de ses blessures cinq mois plus tard; **Joseph Lok Fubam** aurait été arrêté le 6 juin et emmené à la gendarmerie de Ndu où il aurait été violemment frappé avec des matraques en plastique et la crosse d'armes; il serait resté deux semaines à l'hôpital; **Tumi David** aurait été forcée par les gendarmes, le matin du 9 juin, à faire entrer une bouteille dans son vagin et aurait ainsi dû ramper sur plusieurs mètres, elle aurait reçu des traitements médicaux au Nigéria, mais elle aurait continué à perdre du sang pendant les deux années qui suivirent; **Julius Kongnyuy**, un enfant de 12 ans, aurait été frappé le 9 juin par des gendarmes avec la crosse de leurs fusils et des matraques; **Samuel Tanyi Ojonng** aurait été obligé de ramper à terre pendant que les gendarmes l'auraient frappé avec leur ceinturon. Le 9 juin, certains hommes et femmes (dont un certain nombre de noms sont connus du Rapporteur

spécial) auraient été obligés à parader nus, après que leurs habits aient été brûlés, dans les rues du village et auraient été conduits au *Ndu Comprehensive High School* où ils auraient été humiliés sexuellement. Ces actes auraient pris fin avec l'arrivée du Secrétaire d'Etat aux travaux publics et aux transports et du Président du Comité national pour les droits de l'homme, le 10 juin 1992.

6. **Neba Nico Kubri**, le porte-parole du SDF, aurait été arrêté le 27 octobre 1992. Il aurait été frappé sur la plante des pieds et sur le reste du corps par les gendarmes à Bamenda. Suite à ces mauvais traitements, il aurait eu la jambe droite cassée. Une note de son docteur (dont le Rapporteur spécial possède une copie) confirme qu'il a été plâtré le 21 décembre 1992.

7. **Cent soixante-douze personnes**, en grande majorité des membres du SDF, auraient été arrêtées suite aux incidents qui auraient suivi la proclamation, le 23 octobre 1992, des résultats des élections présidentielles du 11 octobre. Suivent les allégations détaillées d'un certain nombre d'entre eux : **Nyo Wakai**, un des membres fondateurs du SDF et ancien juge à la Cour suprême, aurait été arrêté par des éléments des forces de police, de gendarmerie et de l'armée, le 28 octobre 1992. Au moment de son arrestation, lui et sa femme auraient été frappés avec des matraques en plastique. Il aurait ensuite été emmené à la gendarmerie de Bamenda dans une voiture, apparemment pour cacher son arrestation à la population, dans laquelle il aurait continué à être battu et aurait fini par perdre connaissance. Il aurait ensuite été caché dans le coffre d'une voiture et conduit à la brigade mixte mobile. Un docteur militaire ne serait venu que trois semaines après son arrestation pour l'examiner alors qu'outre de sérieuses contusions, il aurait eu un bras cassé. Le deuxième jour, dans le but de l'humilier, il aurait été déshabillé et photographié en sous-vêtements avec son nom écrit sur une pancarte qu'il devait tenir devant lui. Malgré une décision judiciaire datée du 23 décembre 1992 qui le mettait en liberté conditionnelle, il aurait été transféré le 27 décembre 1992 à la prison centrale Kondengui à Yaoundé, sans qu'aucune explication ne lui soit fournie. Les 29 et 30 décembre 1992, il aurait été interrogé dans les locaux de la Cour suprême, qui servaient de lieux pour l'enquête menée par la Cour de sûreté de l'Etat. Il aurait été inculpé du meurtre d'un candidat indépendant en octobre 1992 et de correspondance avec des puissances étrangères. Aucune suite judiciaire n'aurait pourtant eu lieu depuis. Il n'aurait néanmoins aucune raison de penser que les charges pesant contre lui ont été levées. Il aurait été libéré le 1er janvier 1993. Il se serait plaint au Gouverneur de la province du Nord-Ouest qui lui aurait répondu que certaines personnes allaient être dédommagées. **Nyo Wakai** n'aurait néanmoins jamais rien reçu. **Neba Nico Kubri** aurait été frappé sur la plante des pieds et sur les oreilles; des gendarmes lui auraient sauté sur le ventre et sur les jambes. Il aurait eu la jambe droite fracturée. Il aurait été transféré à Kondengui et libéré en même temps que **Nyo Wakai**. **Theresia Galiga** aurait été arrêtée le 11 octobre 1992 en lieu et place de son mari. Elle aurait fait partie des six femmes arrêtées et battues avec des bâtons à la gendarmerie de Bamenda. Le 27 décembre, elle aurait été transférée avec deux autres femmes à Kondengui, où elle aurait continué à être frappée.

8. **Le docteur Nfor Nfor**, Président de la commission constitutionnelle du SDF, aurait été arrêté le 26 octobre 1992 dans la rue en compagnie d'autres personnes. Il aurait été battu à plusieurs reprises à la gendarmerie de Bamenda, où il aurait fini par perdre connaissance. Pour lui faire reprendre connaissance, il y aurait été brûlé avec une cigarette sur la plante des pieds. Il aurait été détenu à la gendarmerie dans une petite cellule avec 25 autres personnes. Selon son témoignage, ils y auraient dormi à tour de rôle, les uns assis, tandis que les autres étaient debout sur une jambe. Dans cette même cellule se seraient trouvées les toilettes que les détenus devaient nettoyer à mains nues régulièrement. Chaque matin, quelques personnes auraient été choisies au hasard pour être frappées avec des matraques. Il aurait été détenu au secret pendant 11 jours et relâché sans avoir été inculpé.

9. **Aloh Ivo Fointama**, un membre actif du SDF à Belo, se serait fait tirer dessus, sans sommation, par des gendarmes qui se tenaient dans un camion le 2 novembre 1992 alors qu'il se rendait à Bamenda. Il aurait eu la main droite amputée à l'hôpital baptiste de Mbingo, où il serait resté hospitalisé pendant 2 mois et 17 jours. **Augustine Timngum Tuboh** aurait reçu des balles dans la main gauche, le ventre et les côtes lors du même incident, et aurait aussi été soignée pendant deux mois et trois semaines à l'hôpital de Bingo. **Emmanuel Nsom** aurait reçu une balle dans une fesse et aurait été soigné pendant 2 mois et 17 jours dans le même hôpital. **Njini Simon Chuosinja** aurait reçu une balle dans les côtes et aurait été soigné pendant 41 jours dans le même hôpital. Sept autres personnes seraient mortes lors de cet incident qui faisait suite à la proclamation des résultats de l'élection présidentielle.

10. **Francis Tata**, un sympathisant du SDF, aurait été placé en résidence surveillée à Bamenda le 26 octobre 1992 et arrêté par les gendarmes le 2 novembre 1992. Il aurait alors été violemment frappé tout en étant interrogé sur son grade dans la soi-disant "armée du SDF" et aurait finalement perdu connaissance pendant quatre heures. Quelques jours plus tard, il aurait été emmené à la gendarmerie dite up-station où il aurait été à nouveau torturé et humilié, en particulier en étant forcé de ramper à terre. Après cinq jours, il aurait été transféré à la brigade mixte mobile (BMM) où il serait resté enfermé dans une cellule sans lumière naturelle pendant cinq jours. Il y aurait été soumis à la technique dite de la balançoire de manière à lui faire avouer qu'il possédait des informations concernant des armes importées par le SDF. Il aurait été emprisonné à Kondengui le 26 décembre 1992 et aurait été relâché le 31 décembre 1992.

11. **Alhaji Ardo Duni**, âgé de 80 ans, et ses deux fils, **Adamu Dohma Duni** et **Mallam Dewa Duni**, des membres du *Mbororo Social and Cultural Development Association* (MBOSCUA) auraient été condamnés le 11 avril 1993 par la cour de tradition musulmane d'Alkali à Ndawara Kom, département de Boyo, pour avoir organisé des réunions non autorisées du MBOSCUA chez eux. **Adamu Dohma Duni** aurait aussi été condamné pour avoir créé une école islamique anglo-arabe et aurait reçu 50 coups de canne. Un certificat médical émis par l'hôpital de Ndop (dont le Rapporteur spécial possède une copie) daté du 15 avril 1993 confirme la présence de nombreux hématomes sur le corps d'**Adamu Dohma Duni**. Tous les trois auraient été enfermés dans une petite cellule sans lumière, ni ventilation, pendant trois jours sans eau, ni nourriture, pour avoir refusé

de payer l'amende décidée par la cour. Selon les informations reçues, cette cour serait sous le contrôle d'Alhaji Baba Ahmadou Danpullo, un homme d'affaires qui contrôlerait la région de Ndawara et qui serait membre du Comité central du Rassemblement démocratique du peuple camerounais (RPDC). Ainsi, les documents émis par cette cour porteraient le sceau commercial utilisé par Alhaji Baba. De plus, la cellule en fer où auraient été enfermées les trois personnes mentionnées ci-dessus se trouverait dans la propriété personnelle d'Alhaji Baba. Plusieurs lettres auraient été envoyées aux autorités, dont le Gouverneur et le Procureur de la République de la Province du Nord-Ouest. Une enquête judiciaire aurait été ouverte par ce dernier et par le Secrétaire d'État à la sûreté nationale. Néanmoins, la demande de révision de leur procès en appel déposée le 17 avril 1993 à Bamenda (dont le Rapporteur spécial possède une copie) serait restée sans réponse.

12. Jean-Philippe Npouma aurait été arrêté lors d'une rafle à Douala le 4 janvier 1994 par des éléments de la brigade antigang et du génie militaire. Il aurait été placé en détention au génie militaire où il aurait été maltraité durant sa détention. Il aurait eu les pieds attachés à une corde pour empêcher le sang de circuler et des militaires lui auraient écrasé les pieds. Il aurait été laissé sans nourriture pendant neuf jours consécutifs. Il aurait signé le procès-verbal de l'interrogatoire après le troisième jour. Le 17 mai 1994, il aurait été finalement transféré à New Bell à Douala et aurait été condamné à mort le 10 octobre 1995.

13. Stanislas Maikenge aurait été arrêté le 19 avril 1994 chez lui par huit soldats. Sa fille et lui-même auraient été frappés au moment de son arrestation. Il aurait ensuite été emmené à la gendarmerie de Kumbo, où il serait resté pendant un mois et cinq jours. Il aurait ensuite été emmené à Bamenda, où, allongé sur le sol, des officiers lui auraient sauté sur le ventre et les mains. À sa libération, il aurait été hospitalisé pendant trois semaines au Bansa Baptist Hospital de Kumbo.

14. Robert Ayuk aurait été arrêté à la place d'un de ses collaborateurs dans son atelier à Nkwen le 25 avril 1994 par un policier apparemment sur ordre du commandant en second du groupement mobile d'intervention de Bamenda. Amené dans le bureau du commandant en second, Robert Ayuk aurait voulu expliquer la méprise, ce à quoi le commandant en second aurait répondu : *"You anglophones like to show too much sense, I will teach you a lesson"* et l'aurait immédiatement enfermé dans une cellule. Trois heures plus tard, le même commandant l'aurait convoqué et lui aurait ordonné de ramener son collaborateur, ce qu'il aurait refusé de faire. Il aurait alors été frappé et aurait reçu des coups de pieds. Il se serait mis à saigner de la bouche, ce qui aurait provoqué sa libération. Ses deux lettres de plainte datées du 25 avril et du 2 juin 1994 adressées au Procureur général de Bamenda (dont le Rapporteur spécial possède des copies) seraient restées sans réponse à ce jour.

15. John Kernyuy aurait été arrêté à minuit le 29 avril 1994 par sept gendarmes qui l'auraient menotté et emmené à la brigade de Mbiame. Il y aurait été frappé à plusieurs reprises avec la crosse d'armes, en particulier sur les jambes et les bras. Il aurait aussi été frappé à la tête et continuerait à souffrir de surdité suite à ces mauvais traitements. Il aurait été détenu

pendant deux mois et trois semaines. Nu, il aurait été obligé de dormir à même le sol, après que ce dernier eut été arrosé. Il aurait été finalement relâché après avoir payé la somme de 5 000 francs CFA.

16. **Dorothy Schwarzbach** aurait été arrêtée à Bali en juin 1994 par des gendarmes. Elle aurait été emmenée sans qu'aucune explication ne lui soit donnée dans un champ où elle aurait été frappée à coups de matraque en plastique. Elle serait restée une semaine à l'hôpital. Elle se serait plainte auprès du Fon qui aurait transmis sa plainte au Gouverneur. Elle n'aurait jamais reçu de réponse. Elle aurait à nouveau été arrêtée en mars 1997 par le commandant de la gendarmerie de Bali, qui serait venu lui demander 10 000 francs CFA. Elle aurait été enfermée dans une cellule pendant trois jours sans eau ni nourriture. Avant d'être finalement emmenée chez un procureur à Bamenda qui l'aurait mise en liberté conditionnelle, elle aurait été frappée. Le procureur ne lui aurait pas laissé se plaindre des mauvais traitements qu'elle aurait subis.

17. **Sarli Sardou Nana**, alors secrétaire particulier de John Fru Ndi, le leader du SDF et membre actif de diverses organisations non gouvernementales de défense des droits de l'homme, aurait été arrêté par deux policiers en civil le 23 octobre 1995 à Bamenda. Arrêté sans mandat d'arrêt, il aurait été emmené au poste de la police judiciaire de Bamenda où il aurait été interrogé pendant cinq heures à propos d'un tract politique. Il aurait ensuite été jeté en cellule où le chef de cellule et un autre codétenu l'auraient frappé violemment dans le but de lui faire payer la "new man tax". Selon les informations reçues, les gardiens auraient encouragé les détenus à agir ainsi. De plus, chaque nuit, aux environs de deux heures du matin, les gardiens auraient lancé du gaz lacrymogène dans la cellule. Ils auraient aussi empêché la famille, les amis et l'avocat de **Sarli Sardou Nana** de lui rendre visite. Ce dernier aurait été finalement inculpé de diffamation, mais relâché grâce à la pression des organisations non gouvernementales. En juillet 1997, son affaire aurait été classée sans suite.

18. **Daniel Bounkwo** aurait été arrêté en 1996 suite à une bagarre ayant entraîné la mort. Il aurait été interrogé à la police judiciaire de Douala, où pendant les nuits, et en l'absence des commissaires, il aurait été soumis à la technique dite de la balançoire. Il aurait finalement signé le huitième jour une déclaration qu'il n'aurait même pas lue. Il aurait été condamné à la peine de mort et est actuellement incarcéré à la prison de New Bell.

19. **Ngimu Mabo Augustine, Tomas Nubong, Tayong Wanki, Azie Martin, Menjong Peter Awantang** et sa soeur, **Maurice Ashangwa, Jacob Abongshwing, Joseph Atanga**, sa femme et sa belle-mère, **Tanjong Christopher, Afungong Gregory, Nchotindoh Clément, Mabuh Taloh, Mengie Ngwish Achu**, ainsi que de nombreux autres membres de la communauté de Bambili, auraient été maltraités par les gendarmes de Bamenda lors de leur arrestation, le 1er mars 1996, et pendant leur détention jusqu'au 19 mars. Ces gendarmes auraient été appelés afin de résoudre un différend entre les communautés de Bambili et Babanki Tungo à propos de terrains. Le lieutenant qui serait arrivé à Bambili accompagné d'autres gendarmes aurait ordonné aux villageois de se coucher par terre, après s'être déshabillés, et les aurait couverts de boue et de cendres. Ces derniers auraient aussi été frappés sur la plante des pieds, avant de recevoir l'ordre de se rendre à pied et nus à la gendarmerie de Tubah tout

en chantant des chansons obscènes ou de deuil. Arrivés à la brigade, ils auraient été forcés de danser ensemble. Ensuite, les femmes auraient été renvoyées chez elles et les hommes auraient été emmenés à la brigade de gendarmerie de Bamenda. Le lendemain, ils auraient été interrogés en anglais jusqu'au moment où le lieutenant dirigeant l'opération aurait décidé qu'ils mentaient et aurait ordonné que les interrogatoires se poursuivent en français, langue que la plupart ne parlaient pas. Tous auraient été frappés sur la plante des pieds à plusieurs reprises. Chaque jour, ils auraient été obligés de verser 25 francs CFA à un détenu qui aurait reversé cet argent aux gardiens. Dans le cas où l'argent n'était pas versé, l'accès aux toilettes leur aurait été refusé. Aucun n'aurait reçu de traitement médical durant la détention. **Mengie Ngwish Achu** aurait eu le bras cassé et aurait été ensuite hospitalisée à l'hôpital catholique de Njinikom. **Ngimu Mabo Augustine** aurait été traité à l'hôpital de Bamenda pour ses blessures. Selon le certificat médical daté du 27 mars 1996 (dont le Rapporteur spécial possède une copie), il aurait eu de multiples hématomes dus à des coups de bâtons sur tout le corps, en particulier sur la plante des pieds dont la peau se serait mise à peler. Le médecin l'ayant traité aurait recommandé 108 jours d'incapacité temporaire. Certaines des personnes arrêtées auraient été accusées de meurtre et de coups ayant entraîné la mort, mais aucune ne serait encore passée en jugement.

20. **Walter Lawrence Chimasa** aurait été arrêté le 12 mars 1996 à Bamenda, dans la rue. Il aurait été détenu le premier jour par la brigade de gendarmerie de Bamenda, les sept jours suivants par la légion de gendarmerie, et les 52 jours suivants par la brigade mixte mobile de Bamenda. Il aurait été frappé sur la plante des pieds à plusieurs reprises. On l'aurait privé de nourriture et empêché de se laver plusieurs jours de suite. Deux gendarmes (dont les noms sont connus du Rapporteur spécial) qui auraient accepté de lui acheter du pain les jours où il était privé de nourriture auraient été arrêtés et détenus avec lui pendant quelques jours. Il aurait été relâché 60 jours après son arrestation. Il aurait été inculpé selon les articles 231 et 232 du Code pénal. Lors de son procès, les charges n'auraient pas été retenues contre lui, mais il n'aurait pas été pour autant acquitté.

21. **Yimbu George** aurait été arrêté en juin 1996 alors qu'il participait à une réunion du SDF au Centre des jeunes presbytériens à Kumbo. Il aurait été emmené à la gendarmerie de Kumbo, où, en présence du commandant de la légion et du Sous-Préfet, il aurait été frappé et aurait reçu des coups de pieds sur les côtes, ce qui l'aurait fait cracher du sang. Il aurait été transporté le même jour à l'hôpital. Aucune explication ne lui aurait été donnée quant aux raisons à l'origine de son arrestation. Le 28 mars 1997, trois gendarmes et treize soldats seraient venus avec l'intention de brûler sa maison. Le chef des gendarmes, un de ses amis, aurait néanmoins empêché ses hommes d'exécuter ce plan. Sa maison aurait néanmoins été fouillée. Il aurait été arrêté le même jour sur ordre du Sous-Préfet. La nuit suivante, soit le 29 mars vers deux heures du matin, il aurait été sorti de sa cellule et frappé sur les côtes en présence d'un capitaine de gendarmerie et du Sous-Préfet. Il aurait ensuite été emmené dans une jeep à la gendarmerie à Bamenda. Pendant tout le trajet, il aurait été frappé avec une crosse de fusil.

Les gendarmes l'auraient informé qu'ils avaient reçu l'ordre de le traiter ainsi. Il aurait été détenu pendant 47 jours à Bamenda, et aurait été privé d'eau et de nourriture, pendant les quatre premiers jours de sa détention. Il n'aurait jamais été inculpé.

22. **Bakary Madi** aurait été séquestré durant 7 mois depuis le mois de juillet 1996 par le lamido de Mindif, qui aurait voulu le priver de ses biens. Ce dernier aurait ordonné à ses notables de l'enchaîner dans une case à l'intérieur de sa concession. Les chaînes auraient été soudées. Il aurait par ailleurs reçu 70 coups de bâtons par jour. D'après les informations reçues, le commandant de brigade et le Sous-Préfet auraient été au courant de ce qui se passait, car Bakary Madi aurait été emmené au village pour que ses chaînes soient soudées. De plus, après son évasion, le commandant de légion de Maroua serait venu constater les faits sur demande du procureur. Le lamido aurait alors justifié la détention de Bakary Madi en argumentant que ce dernier était fou et que la tradition lui donnait le pouvoir de détenir les personnes qui pourraient mettre en danger d'autres membres de la communauté. Tous, y compris le lamido et ses notables, se seraient ensuite rendus chez le procureur. Ce dernier n'aurait pourtant pas instruit d'affaires. En 1998, sous pression des organisations non gouvernementales, le lamido aurait été appelé à se présenter devant la cour. Il ne se serait jamais présenté et l'affaire serait ainsi toujours reportée : la prochaine audience devrait avoir lieu le 21 juin 1999. Le procureur aurait subi des pressions de sa hiérarchie et n'aurait par conséquent jamais ordonné la comparution forcée du lamido. **Bakary Madi** aurait été battu quatre fois par les notables du village pour avoir institué une affaire contre le lamido, qui aurait organisé un comité de vigilance autour de sa maison.

23. **Roger Kengne** et **Theresia Mbukiloh** auraient été parmi les nombreux membres du SDF arrêtés et frappés par des éléments de la gendarmerie lors d'un rassemblement politique en octobre 1996 à Bafoussam. Ce rassemblement, qui avait été, selon les informations reçues, autorisé par les autorités, faisait suite au refus de certains bureaux de vote d'inscrire les membres du SDF sur les listes électorales. La plupart des personnes auraient été frappées avec les crosses d'armes, et une quarantaine auraient ensuite été emmenées à la gendarmerie, où elles, et notamment les deux personnes nommées ci-dessus, auraient été frappées sur la plante des pieds. **Roger Kengne** aurait été frappé avec un ceinturon sur le bas du dos; quant à **Theresia Mbukiloh**, elle aurait eu le pied cassé et aurait dû rester alitée pendant trois mois. Une femme serait morte des suites des coups qu'elle avait reçus.

24. **Raymond Mbeh** se serait constitué prisonnier à la brigade de Bassa du deuxième arrondissement de Douala, le 6 janvier 1997. Il aurait été accusé de meurtre. Il aurait été torturé pendant trois semaines, en étant suspendu par les bras et battu. Il aurait finalement été obligé de signer une déclaration reconnaissant les faits. Il aurait été condamné à la peine de mort et est actuellement à la prison de New Bell.

25. **Ndula Kometa Simon** aurait été arrêté le 19 mars 1997 sur plainte d'un chef traditionnel pour avoir distribué des documents publiés par le *Human Rights Defence Group* dont il fait partie et détenu pendant 87 jours à la gendarmerie de Ndop, à moitié nu et menotté. Il aurait été frappé à plusieurs

reprises au cours de sa détention. En raison de ces conditions de détention, sa santé se serait fortement détériorée. Le 5 juin 1997, il aurait déposé plainte contre les gendarmes pour détention arbitraire.

26. **Atambun Geh Sama**, un membre du **Southern Cameroon National Commission (SCNC)** de Bamenda, aurait reçu des balles dans le ventre au rond-point de l'hôpital à Bamenda alors qu'il se rendait à son travail, le 29 mars 1997 vers cinq heures du matin. Selon son témoignage, la seule raison à l'origine de cet acte serait son appartenance au SCNC. Il aurait été immédiatement emmené à l'hôpital où des militaires seraient venus le chercher pour l'amener au poste de gendarmerie dit *up-station*. Le commandant aurait alors ordonné à ces hommes de l'abandonner dans la véranda de l'hôpital et de l'y laisser mourir. Il serait alors resté une nuit à l'hôpital sans recevoir de traitement. Le lendemain matin, il aurait été transporté par ses parents à l'hôpital baptiste de Mbingo, où il aurait subi une intervention chirurgicale pendant plus de quatre heures. Il y serait ensuite resté, sous la surveillance de gendarmes, pendant 46 jours. À la fin de son traitement, il aurait été détenu à la gendarmerie dite *up-station* pendant 73 jours. Le 30 juillet, il aurait été transféré à la prison centrale de Yaoundé, où il est actuellement. Il souffrirait encore des suites de son opération et aurait une jambe paralysée suite aux balles qu'il aurait reçues.

27. **Verge Christopher Mbinkar** et **Samuel Nde**, des défenseurs des droits de l'homme, auraient été arrêtés avec d'autres défenseurs, le 31 mars 1997 alors que des membres des forces de l'ordre avaient été assassinés. Ils auraient été détenus à Bamenda pendant deux mois, pendant lesquels ils auraient été frappés à plusieurs reprises et privés de nourriture et de soins.

28. **Ngalim Peter Mangong Tansa** aurait été arrêté le 31 mars 1997 chez lui par des gendarmes qui l'auraient emmené à la gendarmerie de Kumbo. Il y aurait été violemment frappé par sept gendarmes. Le lendemain matin, il aurait été transféré à Bamenda dans un camion avec des dizaines d'autres prisonniers; tous auraient été obligés de se couvrir la tête avec un sac dans le but de les empêcher de respirer normalement; à chaque fois qu'ils retireraient le sac, ils auraient été frappés. Il aurait été détenu à Bamenda dans une cellule de 3 mètres sur 2,7 en compagnie de 48 autres détenus. Ils auraient été privés de nourriture et d'eau pendant les cinq premiers jours de leur détention. Ngalim Peter Mangong Tansa serait resté enfermé pendant deux mois sans pouvoir à aucun moment quitter sa cellule. Il aurait été frappé à plusieurs reprises et aurait été accusé d'être un membre du SCNC. Il aurait finalement été relâché à Bamenda sans aucun moyen de retourner chez lui à Kumbo, distant de 100 km.

29. **Richard Ambe** aurait été sorti de force du véhicule dans lequel il se trouvait avec d'autres gens le 1er avril 1997 à 7 heures du matin sur la route entre Bafut et Bamenda par des gendarmes. Tous auraient été frappés par ces gendarmes qui les auraient accusés d'avoir tué l'un des leurs. Ils auraient ensuite été emmenés à la légion de gendarmerie à Bamenda, où ils auraient été détenus au secret pendant un mois et trois semaines.

30. Selon les renseignements reçus, un certain nombre de personnes auraient été arrêtées et maltraitées lors de l'état d'urgence d'avril 1997 déclaré dans la province du Nord-Ouest, et en particulier dans le district de Kumbo.

Suivent les résumés des cas de certaines de ces personnes : **Dominic Nyuyki** aurait été arrêté en avril 1997 et détenu pendant deux semaines au poste de police de Kumbo. Il aurait ensuite été transféré à la gendarmerie de Kumbo où il aurait été frappé à plusieurs reprises. Il aurait finalement été emmené à la brigade mixte mobile de Bamenda où, accusé d'avoir pris la femme du Sous-Préfet, il aurait été frappé avec une ceinture sur la tête. Il aurait été détenu par la brigade pendant deux mois et aurait été relâché le 14 mai 1997.

Pascal Menadzem aurait été arrêté par une trentaine de soldats le 19 avril 1997 chez lui à Mhong-Kumbo en compagnie de l'un de ses amis. Tous les deux auraient été roulés dans la boue, auraient reçu des coups de pieds et auraient été frappés avec des cannes en bois. Ils auraient finalement été emmenés, menottés, à la gendarmerie de Kumbo. Là, ils auraient été déshabillés et auraient reçu des coups de matraque, ainsi que des brûlures de cigarettes chaque matin. Ils auraient été enfermés dans une cellule de 4 mètres sur 3 avec 40 autres personnes. Pascal Menadzem serait tombé malade et aurait été amené dans une clinique privée par un gardien craignant pour sa vie. Il y aurait reçu un traitement médical pendant la journée et serait rentré chaque soir dans sa cellule, pendant un mois et cinq jours.

Anthony Ngalim Ngah et quatre de ses fils auraient été arrêtés chez eux à Kumbo dans la nuit du 19 avril 1997 par une trentaine de soldats. Ils auraient été couchés à terre et auraient ensuite reçu des coups de crosses d'armes, tout en étant questionnés sur leur appartenance à un parti politique. Les soldats auraient aussi tiré des coups de feu au-dessus de leur tête de manière à les effrayer. Ils auraient été détenus pendant un mois et cinq jours dans une cellule de 3 mètres sur 4 en compagnie de 45 autres détenus. Ils n'auraient par conséquent peu eu la possibilité de s'asseoir. Leurs proches auraient été obligés de payer les gardiens pour que de la nourriture et de l'eau leur parviennent. Ils auraient été battus chaque matin. Anthony Ngalim Ngah, âgé de 57 ans au moment des faits, continuerait à souffrir des suites de ces mauvais traitements. **Ngalim Sixtus Ayujika** aurait été arrêté le 19 avril 1997 chez lui à Ngondzeng par une trentaine de soldats. Il aurait été frappé violemment avant d'être conduit à la gendarmerie de Kumbo, où, nu, il aurait été détenu pendant trois semaines. **Frederick Maiben** aurait été arrêté chez lui par une trentaine de militaires le 19 avril 1997. Il aurait été menotté et battu. Il aurait été déshabillé et conduit à la gendarmerie de Kumbo, où il aurait été brûlé avec des cigarettes sur le bras et aurait reçu des coups de pieds dans le ventre. Il y serait resté pendant un mois et cinq jours. On aurait refusé à ses proches de lui amener de la nourriture. **Michael Nyuywir Wirsi** aurait été arrêté le 19 avril 1997 à cinq heures du matin par une trentaine de soldats chez lui à Ngondzeng. Il aurait frappé et aurait eu le genou droit fracturé avant d'être emmené à la brigade de gendarmerie de Kumbo. Il y serait resté pendant trois semaines, pendant lesquelles il aurait été frappé chaque matin. Il aurait été libéré après avoir payé 5 000 francs CFA aux gardiens. À sa libération, il aurait été traité pendant une semaine à l'hôpital de Shisong, mais son genou droit ne serait toujours pas guéri. **Bongmoyong Lifinus** aurait été arrêté le 19 avril 1997 à quatre heures du matin par une trentaine de soldats qui l'auraient battu. Il aurait été détenu pendant trois semaines à la gendarmerie de Bamenda. Il aurait été frappé tous les jours pendant sa détention et il porterait encore les marques de ces mauvais traitements. **Emmanuel Fondzenyuy** aurait été arrêté le 19 avril 1997 à Ngondzeng. Après avoir été détenu à la gendarmerie de Kumbo, il aurait été emmené le 21 à Bamenda où il serait resté enfermé pendant un mois et trois jours. Il y aurait été violemment battu.

Fanka Nfon George aurait été arrêté le 23 avril 1997 chez lui à Ngondzeng par une trentaine de soldats. Il aurait été menotté et conduit avec 24 autres personnes à la gendarmerie de Kumbo. Il aurait reçu des coups de pieds sur les jambes. Un soldat aurait posé une arme contre sa tête et aurait tiré en l'air. Il serait resté nu dans une cellule de 3 mètres sur 4 en compagnie de 40 autres personnes. Après 30 jours, il aurait été emmené à Bamenda où il aurait été violemment frappé par ce qui a été appelé les "guerilla fighters". Il aurait été ramené le jour même à Kumbo, où il serait resté pendant un mois et cinq jours. Il serait encore sous traitement médical. **Francis Kongivso** aurait été arrêté chez lui à Shisong-Kumbo par huit hommes en uniforme, le 23 avril 1997. Ces derniers lui auraient pris de l'argent et l'auraient ensuite emmené à la gendarmerie où il aurait été frappé. Après deux jours, il aurait été relâché et conduit à l'hôpital de Shisong où il aurait subi une opération chirurgicale au niveau du ventre et serait resté un mois à l'hôpital. **Dorothy Kiminla** aurait été arrêtée par des militaires chez elle à Melim-Kumbo en présence de ses enfants et en lieu et place de son mari, Ngoran Emmanuel Fai, alors absent, le 23 avril 1997 à quatre heures du matin. Elle aurait été frappée violemment avec des matraques avant d'être jetée dans un camion. Elle aurait été détenue pendant quatre jours. Jusqu'à ce jour, elle n'a jamais été inculpée. **Donatus Kongnso Wingo** aurait été arrêté chez lui le 23 avril 1997 à Melim. Au moment de son arrestation, il aurait été frappé par les soldats et gendarmes venus le chercher (dont certains noms sont connus du Rapporteur spécial). Il aurait ensuite été emmené à la brigade de gendarmerie de Kumbo il y serait resté pendant une semaine. **Fonlon Julius Ngoran** aurait été arrêté chez lui à Mbiame, le 23 avril 1997. Il aurait eu les mains attachées dans le dos et un militaire lui aurait donné un coup de pied dans la poitrine. Il aurait aussi été obligé de grimper sur un rocher, les deux mains attachées dans le dos. Il aurait été détenu quelques jours. **Ngoh Clement Dzelamunyuy** aurait été arrêté le 23 avril 1997 par des gendarmes et militaires chez lui à Melim en compagnie de treize autres personnes. Il aurait été détenu dans plusieurs cellules à Kumbo, Bamenda et à Jakiri. Il aurait été frappé tous les jours pendant une semaine lors de sa détention à la brigade mixte mobile à Bamenda. Au total, il aurait été détenu pendant un mois. **Thomas Nonong** aurait été arrêté chez lui le 29 avril 1997, vers sept heures du matin. Il aurait été emmené à la brigade de Mbiame, puis à celle de Kumbo et ramené immédiatement à Mbiame. Durant le trajet, il aurait été frappé et aurait reçu des coups de pieds des militaires. Il aurait eu une jambe fracturée. Il aurait ensuite été détenu pendant un mois et demi, durant lequel il aurait contracté la pneumonie.

31. **John Kohtem et quatre autres personnes originaires de Balikumbat**, tous membres du SDF, auraient été arrêtés dans le but de les empêcher de participer aux élections législatives du 17 mai 1997. Ils auraient été arrêtés le 13 mai 1997 et détenus par la brigade mixte mobile de Bamenda jusqu'au 30 juin 1997. Ils auraient été violemment battus avec une canne à plusieurs reprises et soumis à la technique dite de la balançoire. John Kohtem, handicapé de naissance, n'aurait pas été soumis à ce traitement. Durant leur détention, ils n'auraient pas été interrogés, mais auraient appris que le Fon de Balikumbat, un opposant politique au SDF, les aurait accusés d'avoir commandé des armes pour se battre contre lui. Aucune charge n'aurait été pourtant retenue contre eux. On leur aurait dit que seul un ordre venant

de Yaoundé pouvait les remettre en liberté. Par une lettre datée du 18 juin 1998 et restée sans réponse, ils se seraient plaints auprès du Président de l'Assemblée nationale.

32. **La population de Ngondzeng** aurait été soumise durant les mois de mars et d'avril 1997 à des intimidations, menaces et mauvais traitements de la part de militaires. Lors de ces événements, un certain nombre d'habitants se seraient enfuis et cachés et de nombreuses propriétés auraient été brûlées. Dans l'après-midi du 30 mars, des soldats et gendarmes auraient paradé dans les rues de Ngondzeng de manière à intimider la population civile. Le 16 avril, 16 hommes (dont les noms sont connus du Rapporteur spécial) auraient été arrêtés et détenus à la brigade de gendarmerie de Kumbo où ils auraient été déshabillés et frappés. Treize auraient été libérés le 21 avril 1997; les trois derniers auraient été libérés le 21 mai 1997. Le 21 avril 1997, six autres hommes, membres du SCNC, et deux femmes ayant des enfants en bas âge, la femme et la soeur de Francis Wirngo, auraient été arrêtés, déshabillés et frappés au poste de gendarmerie de Kumbo, avant d'être transférés à Bamenda où ils auraient été soumis à des chocs électriques. Ils auraient ensuite été ramenés le jour même à Kumbo. Le fils âgé de 15 ans de Francis Wirngo aurait aussi été violemment frappé dans la propriété de son père le 21 avril 1997. Le 6 mai 1997, des soldats auraient à nouveau paradé dans les rues de Ngondzeng, menaçant et frappant au hasard les gens qui se trouvaient dans la rue. Ils auraient aussi confisqué des cartes d'identité qu'ils n'auraient rendues qu'après paiement de 1 000 francs CFA.

33. **Les populations des villages de Keyon, Elak, Jikejem, Ngashie, Lui, Ichim, Shingaah, Mbancham, Nkwil, Fikeng, Jiyane, Bow, Feking, Mboh, Manchok, tous dans le district d'Oku/Bui**, auraient été l'objet d'actions similaires de la part des militaires dès la fin du mois de mars 1997 et jusqu'en décembre 1997. Les personnes qui n'auraient pas montré de sympathie à l'égard du CPDM, et en particulier les membres du SDF, auraient été les victimes des militaires. Plusieurs personnes, dont **Kotu Lot Makaj, Ngalim William et Tanffen Fabiany** (d'autres noms sont aussi connus du Rapporteur spécial), auraient été détenues pendant quelques jours et frappées. Six personnes seraient mortes, dont deux des suites des coups qu'elles auraient reçus. **Yunkase Babe**, le maire d'Oku, aurait été arrêté sur ordre du Gouverneur qui l'aurait fait transférer à la brigade mixte mobile de Bamenda, où il aurait été détenu et interrogé sous la menace d'une arme pendant dix jours.

34. **Ndifet Zacharia Khan**, en faveur duquel le Rapporteur spécial avait déjà envoyé une communication en 1997 (E/CN.4/1998/38/Add.1, par. 46), a pu fournir de nouveaux renseignements au Rapporteur spécial lors d'une interview le 19 mai 1999. Il aurait été arrêté le 11 avril 1997 à Mezam/Bamenda et emmené au poste de police de Bamenda où il aurait été déshabillé et suspendu par les bras tout en étant frappé avec des matraques en plastique sur les jambes. Il aurait fini par perdre connaissance. Il y serait resté trois jours pendant lesquels il aurait été interrogé sur des personnes dont il ne connaissait pas l'existence. Il aurait ensuite été transféré à la gendarmerie dite *up-station* et dans un hôpital militaire où il aurait été traité pendant deux mois. Il aurait été transféré à l'hôpital militaire de Yaoundé. Il aurait été à plusieurs reprises opéré, et, en particulier, aurait eu plusieurs doigts des deux pieds amputés. Selon ses certificats médicaux (dont le Rapporteur spécial possède des copies), il présente

de nombreuses séquelles cutanées et osseuses (chéloïdes, cicatrices rétractiles et ostéites des membres inférieurs). N'ayant plus de moyens financiers pour se payer son traitement médical, il aurait été incarcéré à Kondengui à Yaoundé le 18 septembre 1998, où, grâce à des soeurs catholiques, il aurait pu obtenir des médicaments. Au moment de l'interview, l'état de santé de Ndifet Zacharia Khan paraissait encore nécessiter une sérieuse attention médicale, dont plusieurs opérations chirurgicales, selon ses certificats médicaux.

35. **Yves Djomo**, un jeune homme de 38 ans, aurait été arrêté le 11 août 1997 et emmené à la prison centrale de New Bell à Douala. Il aurait été condamné à 18 mois de prison pour vol. Peu après, il serait gravement tombé malade. Sans soins, il aurait réussi à réunir 3 000 francs CFA qu'il aurait remis à un gardien pour que ce dernier le conduise à l'hôpital. Il n'aurait reçu que du sirop en retour et serait finalement décédé dans la cour de la prison, le 27 décembre 1997.

36. **M. Baomock** aurait été arrêté le 13 septembre 1997 à son domicile et placé en garde à vue dans les locaux de la police judiciaire à Douala. Il y aurait trouvé la mort le 17 septembre 1997 des suites des tortures qu'il aurait subies. Son corps aurait en particulier porté des traces de brûlures de cigarettes.

37. **Philip Njaru**, un journaliste et défenseur des droits de l'homme, aurait subi à plusieurs reprises des intimidations et mauvais traitements en raison de ses articles dénonçant les violations des droits de l'homme et la corruption. Il aurait en particulier été arrêté le 12 octobre 1997 lors de l'élection présidentielle alors qu'il surveillait le bureau de vote de la base militaire du onzième bataillon naval d'Ekondo Titi. Il aurait été interrogé et intimidé par le commandant de ce camp. Le même jour, il aurait été attaqué par le chef des services de l'immigration (dont le nom est connu du Rapporteur spécial) qui aurait voulu venger un collègue accusé par Philip Njaru d'avoir violé une femme enceinte de nationalité nigériane. Il aurait été frappé, aurait reçu des coups de pieds et aurait eu la mâchoire brisée. Il aurait aussi perdu l'ouïe de l'oreille gauche. Il aurait reçu un traitement médical à l'hôpital. Le 20 février 1998, il aurait été arrêté à l'hôpital d'Ekondo Titi par quatre policiers suite à un article dans lequel il accusait leur chef, le chef des services d'immigration mentionné ci-dessus, de corruption. Ce dernier l'aurait à nouveau interrogé et menacé. Il se serait plusieurs fois plaint aux autorités compétentes sans jamais recevoir de réponse.

38. **Chief C. Mondji S.M. III**, un chef traditionnel à Pinyin et membre du SDF, aurait été arrêté le 21 octobre 1997 et détenu à la gendarmerie de Bamenda dite *up-station* jusqu'au 18 décembre 1997. Au moment de son arrestation il aurait été frappé, et aurait continué à être frappé à l'aide de matraques en plastique les deux premières semaines de sa détention. Il aurait aussi été menacé de disparaître s'il ne démissionnait pas de son parti.

39. **Suzanne Fondgem** aurait été condamnée pour recel de malfaiteurs. En novembre 1997, elle aurait été interrogée au commissariat de police du neuvième arrondissement à Douala (pendant un mois) et au commissariat central de Douala (pendant trois jours). Elle aurait été frappée avec

des machettes sur les jambes pendant deux jours, matin et soir, et aurait fini par signer le troisième jour une déclaration. Sa condamnation n'aurait pas encore été confirmée par le tribunal de grande instance.

40. **Bouba Gazawa**, un boucher âgé de 90 ans, aurait fait l'objet d'un vol commis par un proche du lamido de Djalégué au début de 1998. S'étant plaint, le lamido aurait ordonné à ses gardes de le fouetter et de le détenir à la gendarmerie de Mokolo. Il y serait resté enfermé pendant trois jours, les gendarmes ne faisant qu'obéir aux ordres du lamido. Bouba Gazawa aurait finalement été déféré devant le parquet pour troubles à l'ordre public. Le procureur aurait néanmoins pris son parti et lui aurait donné de l'argent pour qu'il se procure un certificat médical, qui indiquerait 22 jours d'incapacité temporaire. Il aurait alors décidé de porter plainte contre le lamido auprès du procureur de Mokolo. Le chef d'accusation contre le lamido aurait été la torture. Ce dernier aurait été relaxé par le tribunal de Mokolo pour faits infondés en décembre 1998. Le jugement aurait été confirmé en appel en mai 1999. Au moment de l'interview (17 mai 1999), Bouba Gazawa avait décidé de se pourvoir en cassation à Yaoundé.

41. **William Abang Akam**, le leader du SDF à Widikum-Menka, aurait été arrêté sur la voie publique au début de 1998 par le préfet qui lui aurait demandé de lui montrer une pétition qu'il aurait écrite à propos d'un problème de succession de chefs traditionnels. Sur ordre du préfet, il aurait été emmené à la gendarmerie de Widikum, où il aurait été violemment battu avec des matraques en plastique. Il aurait été relâché le lendemain pour aller chercher une copie de cette pétition, qu'il aurait donnée au leader provincial du SDF qui l'aurait remise au préfet. Le 1er octobre 1998, il aurait été néanmoins arrêté pour la même affaire par le préfet. Il aurait été emmené de nouveau à la gendarmerie de Widikum, où, à nouveau sous les ordres du préfet, il aurait été frappé. Il serait resté trois jours en détention. Le commandant de la gendarmerie serait alors intervenu à son arrivée et aurait demandé au préfet sa libération.

42. **Hamadou Mana**, dit Agnana, serait décédé le 22 janvier 1998 à la prison centrale de Maroua après avoir été bastonné par les gardiens pour avoir tenté de s'évader. Selon le certificat médico-légal, la cause de son décès serait un traumatisme crânien.

43. **Wasi Christian Tarla** aurait été arrêté chez lui le 15 février 1998 par deux gendarmes de Kumbo et aurait été emmené à la gendarmerie de Kumbo. Le même jour, il aurait été transféré à la brigade de Jakiri. Il y aurait été enfermé au secret jusqu'au 19 février dans une cellule de 10 mètres sur 2 en compagnie de 17 autres détenus. Le 19 février, il aurait été interrogé par un gradé (dont le nom est connu du Rapporteur spécial) qui lui aurait indiqué que les seules réponses possibles étaient "oui" et que chaque fois qu'il dirait "non", il le tailladerait. Il aurait alors été obligé de se coucher à terre, un gendarme assis sur ses jambes. À chaque réponse négative, il aurait reçu un coup de machette sur les pieds, en particulier sur le pied gauche, et aurait été frappé avec une matraque en plastique. Il aurait reçu cinq coupures. Il aurait été libéré et conduit à l'hôpital de Jakiri, puis de Kumbo, étant donné la gravité de son état. Le 26 février, un certificat médical (dont le Rapporteur spécial possède une copie) indique la présence de profondes lacérations au pied gauche et recommande une incapacité

de 20 jours. Mais, n'ayant jamais totalement récupéré, un nouveau certificat médical (dont le Rapporteur spécial possède une copie) émis le 6 février 1999 indique une incapacité de 12 mois renouvelables. Il continuerait d'ailleurs à recevoir un traitement médical à l'hôpital. Il se serait plaint du traitement reçu auprès du procureur qui aurait demandé au commandant de Kumbo d'initier une enquête. Un adjudant aurait interrogé à ce propos Wasi Christian Tarla sur son lit d'hôpital. Ce dernier aurait aussi envoyé des plaintes (dont le Rapporteur spécial possède des copies) au Ministre délégué auprès de la Présidence chargé de la défense (le 25 février), au procureur général de la province du Nord-Ouest (le 28 février) et au directeur du tribunal militaire (le 3 mars) et autres personnes compétentes. Il n'aurait à ce jour aucune nouvelle concernant sa plainte. Le 2 mars 1999, il aurait été appelé à se présenter devant la cour de première instance de Jakiri pour répondre de plusieurs inculpations qui seraient fallacieuses et qui auraient été basées sur son interrogatoire à la gendarmerie de Kumbo.

44. **Augustine Ndangam**, Vice-Président du SCNC, aurait été arrêté le 29 avril 1998 et détenu par la brigade mixte mobile de Bamenda. Selon les informations reçues, il aurait été arrêté pour avoir intenté une action en justice contre un membre du parti au pouvoir. Il aurait appris qu'il était accusé d'être à l'origine d'actes terroristes, mais n'aurait jamais été formellement inculpé. Enfermé durant trois semaines dans une cellule sans lumière, la seule ouverture donnant directement sur un mur, il aurait eu à nettoyer à mains nues les toilettes qui se trouvaient dans cette cellule. Il n'aurait pas été interrogé et n'aurait jamais vu de procureur. **Mbunwei Patrick**, le Secrétaire général du SCNC, aurait été arrêté et détenu dans les mêmes conditions qu'Augustine Ndangam.

45. **Amadou Bagonbe** aurait été arrêté une nuit de juillet 1998 par les antigangs du colonel Pom à Maroua. Lui, ses deux femmes, **Adja**, enceinte de trois mois, et **Fatima**, et leurs enfants, auraient été frappés à leur domicile avec la crosse des fusils. Adja aurait avorté sur place des suites des coups qu'elle aurait reçus. Amadou Bagonde aurait été déshabillé et emmené dans un véhicule alors qu'il agonisait. Le Président du Mouvement pour la défense des droits de l'homme et des libertés se serait présenté chez le colonel Pom qui aurait dit ne pas se préoccuper de ce qui arrivait aux personnes arrêtées par ses agents. La famille d'Amadou Bagonde aurait appris sa mort par ouï-dire. Plus tard, le colonel Pom aurait confirmé qu'il détenait Amadou Bagonde, mais que personne ne devrait se plaindre du traitement dont il ferait l'objet étant donné qu'il s'agissait d'un coupeur de routes.

46. **Hilaire Nyambe** aurait été arrêté le 3 septembre 1998 et détenu pendant 11 jours au commissariat du huitième arrondissement à Douala, où il aurait été soumis à la technique dite de la balançoire trois fois par jour. Il aurait fini par signer le procès-verbal de l'interrogatoire, dans lequel il n'aurait pas reconnu les faits dont il était accusé. Il serait détenu à New Bell depuis le 14 septembre 1998.

47. **La population d'Obala** aurait été l'objet de mauvais traitements de la part de membres de la garde présidentielle suite à un accident de la route dans lequel la moto transportant un lieutenant de cette garde (dont le nom est connu du Rapporteur spécial) aurait renversé un enfant. Ce lieutenant aurait refusé que le motard conduise l'enfant à l'hôpital,

ce qui aurait provoqué une vive colère de la part de la population présente. Ce lieutenant serait ensuite revenu une demi-heure plus tard accompagné de 200 recrues qui se seraient livrées à des bastonnades. Une cinquantaine de personnes auraient été blessées. Informé de ces incidents, le chef de bataillon aurait promis aux blessés une aide médicale qui n'aurait pourtant jamais été prodiguée.

48. **La population civile de Limbé** aurait été violemment maltraitée par des soldats venant de Man-O-War Bay dans la nuit du 13 novembre 1998. Ces soldats auraient frappé de manière indiscriminée plusieurs personnes, dont plusieurs femmes et un policier, avec des ceinturons et des gourdins. Au moins quatorze personnes auraient ensuite dû recevoir des soins médicaux à l'hôpital de Limbé.

49. **Pierre Djomou** aurait été arrêté sur fausse dénonciation d'un voleur qui voulait se venger de lui. Il aurait été appréhendé sur la voie publique par trois membres des antigangs de la gendarmerie de Bonanjo, à Douala, le 16 novembre 1998, vers midi. Il aurait été emmené à la gendarmerie de Nkongsamba. Les gendarmes auraient refusé qu'il prévienne sa famille. Il aurait été enfermé dans une cellule de 2 mètres sur 3 avec une dizaine d'autres personnes. Il aurait été transféré le soir même à Douala. Là, il aurait été soumis à la technique dite de la balançoire et fouetté avec des câbles électriques sur la plante des pieds, les jambes et le dos. Le major présent aurait intimé l'ordre à ses subordonnés de le faire saigner. Après trois heures de ce traitement qui aurait eu pour but de l'incriminer dans les actes du voleur mentionné ci-dessus, il aurait été jeté en cellule. Le 29 novembre, il aurait été amené devant un adjudant qui aurait ordonné qu'il soit soumis de nouveau à la balançoire. Il aurait été soumis pendant une heure à cette torture. Il aurait néanmoins refusé de signer une déclaration l'incriminant. Le 1er décembre 1998, il aurait été sorti de sa cellule et emmené dans la cour du poste de gendarmerie où, avec une pancarte sur laquelle aurait été écrit son nom à son cou, il aurait été filmé et présenté par la télévision nationale et la presse écrite comme voleur. Il aurait finalement été conduit à l'infirmerie de la garnison le 4 décembre. Le médecin aurait alors recommandé qu'il soit hospitalisé. Mais, comme aucun garde n'était disponible, il aurait reçu tous ses soins en cellule. Le 11 décembre, il aurait été transféré à la prison de New Bell où il se trouverait toujours aujourd'hui.

50. **Thérèse Kamga**, épouse Kouekam, aurait été arrêtée le 18 novembre 1998 au commissariat du onzième arrondissement de Douala, alors qu'elle s'y serait rendue sur convocation pour une question de constructions sur un terrain ne lui appartenant pas. Elle y aurait été frappée avec une machette sur la tête (5 coups) et sur la plante des pieds (20 coups) par une gardienne de la paix (dont le nom est connu du Rapporteur spécial). Cette dernière aurait aussi placé un embout en métal sur la pointe de sa chaussure avant de donner des coups de pieds à Thérèse Kamga. Cette dernière aurait ensuite été enfermée dans les toilettes pendant une heure. Elle aurait finalement été mise en cellule. Le commissaire arrivé le soir l'aurait libérée tout en condamnant la manière dont elle aurait été traitée, mais en l'obligeant à nettoyer le poste de police avec un balai avant de la relâcher. Il aurait aussi gardé sa carte d'identité nationale. Un certificat médical daté du 20 novembre 1998

(dont le Rapporteur spécial possède une copie) indique la présence de nombreux hématomes et oedèmes sur son corps, en particulier sur ses membres inférieurs.

51. Ngwainbi Peter Nsom aurait été arrêté au mois de novembre 1998 et détenu pendant 31 jours à la gendarmerie de Fundong où il aurait été plusieurs fois frappé, ce qui aurait entraîné des dommages internes, en particulier aux reins.

52. Issa Pefoura, imam de la mosquée de Kounga, à Foubam, département du Noun, aurait été appelé le 25 décembre 1998 auprès du sultan de Bamoun, sans pourtant avoir reçu de convocation officielle des pouvoirs publics. Il aurait d'abord refusé, puis aurait été emmené de force au commissariat de police de Foubam sous prétexte qu'il aurait insulté le sultan. Du commissariat, il aurait été conduit par le commissaire et un inspecteur en civil, ainsi que le sous-préfet au palais du sultan où ce dernier aurait ordonné à ses serviteurs de le frapper. Craignant pour la vie de l'imam, le commissaire serait intervenu pour stopper cette bastonnade après 15 minutes. Par contre, le sous-préfet aurait empêché un enfant qui se trouvait là d'aller prévenir des membres de la communauté musulmane. Le sultan aurait ensuite ordonné que la mosquée soit fermée et que l'imam soit emprisonné. Ce dernier aurait néanmoins été relâché le jour même et aurait porté plainte contre le sultan. Il aurait ensuite été harcelé à plusieurs reprises par la police. Le préfet aurait aussi demandé à l'imam de laisser l'administration territoriale en dehors de cette affaire. Le 29 décembre 1998, Issa Pefoura aurait reçu une convocation du commissariat de police, à laquelle il n'aurait pas donné suite. Le 6 janvier 1999, le préfet de Foubam aurait demandé qu'Issa Pefoura ne conduise plus la prière. Selon ce dernier, il aurait été traité ainsi en raison de son appartenance à l'Union démocratique du Cameroun (UDC), parti de l'opposition.

53. Idris Karim Buba, Sale Jibbo et Isa Adamu auraient été accusés d'avoir volé des vaches au fon de Balinyonga. Ce dernier aurait alors ordonné qu'ils soient battus et brûlés vifs en public, le 3 février 1999. Suite à des plaintes, le procureur aurait signé un mandat d'amener contre le fon, mais les policiers chargés de son arrestation au début du mois de mai l'aurait intentionnellement laissé s'échapper. Le fon aurait par ailleurs publié une déclaration dans laquelle il dément avoir ordonné que les trois jeunes soient brûlés. D'autres personnes auraient depuis été arrêtées pour le vol de ces vaches et seraient détenues à la prison de Bamenda.

54. Stephen Nchamukong, vice-président du SDF à Bamenda, aurait été arrêté le 17 février 1999, en relation avec un rassemblement de son parti autorisé par les autorités qui s'était déroulé cinq jours auparavant. Il aurait été arrêté par deux hommes en civil, dont l'un a été formellement reconnu par Stephen Nchamukong comme étant un gendarme, ainsi que par sept hommes armés et en uniforme. Il aurait été emmené à la gendarmerie dite Terr Makon à Bamenda, où il aurait eu les mains menottées derrière le dos, après avoir été déshabillé. Sa carte d'identité aurait été confisquée à ce moment-là et ne lui aurait toujours pas été rendue. Il aurait ensuite été transféré à la brigade de gendarmerie dite up-station et jeté en cellule. À son arrivée en cellule, il aurait eu à payer la "new man tax" se montant à 2 500 francs CFA, dont 2 000 sont dûs aux gardiens, le reste servant à acheter de la nourriture. À cause des menottes trop serrées, son sang aurait eu du mal à circuler dans

ses doigts durant la première nuit. Il aurait par conséquent perdu la mobilité de certains de ses doigts. Le lendemain matin, il aurait été interrogé à propos du tract appelant au rassemblement mentionné ci-dessus trouvé sur lui au moment de son arrestation. Les gendarmes auraient cherché à lui faire signer une déclaration indiquant qu'il avait été arrêté alors qu'il distribuait des tracts visant à perturber l'ordre public. La troisième nuit, un capitaine de gendarmerie et quelques collègues, apparemment saouls, seraient entrés dans sa cellule pour l'insulter, lui et son parti, et le menacer. Chaque fois que Stephen Nchamukong aurait rétorqué à ces insultes, il aurait été frappé 20 à 30 fois sur la plante des pieds avec une matraque en plastique, et ensuite obligé de danser la *masuka*. De tels agissements de la part des gendarmes auraient eu lieu pendant les six nuits suivantes. Chaque matin, un autre gendarme serait venu le menacer et le frapper lui et ses codétenus de manière à leur soutirer de l'argent. Le 23 février 1999, il aurait à nouveau été interrogé à propos de ses activités politiques par un gendarme en civil qui l'aurait frappé sur la plante des pieds pendant plus d'une heure. Il aurait finalement fait une déclaration en anglais, mais elle aurait été consignée en français, langue que Stephen Nchamukong ne comprend pas. Le même jour, le procureur à qui il se serait plaint de ces traitements aurait refusé de le mettre en liberté conditionnelle sous prétexte qu'il ne pouvait trouver la disposition du Code pénal en vertu de laquelle il était détenu. Le 25 février, le même procureur l'aurait fait transférer à la prison centrale de Bamenda, soi-disant parce qu'il était un opposant politique. Après 10 jours de détention, sa santé se serait gravement détériorée. Il aurait été mis en liberté conditionnelle le 10 mars 1999. Le lendemain, il a obtenu un certificat médical (dont le Rapporteur spécial possède une copie) qui mentionne 60 jours d'incapacité temporaire. Son procès n'a toujours pas eu lieu et il ne sait de quoi il est réellement accusé. Il n'aurait pas formellement déposé plainte pour ces mauvais traitements car il ne pense pas qu'une telle plainte pourrait aboutir.

55. **Boukar Laina** aurait été accusée de sorcellerie par sa voisine, à Maga, en mars 1999. Le mari de cette dernière aurait décidé de l'enchaîner chez lui pendant 17 jours et l'aurait battue. Le mari aurait, selon lui, agi sur recommandation du commandant de brigade et du sous-préfet. En avril 1999, elle aurait déposé plainte auprès du procureur de Yagova qui aurait émis un mandat d'arrêt contre le voisin, mandat qui n'aurait jamais été mis en oeuvre par le commandant de brigade.

56. **François Blaise Omam**, condamné à 25 ans de prison pour vol aggravé et actuellement à New Bell à Douala, aurait eu son "kito", abri spontané construit dans la cour de New Bell, détruit le 3 mars 1999 par les gardiens. La destruction de son "kito" aurait été justifiée par le fait qu'il était soupçonné de vendre de la drogue dans l'enceinte de la prison. Cette accusation aurait en fait été inventée par les gardiens de manière à le punir pour avoir mené des enquêtes en utilisant la manière forte pour retrouver de l'argent qui lui aurait été volé. Lors de la destruction de son "kito", les gardiens l'auraient empêché de récupérer ses affaires personnelles et en particulier son argent. Il aurait alors été emmené au parloir où il aurait été frappé avec une matraque en bois, selon lui, sur ordre du régisseur. Il se serait échappé des mains des gardiens qui l'auraient poursuivi jusqu'aux fosses septiques où il les aurait aspergés d'excréments. Il aurait finalement été ramené au parloir par le régisseur qui aurait ordonné, selon ce dernier,

pour calmer ses gardiens, qu'il soit battu. Des seaux d'eau lui auraient aussi été versés sur la tête. Il aurait ensuite été enchaîné aux pieds et aux mains et jeté dans un local où sont habituellement jetés les déchets. Il y serait resté 13 jours sans recevoir de nourriture des gardiens.

57. **Bertrand Nfor** aurait été arrêté le 3 mars 1999 par la brigade antigang de Douala et aurait été accusé d'un vol. Il aurait reçu des coups de crosse de fusil à la gendarmerie de Bonanjo et aurait fini par perdre connaissance. Il aurait été soumis à la technique dite de la balançoire deux fois par jour pendant sept jours afin de lui extorquer des aveux. Il n'aurait pourtant signé aucune déclaration. Des blessures aux mains, aux pieds et au dos étaient encore visibles le jour de l'interview (16 mai 1999). Il serait gardé à vue à New Bell depuis.

58. **Honorine Dongang** aurait été arrêtée au mois de mars 1999 pour recel de vols et parce que son mari, soupçonné d'avoir commis ces vols, n'aurait pu être arrêté. Lors de son interview (20 mai 1999), elle était détenue au poste de la police judiciaire de Yaoundé avec son enfant âgé de 9 mois et dormait sur une paillasse au milieu du hall d'entrée du commissariat. Depuis le début de sa détention, elle n'avait vu aucun procureur.

59. **Joseph Chia Gwedji** aurait été arrêté le 1er mars 1999 par le commandant de la gendarmerie de Boyo en civil (dont le nom est connu du Rapporteur spécial) alors qu'il buvait un verre en sa compagnie et celle d'un de ses amis à Balo. Sans raison, le commandant aurait demandé à Joseph Chia Gwedji de vider son sac, ce qu'il aurait refusé de faire. Ce dernier aurait alors été frappé par le commandant et deux autres gendarmes qui auraient été appelés pour procéder à l'arrestation. Il aurait été emmené à la gendarmerie où il aurait été frappé avec des matraques en plastique pendant une heure. Il aurait été menacé de mort à plusieurs reprises, mais il n'en connaîtrait pas les raisons. Il aurait été détenu pendant sept jours à moitié nu dans une cellule de la gendarmerie de Balo. Le deuxième jour de sa détention, il aurait été informé par un gendarme que le sous-préfet (dont le nom est connu du Rapporteur spécial), qu'il n'a jamais rencontré, aurait ordonné sa détention administrative pour banditisme. Il n'aurait été interrogé que le cinquième jour de sa détention. Il aurait signé une déclaration se rapportant à son arrestation dans le bar en français, alors qu'il aurait fait sa déclaration en anglais, sa langue maternelle. Le 12 mars 1999, il aurait obtenu un certificat médico-légal (dont le Rapporteur spécial possède une copie) qui indique la présence de contusions sur tout le corps et préconise un arrêt temporaire de 33 jours. Le même jour, il aurait envoyé une lettre au procureur, à laquelle il n'aurait pas reçu de réponse à la date de l'interview (14 mai 1999). Selon les informations reçues, il aurait néanmoins dû, selon la loi, recevoir un accusé de réception du procureur dans un délai raisonnable. Précédemment, il aurait déjà été soumis à des mauvais traitements le 4 janvier 1996 alors qu'il se serait trouvé avec des amis dans un bar. Le délégué provincial à la sûreté nationale aurait ordonné son arrestation sans motif. Il aurait été frappé par des membres de la brigade mixte mobile venus l'arrêter. Il aurait ensuite été emmené à la police mobile d'intervention à Bamenda, d'où il aurait été relâché deux jours plus tard sans avoir été inculpé et sans avoir eu à signer de déclaration. Il aurait reçu un certificat médical indiquant une incapacité temporaire de 30 jours due aux coups qu'il aurait reçus.

À l'époque, il n'aurait pas su qu'il pouvait se plaindre des mauvais traitements dont il avait fait l'objet.

60. **Les enfants du Foyer de Nylon** à Douala auraient été l'objet d'une attaque des policiers du huitième arrondissement dans la nuit du 17 mars 1999, vers 5 heures du matin. Ils auraient été à la recherche d'un bandit qui se serait caché dans le foyer. Les policiers seraient entrés dans le foyer par effraction en escaladant le mur d'enceinte et sans chercher à rencontrer les responsables de l'établissement. Ils auraient mis tous les enfants à genoux les bras posés sur la tête; ils les auraient bastonnés et leur auraient donné des coups de pieds. **David Goufan** aurait été menacé avec un revolver dans la bouche. **Jean Eric Ntogue** et **Gédéon Tontcha** auraient été blessés par balles, respectivement, à la poitrine et à l'abdomen. **Sept enfants** et le directeur de la Chaîne des foyers Saint Nicodème/Enfance en difficulté, **Jean-Luc Ketcha**, auraient été forcés à coups de crosse de fusil à se rendre au commissariat où les enfants auraient été tabassés. En particulier, les deux blessés auraient reçu des coups de machette sur la plante des pieds. **Gédéon Tontcha** aurait été menotté et jeté dans une cellule. Le directeur se serait vu refuser le droit de téléphoner ou de conduire les enfants blessés à l'hôpital. Les policiers auraient finalement avoué avoir commis une erreur et avoir agi sur la base d'une fausse information. Selon les informations reçues, une des enfants du foyer, **Eric Magloire Kuate**, se serait enfui trois mois auparavant; arrêté pour vol la même nuit, il aurait été torturé au commissariat du huitième arrondissement et aurait déclaré avoir un complice dans le foyer. Selon les informations reçues, il aurait mentionné le foyer de manière à obtenir de l'aide des membres de ce dernier.

61. **Denis Nzitchem** aurait été bastonné suite à une tentative d'évasion de la prison de New Bell le 25 mars 1999. Il aurait été ramené au parloir de la prison où il aurait été bastonné et frappé avec des matraques en bois. L'infirmière de la prison aurait refusé de le soigner car elle n'aurait pas pu lui prodiguer les soins adéquats. Il aurait finalement été enfermé seul dans un entrepôt où il aurait trouvé la mort pendant la nuit. D'après le certificat médical (dont le Rapporteur spécial possède une copie), son corps présente de multiples contusions et oedèmes, en particulier sur le visage, les épaules et les jambes. La cause du décès serait un traumatisme crânien et de multiples fractures à la base du crâne avec hémorragie cérébrale. Il aurait été retrouvé mort les mains menottées derrière le dos. Le médecin qui a établi le certificat médical en question aurait depuis subi des pressions pour qu'il en change le contenu. Selon le régisseur de New Bell, il aurait été frappé par la population lorsqu'il aurait été arrêté sur la voie publique après son évasion avant d'être ramené à la prison, ce qui a été démenti par d'autres sources d'information. Le régisseur l'aurait à ce moment-là sauvé des mains de ses gardiens qui voulaient lui donner une leçon. Il l'aurait placé en cellule disciplinaire car il aurait estimé que son état physique ne nécessitait pas de surveillance particulière. Le procureur qui se serait rendu sur place pour calmer les autres détenus ayant appris la mort de **Denis Nzitchem** aurait annoncé qu'il initierait des poursuites.

62. **Richard Ewane** aurait été arrêté, en compagnie de trois autres personnes qui attendaient le bus avec lui, le 26 mars 1999 au matin, au motel de Kousséri. Il aurait été arrêté par quatre hommes en civil se présentant comme membres de la légion de gendarmerie. Il aurait été frappé, menotté et menacé

d'être exécuté. Il aurait ensuite été emmené à la gendarmerie de Kousséri où il aurait été enfermé dans une cellule pendant une nuit. Le lendemain, il aurait été amené à la brigade territoriale à Maroua, où il serait resté au secret pendant trois semaines enchaîné et sans nourriture. Le Président du Mouvement pour la défense des droits de l'homme et des libertés serait venu et se serait plaint au procureur. Ce dernier aurait répondu qu'il n'avait pas le pouvoir de contrôler les cellules où étaient détenus les personnes arrêtées par les antigangs du colonel Pom. D'après les informations reçues, une des cellules de la brigade de gendarmerie serait en effet utilisée par les antigangs lorsque leurs propres cellules seraient pleines. Lors de sa libération, Richard Ewane se serait plaint auprès du commandant de la légion qui lui aurait répondu qu'il n'avait pas été au courant de sa détention, bien qu'un procès-verbal semble avoir été signé par Richard Ewane. Il n'aurait reçu aucune explication sur les raisons de sa détention, mais pense qu'il aurait été soupçonné d'être un coupeur de routes. Le Président du Mouvement aurait déposé plainte auprès du Commissaire du Gouvernement et des tribunaux militaires de Garoua.

63. Denis Etuge aurait été arrêté chez lui le 6 avril 1999 et emmené au poste de police J.M.I. à Douala, où, accusé de possession illégale d'armes, il aurait été soumis à la technique dite de la balançoire pendant six jours, chaque soir. Après le troisième jour, il aurait été forcé de signer une déclaration écrite par un policier alors qu'il niait les faits. Il ne sait pas pourquoi il a été soumis les trois jours suivants à la technique de la balançoire. Le sixième jour, un policier lui aurait tiré dans un pied. Il serait encore resté deux semaines dans ce commissariat. Il aurait ensuite été transféré à la police judiciaire, où pendant deux matins, il aurait été soumis à la technique de la balançoire. Il aurait fini par être déféré au tribunal militaire où il n'aurait pourtant vu aucun magistrat. Depuis le 3 mai, il aurait été en garde à vue à la prison de New Bell à Douala. Il n'aurait été l'objet d'aucun traitement médical pour les blessures ayant résulté des mauvais traitements subis lors de ses interrogatoires. Au moment de l'interview (16 mai 1999), de récentes cicatrices sur son dos, ses mains et ses pieds, ainsi qu'une blessure infectée et vraisemblablement laissée par une balle, étaient clairement visibles.

64. Mbinkar Arouna aurait été arrêté chez lui le 8 avril 1999 par des gendarmes qui l'auraient emmené à la brigade de Mbiame, puis de Kumbo. Il y aurait été déshabillé et frappé à la tête, sur les jambes et le ventre avec des matraques en plastique et aurait reçu des coups de pieds. Il aurait été libéré 25 jours plus tard. Il continuerait de souffrir physiquement des suites de ces mauvais traitements, et aurait en particulier perdu une partie de son ouïe.

65. Mbem Otto Eugène aurait été arrêté par cinq membres des antigangs de la police judiciaire (PJ) de Yaoundé le 16 avril 1999 sur ordre de son beau-frère, un commissaire retraité de la PJ (dont le nom est connu du Rapporteur spécial). Il aurait été emmené à la PJ où il aurait été maltraité durant une heure et demie par ces cinq antigangs sur ordre de son beau-frère : il aurait été frappé sur la plante des pieds avec des machettes, et ensuite, forcé à sauter depuis un escalier; frappé avec un gourdin en bois sur les chevilles, avec une matraque en plastique sur le bas du dos et les fesses; menotté de manière à lui faire entrer les menottes dans la chair. Aucun

responsable de la PJ n'aurait été au courant de ce qui s'était passé. Il a obtenu un certificat médical daté du 21 avril 1999 (dont le Rapporteur spécial possède une copie), dans lequel il est indiqué une période de trente jours d'incapacité temporaire de travail. Ce certificat indique la présence d'oedèmes sur les doigts de la main et les poignets, de nombreux hématomes sur le corps, en particulier sur la plante des pieds, et d'une plaie au tibia. Il aurait déposé plainte auprès du procureur le 26 avril 1999. Il ne pourrait néanmoins pas se constituer partie civile n'ayant pas la somme (26 000 francs CFA) requise.

66. **Justin Chin** aurait été arrêté le 19 avril 1999 à 5 heures du matin chez lui par sept gendarmes. Ces derniers auraient été à la recherche d'armes à feu prétendument cachées dans sa maison. Ils auraient menacé de frapper sa fille âgée de 15 ans et auraient frappé Justin Chin avec une machette. Ils l'auraient emmené à la brigade de Kumbo, où il aurait été déshabillé et laissé sans nourriture, ni eau. Il y aurait été détenu pendant trois semaines.

67. **Dix jeunes du village de Batoké**, dans la région de Limbé, dont **Dambe Richard Tando**, **Christopher Akwa Tando** et une jeune fille de 17 ans, **Hannah Luba**, qui se seraient plaints, dans une lettre datée du 23 avril 1999 envoyée au préfet, au sous-préfet, au gouverneur et au chef traditionnel du village, des pratiques de corruption de l'équipe en charge de l'évaluation des dommages subis par la population suite à la récente éruption du Mont Cameroun, auraient été arrêtés et emmenés à la brigade de gendarmerie de Limbé le 30 avril 1999. Ils y auraient été frappés sur la plante des pieds, sur ordre du sous-préfet de Limbé. Après 24 heures, le procureur de Limbé aurait demandé leur liberté conditionnelle, ce qu'aurait refusé le *Commissioner of Public Security*. Le 3 mai 1999, ils auraient été emmenés sur ordre du sous-préfet à la gendarmerie de SO.NA.RA., où ils auraient été détenus pendant 5 jours. Tout traitement médical pour les blessures ayant résulté des mauvais traitements subis les premiers jours de leur détention leur aurait été refusé. À aucun moment, ils n'auraient été informés des raisons pour lesquelles ils étaient détenus.

68. **Mebenga Mvogo** aurait été arrêté chez un ami à Yaoundé au début du mois de mai 1999. Il aurait été accusé de vol. Il aurait été détenu à la brigade de recherche pendant une semaine et aurait été plusieurs fois frappé avec un câble sur le dos et les bras et avec une machette sur la plante des pieds. Lors de son interview (19 mai), son corps présentait encore des marques de coups de machettes et de matraques, en particulier sur les bras. On lui aurait aussi injecté du lait dans le sang lors de son arrestation. Il n'aurait à aucun moment accepté de reconnaître les faits dont on l'accusait. Présenté au procureur, il aurait nié les faits et l'affaire aurait été renvoyée à quinze jours plus tard. Il aurait ensuite été transféré à la prison de Kondengui, où, au moment de l'interview, il aurait passé déjà deux nuits dans la cellule dite de passage. N'en ayant pas les moyens financiers, il n'aurait pas reçu de soins médicaux pour ses blessures.

69. **Paul Gwateze** aurait été arrêté le 9 mai 1999 suite à une tentative d'évasion. Lors de sa capture, il aurait été traîné par terre par les gardiens de la prison de Kondengui et aurait été frappé à la tête avec des crosses de fusil et de gourdins, en présence et sur ordre du régisseur. Lors de son

interview (19 mai 1999), il présentait des marques semblant concorder avec son récit. Il aurait ensuite été placé en cellule disciplinaire pour une durée inconnue de lui.

70. **Francis-Raoul Hossie** se serait rendu le 11 mai 1999 au poste de police du port de Douala pour une affaire commerciale datant de 1993, sur convocation du commissaire-adjoint. Lorsque ce dernier aurait ordonné sa garde à vue, il en aurait demandé les raisons, ce à quoi le commissaire-adjoint aurait répondu : "On va vous montrer de quoi nous sommes capables - vous croyez que la démocratie vous a donné le droit de parler à un commissaire". Il aurait alors été frappé, puis déshabillé et laissé en slip assis dans le hall pendant toute la nuit. Le lendemain, grâce aux interventions de deux amis, l'un commandant dans l'armée de l'air, l'autre colonel, et après avoir versé une caution, il aurait été libéré. Sa carte d'identité aurait néanmoins été gardée au commissariat du port.

71. **Prosper Biakolo** aurait été arrêté sur la voie publique le 18 mai 1999 à Yaoundé. Il aurait été amené au poste de la police judiciaire (PJ) à Yaoundé où il aurait été frappé avec la crosse d'armes sur la tête et frappé avec des machettes sur les épaules, de manière à lui faire avouer qu'il avait participé à des vols. Il aurait perdu beaucoup de sang et ses parents présents au poste de police l'auraient emmené, sous la garde d'un policier, au dispensaire où il aurait reçu cinq points de suture à la tête. Il n'aurait pas été interrogé depuis. Au moment de l'interview (20 mai), il présentait des marques semblant concorder avec son récit.
